ADDAMEER
الضمير

سياسات الاحتلال

بحق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتال

مقتبس من تقرير انتهاكات حقوق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال 2023

١٧ نيسان

يوم الأسير الفلسطيني

المحتويات

- سياسة التجويع
- سياسة الاكتظاظ
- الجرائم الطبّيّة، إحدى أدوات القتل البطيء
- 15 عاماً ولم تتغيّر ملامح الجرائم الطبّيّة
- التنكيل بالجرحى
- إباحة الاعتقال من سيّارات الإسعاف
- الاعتداء على المسعفين ومنعهم من تقديم الخدمات الطبّيّة
- استكمالاً لسياسة الإهمال الطبّيّ التي تتّبعها السلطات الإسرائيليّة بحقّ الأسرى الفلسطينيّين... مستشفى إسرائيليّ يرفض علاج أسرى فلسطينيّين؛ بحجة أنّ علاجهم "يسيء إلى المشاعر الوطنية"
- السجّان يفتح أبوابه مرغماً
- سجن النقب حالة دراسيّة
- وحدة الكيتر تستفرد في أسرى سجن النقب
- حالة الأسير نور القاضي تعكس قمع وحدة الكيتر
- سجن عوفر حالة دراسيّة
- سجن الدامون محطّة مستمرّة للانتهاكات
- الأسيرات المحرّرات يدخلن دائرة الاستهداف

- ظروف سجن الدامون بعد السابع من أكتوبر
- 46 يوماً في زنزانة رقم (1) في معتقل الجلمة
- التكبيل يتصدّر المشهد
- سياسة الاعتداءات الجنسيّة والتفتيش العاري
- انتهاكات مزدوجة تتعرّض لها الطالبة (أ، و)
- سياسة الحبس المنزليّ
- أمٌ، وامرأةٌ حامل وصحفيّة تتعرّض للاحتجاز داخل السجن، ثم إلى الحبس المنزليّ
- أطفال مقدسيّون في الحبس المنزليّ
- قرصنة الأموال وتدمير الممتلكات
- العدوان المستمر على مخيّمات الضفّة الغربيّة
- استخدام الدروع البشريّة أثناء عمليّات الاعتقال
- الاعتداء على المقدّسات، مشاهد متكرّرة يوميّاً وسنويّاً
- إعدامات خارج نطاق القانون ترافق عمليّات الاعتقال
- إعدام الأب واعتقال الابن
- الملحق الأوّل: الهدم العقابيّ لمنازل الأسرى

آلة القمع الاستعمارية المتمثّلة في مصلحة السجون، تاريخ طويل من التنكيل بالأسرى الفلسطينيّين في مختلف سجونها ومراكز التوقيف، ولم يكن السابع من أكتوبر هو تاريخ التحوّل في السياسات المتّبعة داخل السجون، بل هذا التنكيل يشكّل الواقع الذي يعيشه الأسرى منذ سنوات طويلة وقد شكّل العام 2023 نقطة مفصليّة في تاريخ الحركة الأسيرة. ومع ذلك هذا لا ينفي حاضر الأسرى بعد السابع من أكتوبر، الذي شهد تصاعداً في سياسات التعذيب والتنكيل الممنهج، والذي أصبح يشكّل نهجاً ثابتاً في بنية السجون.

يركّز هذا الجزء من التقرير على معطيات وواقع ظروف الاعتقال التي يعيشها الفلسطينيّون أثناء عمليّات الاعتقال، والانتهاكات الممارسة بحقّهم من قِبل قوّات الاحتلال الإسرائيليّ، وواقع الظروف في السجون منذ بداية عام 2023، إلى جانب المعطيات العامّة بعد السابع من أكتوبر، ويسلّط الضّوء على ظروف السجون، والواقع الذي يعيشه الأسرى داخل السجون الإسرائيليّة، والجرائم المستمرّة منذ بداية العام، والتي بلغت ذروتها بعد السابع من أكتوبر.

على الرغم من قتامة الواقع وصعوبته في السجون الإسرائيليّة، إلّا أنّ الحكومة اليمينيّة المتطرّفة باشرت منذ استلامها الحُكم في دولة الاحتلال مع بداية عام 2023 بالتضييق على الأسرى، وبدأ وزير الأمن الداخليّ "إيتمار بن غفير" المسؤول عن جهاز الشرطة، إضافة إلى مصلحة السجون، بالتردّد على السجون الإسرائيليّة، وفي تاريخ 5/1/2023 توجّه "بن غفير" إلى سجن نفحة الصحراويّ، حيث كانت الزيارة تهدف إلى إظهار خططه المتطرّفة ضدّ الأسرى الفلسطينيّين، وتنفيذ تدابير عقابيّة بحقّهم. ولم يُبقِ على نواياه خفيّة، بل بعد الزيارة صرّح "بن غفير" عبر تغريدة على مِنصّة (X) قائلاً: "لقد زرت سجن نفحة يوم أمس، للتأكّد من أنّ أولئك الذين قتلوا اليهود لن يحصلوا على ظروف أفضل من تلك الموجودة في السجون حاليّاً. وفيما أستمرُ بالتعامل مع الظروف في السجون، أهدف أيضاً إلى إقرار قانون عقوبة الإعدام للإرهابيّين" [1].

لحق بزيارة "بن غفير" لسجن نفحة تحديداً بين الثامن والتاسع من كانون الثاني 2023 نقل تعسُّفيّ لحوالي 80 أسيراً من سجن هداريم إلى سجن نفحة، وتمّ تفريغ السجن من الأسرى الأمنيّين، ونقل حوالي 70 أسيراً من سجن مجدّو، تحديداً قسم رقم (8) إلى سجن جلبوع عالي الحراسة، الواقع في منطقة بيسان. وفي تاريخ 22/1/2023 تمّ نقل حوالي 35 أسيراً من سجن ريمون إلى سجن جلبوع، وكان من المفترض أن يتمّ نقل 25 أسيراً للوجهة ذاتها في اليوم التالي[2].

وتهدف سياسة النقل إلى ضرب أيّة حالة من الاستقرار والترابط التي يصل إليها الأسرى في السجن، وكذلك ضرب أيّ جهد من الحركة الأسيرة للاحتجاج على الظروف الصعبة التي يعيشها الأسرى داخل السجون.

[1]انظر التغريدة عبر الرابط التالي: https://twitter.com/itamarbengvir/status/1611286062298529792

[2] For more information about the arbitrary transfer of prisoners between prisons, see the following paper by Addameer “The Impact of Israel’s New Ultranationalist Government on the Palestinian Prisoners Movement”. 31 January 2023 https://www.addameer.org/media/4978

صاحبَ التنقلات التي فُرضت على الأسرى مجموعة من الإجراءات التنكيليّة التي تمسّ بحياة الأسرى اليوميّة داخل السجون، وكان الأسير بلال كايد (اعتقال إداريّ) قد أفاد لمحامي الدفاع أثناء زيارته قائلاً: "هناك كلام من الشاباك على إجراء بعض التغيّرات، منها: التنقّلات بين السجون كلّ 3 أشهر، وعدم مراعاة قرب السجن من مكان سكن الأسير، وإلغاء ممثّل الأسرى، وتقليص زيارة الأهل إلى نصف ساعة، وغيرها من الإجراءات"[3].

وشهدت مختلف السجون الإسرائيليّة إجراءات مماثلة للتضييق والسيطرة على الأسرى بالسبل المتاحة كافّةً من خلال مصلحة السجون،إضافة إلى الحكومة الإسرائيليّة التي يسخّر الوزراء فيها الطرق كافّة للتنكيل بالأسرى، وسلب إنجازاتهم التي تمكّنوا من تحقيقها على مرور سنواتٍ من النضال.
ومن بين القرارات الجديدة التي اتّخذها "بن غفير" قرار إغلاق المخبز الذي يصنع الخبز للأسرى والمعتقلين في سجون الجنوب (سجني نفحة والنقب)، حيث أصبح توفير الخبز يتمّ من مخابز خارج السجن، وأكّد الأسرى من خلال زيارات المحامين أنّ نوعيّة الخبز التي بدأت إدارة السجون بإدخالها رديئة، من حيث النوع والكمّيّة المحدودة. ونقلت صحيفة "يسرائيل هيوم" عن "بن غفير" قوله: "لقد أصابني الجنون عندما علمت بوجود المخابز داخل السجن، لا يمكن للأسرى أن يحصلوا على مثل هذا الامتياز، كيف يمكن لهؤلاء الحصول على خبز طازج كلّ يوم؟".

ومسّت قرارات "بن غفير" أيضاً المُدد المسموح بها فتح المياه في الحمّامات، والتي تمّ تقليصها لمدّة ساعة واحدة فقط لِـ 120 أسيراً، وهذا يعني أنّ مدّة الاستحمام لكلّ أسير لن تتجاوز خمس دقائق، إضافة إلى وقف المياه الساخنة أيضاً، وهو الأمر الذي يُعدّ انتهاكاً صارخاً لحاجة النظافة الشخصيّة الأساسيّة للأسرى، ويصل إلى حدّ الإهانة والمعاملة القاسية بحقّهم.

لم تكتفِ حكومة الاحتلال الجديدة بهذه القرارات فحسب، بل تعدّت قرارتها ذلك، حيث صادقت على طرح قانون إعدام بحقّ الأسرى الفلسطينيّين، وضمن القرارات كان أيضًا قرار عزل الأسرى الجدد من منفّذي العمليّات لمدّة زمنيّة طويلة للانتقام منهم، إضافة إلى سحب أجهزة التلفاز من أقسام "المعابر" للأسرى الموقوفين، وتشكيل لجنة لتطبيق إجراءات لجنة الطوارئ كافّة، التي أُنشئت بخصوص سجن جلبوع بمدّة أقصاها ثلاثة أشهر منذ استلامه الوزارة، واستهدفت قرارته أيضاً كانتينا السجن، حيث إنّه حاول تقليل أنواع المنتجات الموجودة في الكانتينا. ولحقت هذه الإجراءات سلسلة من التغيّرات القانونيّة التي سيتمّ التطرُّق إليها في الفصل الخاصّ بتعديلات القوانين.

لم يكن استهداف "بن غفير" للأسرى بالشيء الجديد بعد إشغاله منصب وزير الأمن الداخليّ، بل كانت تصريحاته العنصريّة بحقّهم تسبق وجوده في الحكومة، وقد كان موضوع التضييق على الأسرى أحد المواضيع التي تطرّق إليها في الدعاية الانتخابيّة الخاصّة به. وبعد إشغاله منصب الوزير تعرّض "بن غفير" لأبسط الحقوق للأسرى؛ ففي تاريخ 27/8/2023 أصدر قراراً يقضي بتقليص الزيارات العائليّة للمعتقلين الفلسطينيّين في السجون الإسرائيليّة إلى مرّة كلّ شهرين بدلاً من الزيارات الشهريّة،

[3] مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير بلال كايد في سجن مجدو بتاريخ 19 كانون الثاني 2023

زيارة بن غفيير لأحد سجون الاحتلال بعد السابع من أكتوبر - الجزيرة

والذي كان من المفترض أن يدخل حيّز التنفيذ في تاريخ 3/09/2023 بحقّ حوالي 1600 أسير في سجون الاحتلال، يقضون أحكاماً متفاوتة، من بينهم الأسرى المحكومين مدى الحياة. ويُعدّ هذا القرار تعسُّفيّاً بحقّ الأسرى، والذي يُعدّ جزءاً لا يتجزّأ من الإجراءات التي تمسّ بالحقوق الأساسية لهم في السجون، وهذا القرار يدخل ضمن قائمة طويلة من الإجراءات العقابيّة واللاإنسانيّة التي تتّخذها الحكومة المتطرّفة بحقّ الاسرى.

لاسيّما في ظلّ نقل الأسرى الفلسطينيّين من أماكن سكنهم في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة إلى السجون الإسرائيليّة التي تقع داخل مناطق السيادة الإسرائيليّة، والذي يشكّل بحدّ ذاته انتهاكاً للقوانين الدوليّة، ويمسّ بقدرة الأسرى من الاستفادة بشكل معقول من حقّهم في الزيارات العائليّة، التي يتخلّلها عراقيل عدّة من الجانب الإسرائيليّ، تتمثّل في حرمان العائلات من التصاريح، ومشقّة السفر التي يعانون منها بسبب الحواجز الإسرائيليّة. وعلى الرغم من هذا كلّه، لم تكتفِ دولة الاحتلال بهذا القدر من التنكيل، بل عمل "بن غفير" على تسخير ما يملك لتقليل التواصل بين الأسرى وعائلاتهم إلى حدّه الأدنى منذ سنوات. وجاء الردّ من مكتب رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" على قرار تقليص الزيارات العائليّة للأسرى لمرّة كلّ شهرين بأنّه لم يتمّ اتّخاذ أيّ قرار بهذا الشأن.

وردّاً على هذا الإجراء قرّرت لجنة الطوارئ للحركة الأسيرة في تاريخ 3/9/2023 الشروع بالإضراب المفتوح عن الطعام ابتداء من تاريخ 14/9/2023 وذلك لمواجهة هذا القرار، في حال لم يتمّ إلغاؤه، إلّا أنّ وقوف الحركة الأسيرة في وجه هذه القرار، وبعد التفاوض مع مصلحة السجون لم يتمّ تطبيق القرار، وتمّ تعليق خطوة الإضراب عن الطعام.

جرى تحوّل جوهريّ في السجون بعد السابع من أكتوبر، وباشرت إدارة مصلحة السجون باتّخاذ إجراءات انتقاميّة بحقّ الأسرى المحتجزين داخل السجون، وانعكس ذلك على مستوى حملات الاعتقال الكبيرة للفلسطينيّين في مختلف أماكن تواجدهم داخل فلسطين التاريخيّة، إضافة إلى انعكاسه على الأسرى داخل السجون. وسنقوم باستعراض معطيات تعكس ظروف احتجاز الأسرى بعد السابع من أكتوبر.

ADDAMEER
الضمير

سياسة

التجويع

في سجون الاحتلال

منذ السابع من أكتوبر قامت قوّات مصلحة السجون باقتحام السجون الإسرائيليّة كافّة، وباشرت باتّباع سياسة التجويع[4] من خلال مصادرة جميع الموادّ الغذائيّة من الأقسام، بالتزامن مع إغلاق الكانتينا ليُترك الأسرى مع ما تقدّمه مصلحة السجون من طعام، والتي بدورها قامت بتقليصه إلى وجبتين في اليوم، وبعد فتره من الزمن أصبحت مصلحة السجون تقدّم ثلاث وجبات للأسرى في اليوم في بعض السجون، وليس جميعها.

أجمع الأسرى عبر الشهادات التي تمكّنت المؤسّسات الحقوقيّة من جمعها من السجون الإسرائيليّة كافّة ما بعد السابع من أكتوبر حتّى نهاية العام، على أنّ الطعام المقدّم رديء، من حيث الجودة من ناحية، وقلّة الكميّة من ناحية أخرى. حيث أفاد الأسير وليد حناتشة أثناء زيارة محامي الدفاع له قائلاً: "الأكل عبارة عن أرز مسلوق بمقدار نصف كأس للأسير، ويحضرون الأكل بصحن واحد مع ملاعق بلاستيكيّة، وعلى ما يبدو أنّ الأسرى فقدوا 25-30% من أوزانهم منذ بداية الأحداث"[5]. وأكّد الشبل (م، ح) أنّ السياسات ذاتها تطبّق في أقسام الأشبال قائلاً: "نحن لا نعرف معنى الشبع"[6].

لم تتّبع مصلحة السجون هذه السياسة مع الأسرى البالغين والأصحّاء فقط، بل طالت الأشبال في السجون أيضاً، والأسيرات والأسرى المرضى في عيادة سجن الرملة، إضافة إلى المرضى الموزّعين على السجون المركزيّة، مع العلم أنّ المرضى بحاجة إلى طعام بكميّات مناسبة وجودة عالية؛ لكي يتماثلوا للشفاء بشكل أسرع. وهذا ما أكّده الأسير الشهيد عاصف الرفاعي الذي كان يعاني من مرض السرطان، ويخضع للعلاج الكيماويّ، ويتناول أدوية ثقيلة جدّاً لمحاربة المرض، ومنع تفشّيه في جسده، وقد أفاد لمحامي الدفاع أثناء الزيارة: "الطعام سيّئ جدّاً، يحتوي على حمّص وخضار، مع 5-6 قطع خبز (فينو)، وهذا ما يتمّ تقديمه يوميّاً، وهذا الطعام لا يتلاءم مع حالاتنا الصحّيّة واحتياجاتنا الغذائيّة"[7]. كما قال الأسير المصاب محمد ربيع الذي يقبع في عيادة سجن الرملة: "لا يتمّ إحضار الفواكه، وكميّة الطعام أقلّ من السابق، وفي تراجع مستمرّ" [8]. وليزداد الأمر سوءاً تمّ الإعلان عن استشهاد المعتقل الإداريّ محمد الصبّار الذي كان يعاني من مرض في المعدة والأمعاء، وبحاجة إلى نظام غذائيّ خاصّ، لكن بسبب رداءة الطعام تضاعفت حالة الصبّار سوءاً، وأُعلن عن استشهاده في تاريخ 8/2/2024، ومع ذلك لم يحدث أيّ تغيير على جودة وكميّة الطعام المقدّمة للأسرى[9].

على الرغم من أنّ النظام القانونيّ الذي يحكم معايير التغذية في السجون هو مزيج من السياسات المحليّة والقوانين الدوليّة، إلّا أنّه يوجد عدد قليل من القوانين الشاملة التي تنظّم موضوع تقديم الطعام في السجون. ويُذكر في قواعد مصلحة السجون الإسرائيليّة أنّه يجب تقديم طعام كافٍ للأسرى بواقع 3 مرّات يوميّاً، إلّا أنّه طالما كان الطعام أداةً عقابيّة تستخدمها مصلحة السجون لمحاربة الأسرى.

[4]سياسة التجويع أو الحرمان من الغذاء تعرف على أنّها تناول للطعام بمستوى طاقة أقلّ من الحدّ الأدنى المطلوب، ويمكن أن يكون التقييد على تناول الطعام كليّاً أو جزئيّاً

[5] زيارة محامي الدفاع للأسير وليد حناتشة في سجن مجدّو بتاريخ 12 كانون الأول 2023

[6]زيارة محامي الدفاع للأسير الشبل (م، ح) في سجن عوفر بتاريخ 11 كانون أول 2023

[7] زيارة محامي الدفاع للأسير عاصف الرفاعي في عيادة سجن الرملة بتاريخ 31 تشرين الأول 2023

[8] زيارة محامي الدفاع للأسير محمد ربيع في عيادة سجن الرملة بتاريخ 15 تشرين الثاني 2024

[9]لمعرفة المزيد عن شهداء الحركة الأسيرة خلال عام 2023 وحتى نهاية شهر شباط 2024، انظر فصل "عنف السجون"

وبالرغم من أنّ مصلحة السجون لها المقدرة الكافية لتقديم 3 وجبات للأسرى يوميّاً، إلّا أنّها تتنصّل من مسؤوليّاتها تجاه الأسرى، وهذا لم يبدأ مع السابع من أكتوبر، بل هذه سياسة ممنهجة متّبعة منذ سنوات ضدّ الأسرى وقد واجهت الحركة الأسيرة هذه السياسة بشكل مستمرّ من خلال مظاهر رفضهم استلام الطعام الفاسد، أو غير المطهوّ جيّداً، ومع ذلك لا تزال دولة الاحتلال تستخدم حقّ الأسرى في الطعام سلاحاً ضدّهم، ويمكنها أن تمنعه عن الأسرى. والشيء الوحيد الذي كان يُسعف الأسرى هو شراؤهم الموادّ الغذائيّة من كانتينا السجن على حسابهم الشخصيّ لتغطية احتياجاتهم الغذائيّة، ومع ذلك قامت مصلحة السجون بحرمان الأسرى من الكانتينا منذ السابع من أكتوبر، معرّضة ما يزيد عن 7 آلاف أسير فلسطينيّ إلى سوء التغذية الحادّ.

لأنّ تقديم طعام غير صحيّ وغير إنسانيّ للأسرى يوماً بعد يوم من قبل مصلحة السجون، يؤدّي إلى انتشار مفرط لأمراض القلب والأوعية الدمويّة، ويؤثّر سلبيّاً على وظائف الأعضاء الحيويّة لدى الأسرى. وسياسة التجويع لا تؤثّر على الأسرى من الناحية الجسديّة فقط، بل تؤثّر عليهم من ناحية نفسيّة، فيعيش الأسرى في قلق وضغط نفسيّ شديدين؛ نتيجة للظروف القاسية التي يفرضها عليهم نقص وسوء التغذية، ويكونون أكثر عرضة للاكتئاب والقلق؛ ما يتسبّب في تدهور في حالتهم العقليّة. وتظهر التوثيقات التي جمعتها المؤسّسات ما بعد السابع من أكتوبر أنّ مصلحة السجون مصمّمة على استخدام هذه السياسة، ولا يوجد مؤشّرات على تراجعها عن سياسة التجويع.

إنّ التلاعب في الكميّات الغذائية والماء المقدّم للأسرى لتحقيق أهداف انتقاميّة، وإنزال عقوبات جماعيّة على الأسرى يُعدّ انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، ومحظوراً في المواثيق الدوليّة. وتتعارض هذه السياسة بشكل صارخ مع مبادئ حقوق الإنسان، وتُعرّض الأسرى إلى معاملة غير إنسانيّة ومهينة، فهي محظورة بشكل واضح في قواعد الأمم المتّحدة النموذجيّة الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) تحديداً في المادّة (22) التي تنصّ على: "توفّر إدارة السجون لكلّ سجين، في الساعات المعتادة، وجبة طعام ذات قيمة غذائيّة كافية للحفاظ على صحّته وقواه، جيّدة النوعيّة وحسنة الإعداد والتقديم"، كما وتحظر المادّة (43) من القواعد ذاتها، خفض كميّة ما يقدّم للسجين من الطعام أو مياه الشرب كتقييد أو جزاء تأديبيّ".

وما يؤكّد استخدام سياسة التجويع بشكل ممنهج وواسع النطاق من قِبل دولة الاحتلال، هو تطبيق هذه السياسة على أكثر من 2 مليون فلسطينيّ في قطاع غزّة، مع العلم أنّ الاحتلال الإسرائيليّ يتحكّم بما يدخل إلى قطاع غزّة بسبب الحصار، لكن بعد السابع من أكتوبر حرمت قوّات الاحتلال المدنيّين الفلسطينيّين في قطاع غزّة من الطعام والماء والوقود، بينما قام الاحتلال بعرقلة دخول المساعدات الإنسانيّة والغذائيّة إلى قطاع غزّة، وتم تدمير الأراضي الزراعيّة بفعل القصف والأحزمة النارية والدبابات، فترك أهالي القطاع دون الحاجات الغذائيّة الأساسيّة التي تمكّنهم من البقاء على قيد الحياة[10]. وكانت سياسة الحكومة الإسرائيليّة في اتّباع التجويع مع أهالي القطاع واضحة جدّاً من خلال تصريحاتهم العنصريّة، حيث قال وزير الدفاع "يوآف غالانت" إنّه أمر بفرض حصار كامل على قطاع غزّة: "لقد أمرت بفرض حصار كامل على قطاع غزّة، لن يكون هناك كهرباء، ولا طعام، ولا وقود، كلّ شيء مغلق"، وأضاف: "نحن نحارب الحيوانات البشريّة، ونتصرّف وفقاً لذلك"[11].

[10]يحظر القانون الإنسانيّ الدوليّ، أو قوانين الحرب، تجويع المدنيّين كأسلوب من أساليب الحرب. وينصّ "نظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائية الدوليّة" على أن تجويع المدنيّين عمداً "بحرمانهم من الموادّ التي لا غنى عنها لبقائهم، بما في ذلك تعمّد عرقلة الإمدادات الغوثيّة" هو جريمة حرب. ولا يتطلّب القصد الإجراميّ اعتراف المهاجم، ولكن يمكن أيضاً استنتاجه من مجمل ملابسات العدوان على القطاع. كما أنّ الحصار الإسرائيليّ المستمرّ على قطاع غزّة، فضلاً عن إغلاقه المستمرّ منذ 19 عاما، يرقيان إلى مصافّ العقاب الجماعيّ للسكّان المدنيّين، وهو جريمة حرب. وباعتبارها القوة المحتلّة في غزة بموجب "اتفاقيّة جنيف الرابعة"، من واجب إسرائيل ضمان حصول السكّان المدنيّين على الغذاء والإمدادات الطبيّة

[11] The Times of Israel. “Defense minister announces complete siege of Gaza: No Power, Food or Fuel”. 9 October 2023 https://www.timesofisrael.com/liveblog_entry/defense-minister-announces-complete-siege-of-gaza-no-power-food-or-fuel/

ADDAMEER
الضمير

سياسة

الاعتقال

في سجون الاحتلال

يرتبط الاكتظاظ بالكثافة المكانيّة، وفي حالة الأسرى ترتبط بالمساحة المعيشيّة المخصّصة لكلّ أسير داخل زنازين السجن، أو عدد الأسِرّة مقابل عدد الأسرى، وكلّما ارتفع عدد الأسرى داخل الزنزانة الواحدة التي لا تتغيّر سعتها الاستيعابيّة، ترتفع نسبة الاكتظاظ.

على الرغم من قرار المحكمة العليا الإسرائيليّة الصادر عام 2017، والذي يقضي بتوسيع المساحة المتاحة حتّى (4.5) متر مربّع لكلّ أسير[12]، بدأت مصلحة السجون بتنفيذ القرار بشكل جزئيّ وليس كليّ منذ ذلك الحين، إلّا أنّه خلال عام 2023 بدأت مصلحة السجون بخرق قرار المحكمة وخاصّة في سجن جلبوع، من خلال زيادة أسير على كلّ من الغرف الاعتقاليّة، مقلّلة من المساحة المعيشيّة المخصّصة للأسرى، بموجب قرار المحكمة الإسرائيليّة والمواثيق الدوليّة على حدّ سواء. وهذا ما أكّده الأسير قتيبة مسلم قائلاً: "في القسم الذي احْتَجَزُ به يوجد 14 غرفة، وفي كلّ غرفة يوجد 5 أسرى بدل 4، وأرادت إدارة السجن احتجاز 6 أسرى في الغرفة، ولكنّنا رفضنا هذا الإجراء"[13]، وأكّد الأسير نضال مشعل الموضوع ذاته قائلاً: "أبلغتنا الإدارة البارحة أنّ كلّ غرفة سيزيد فيها أسير، على الرغم من أنّنا حاليّاً 5 أسرى في كلّ غرفة، والأصل أن نكون 4 فقط. وأخبرونا أنّهم سيزيدون برشاً داخل الغرفة لتصبح فيها 6 أبراش"[14].

أسرى داخل أحد الأقسام - فلسطين بوست

تعكس هذه الإجراءات سياسات مصلحة السجون القائمة على التضييق على الأسرى بالقدر المستطاع، وانتهاك القوانين كافّة، ويدخل ضمن تلك القوانين الإسرائيليّة وقرارات المحاكم الإسرائيليّة أيضاً، وذلك لا يعكس إلّا صوريّة القوانين والقرارات الإسرائيليّة، التي لا يتمّ استخدامها إلا بمزاجيّة إدارة مصلحة السجون، والجيش الإسرائيليّ، وبما يخدم أهداف ومصالح الحكومة والقادة الإسرائيليّين.

[12]للمزيد عن قرار المحكمة، انظر تقرير انتهاكات حقوق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال لعام 2019، ص30-31 https://www.addameer.org/sites/default/files/publications/mdl-tqryr_lnthkt_2020.pdf
[13] زيارة أجراها محامي الدفاع للأسير قتيبة مسلم في سجن جلبوع بتاريخ 12 أيلول 2023
[14]زيارة أجراها محامي الدفاع للأسير نضال مشعل في سجن جلبوع بتاريخ 23 آب 2023

ولم تقتصر سياسة الاكتظاظ على سجن جلبوع فقط، بل انتشرت في السجون الإسرائيليّة كافّة بعد السابع من أكتوبر؛ وذلك يعود إلى حملات الاعتقال التي قامت قوّات الاحتلال بتنفيذها منذ بداية العام، وتضاعفت بشكل غير مسبوق بعد السابع من أكتوبر، بالرغم من أنّ السجون غير قادرة على استيعاب هذه الأعداد من المعتقلين، ومع ذلك وصل أعداد المعتقلين منذ السابع من أكتوبر حتى نهاية العام حوالي 5500 حالة اعتقال، أما العدد الكليّ لحالات الاعتقال خلال العام وصل إلى 11 ألف حالة اعتقال[15]؛ ما أدّى إلى اكتظاظ غير مسبوق في السجون كافّة، حتى في سجن الدامون الذي يحتوي على قسم للأسيرات، وقسم للأشبال.

أصبحت مصلحة السجون تحتجز في غرف الأسرى التي لا تتّسع إلّا لِـ 4 أو 6 معتقلين كحدّ أقصى، ما يقارب 12-14 أسيراً، حيث أفاد الأسير عدنان حبية بهذا الخصوص قائلاً: "نحن غرفتنا في قسم 24 في سجن عوفر، حاليّاً عددنا 8 أسرى، ولكن وصل عددنا في السابق إلى 13، ولا يوجد إلّا 6 أبراش، وباقي الأسرى ينامون على الأرض"[16]. وأكّد الأسير معاذ شومان أن الأسرى يعيشون بالظروف ذاتها في سجن مجدّو، قائلاً: "نحن في الغرفة 11 أسيراً، الأغلب ينام على الأرض، وهناك نقص في الفرشات والحرامات، فجزء كبير ينام على الأرض وبدون حرام"[17].

ما يقارب نصف الأسرى الذين يتمّ احتجازهم في ظروف الاكتظاظ ينامون على الأرض، وتوفّر لهم إدارة مصلحة السجون فقط فرشة رقيقة، مع بطّانة دون مخدّة. مع العلم أنّ التعديل على قانون السجون (طوارئ السجون) نصَّ على إمكانيّة احتجاز الأسير دون سرير في الحالات التي لا يتوافر فيها سرير، ولأقصر مدّة ممكنة، وفي هذه الحالة، يجب أن يتمّ تزويد الأسير بفرشة مزدوجة[18]، وهذا يعني خرقاً لقرار المحكمة الخاصّ في المساحة المخصّصة لكلّ أسير[19]. وحتّى في ظلّ هذه التعديل المجحف بحقّ الأسرى، الذي يحرمهم من أبسط حقوقهم، وينتهك حقّاً أساسيّاً للأسير، وهو الحقّ في المساحة الشخصيّة والخصوصيّة، إلّا أنّ إدارة مصلحة السجون لم تلتزم بهذا التعديل، ولم توفّر للأسرى إلّا فرشة واحدة لكلّ أسير. وبسبب الأزمة في السجون، قام مكتب الدفاع العام بعمل 4 زيارات لسجون مختلفة خلال شهر كانون الأوّل 2023، وأكّد التقرير أنّ السجناء الجنائيّين والأمنيّين على حدّ سواء يعيشون ظروفاً غير إنسانيّة، ويُجبرون على النوم على الأرض، ومحتجزون في ظروف اكتظاظ قاسية لا تلبّي "الخطوة الأولى" لقرار المحكمة العليا الإسرائيليّة، ونصَّ على أنّ حوالي 3400 معتقل ينامون على الأرض، وأفاد التقرير بخصوص سجن الدامون الذي يحتجز به الأسيرات والأطفال "إضافة إلى الحالة المادّيّة السيّئة للسجن، يُحتجز في عدد من الزنازين معتقلون ينامون على الأرض"[20].

[15]هذا لا يشمل أسرى قطاع غزّة (الذكور) الذي جرى اعتقالهم بعد السابع من أكتوبر. وتجدر الإشارة إلى أنّ قوّات الاحتلال لم تُبق على اعتقالهم جميعاً، بل تمّ الإفراج عن جزء منهم

[16]زيارة أجراها محامي الدفاع للأسير عدنان حبية في سجن عوفر بتاريخ 8 تشرين الثاني 2023

[17]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير معاذ شومان في سجن مجدّو بتاريخ 12 كانون أول 2023

[18]مركز مدار. "بالقراءة الأولى -تمديد سريان قانون طوارئ يسمح بتقليص المساحة المتاحة ل"سجين أمنيّ" في السجون والمعتقلات". 17 يناير 2024 http://tinyurl.com/bdeb6myn

[19]لمعرفة المزيد عن هذا التعديل انظر فصل التعديل على القوانين

[20]وزارة العدل. مكتب الدفاع العام "ظروف السجن في مرافق خدمة السجون، تقرير خاصّ حول خلفية حالة الطوارئ في السجون".

وفي ختام التقرير، أعرب ممثّلو مكتب الدفاع العام عن الظروف التي تمّ رصدها من خلال زياراتهم إلى السجون الإسرائيليّة كالآتي: اكتظاظ لا يطاق؛ الظروف الصحيّة سيّئة، ويوجد مشكلة الآفات؛ ظروف التهوية غير الكافية؛ الافتقار إلى المعدّات الأساسيّة للسجناء؛ وأكثر.

بشكل عام، أبدى ممثّلو مكتب الدفاع العام رأيهم بأنّ الزيادة في الاكتظاظ في مرافق السجون يحمل في طيّاته آثاراً وعواقب كبيرة، ليس فقط من وجهة نظر المسجونين، ولكن أيضاً من وجهة نظر جهاز الأمن، وإنّ زيادة الاكتظاظ في الوضع الذي يتعرّض فيه السجناء للضغط والقلق قد يؤدّي إلى احتكاك غير ضروريّ بين السجناء أنفسهم وبينهم وبين الموظّفين، وعلى حساب الإنجازات العلاجيّة والتأهيليّة التي تمّ تحقيقها بجهد كبير.

ADDAMEER
الضمير

الجرائم الطبيّة

إحدى أدوات القتل البطيء

سياسة الجرائم الطبّيّة واحدة من السياسات الثابتة التي يستخدمها جيش الاحتلال في عمليّات اعتقال الجرحى، وتستكملها مصلحة السجون مع الأسرى المحتجزين في مراكز الاعتقال والسجون المركزيّة. ويتعرّض لها مختلف الأسرى المرضى الذين يعاني البعض منهم من أمراض خطيرة، كالسرطان، وأمراض الكبد، والكلى، والقلب، وغيرها. وعلى الرغم من أنّ حقوق الإنسان والعدالة الطبّيّة تشكّلان إطاراً لضمان تقديم الرعاية الصحيّة اللازمة للأسرى، بغضّ النظر عن وضعهم القانونيّ، إلّا أنّ الشهادات والتقارير التي تمّ جمعها خلال العام تؤكّد حالات انتهاك جسيمة في مجال الرعاية الصحيّة المقدّمة للأسرى داخل السجون الإسرائيليّة، وخاصّة فيما يُسمّى عيادة سجن الرملة، التي يزعم الاحتلال أنّها عيادة لاستقبال الحالات المرضيّة الخاصّة، إلّا أنّ واقع الظروف في هذه العيادة تؤكّد أنّ ما هي إلّا سجن يحتوي على بعض الموادّ الطبّيّة البدائيّة، ولا ترقى لأن تكون عيادة.

وعلى الرغم من صِغر سعة استيعاب العيادة التي تستوعب فقط ما بين 15-20 أسيراً، إلّا أنّها طوال عام 2023 استوفت ما يقارب الحدّ الأعلى من سعتها الاستيعابيّة، ولأجل هذا كان يتمّ نقل الأسرى بسرعة لكي يتمّ استقبال آخرين من الحالات الصعبة، ما يؤكّد وجودَ إهمالٍ طبيّ، واستهدافاً للأسرى المرضى والمصابين، خاصّة في عمليّات الاعتقال.

تقوم مصلحة السجون بحرمان الأسرى من تقديم العلاج المناسب لحالاتهم، أو تتأخّر بشكل متعمّد في تقديم العلاج؛ ما يجعل حالاتهم الصحيّة تتفاقم إلى الأسوأ بشكل متسارع، وترفض مصلحة السجون في العديد من الحالات عرض الأسرى -خاصّة النساء- على اختصاصيّين، ولا تكشف عن نتائج فحوصاتهم الطبّيّة، وتحجب عنهم الدواء كشكل من أشكال العقاب الممارس عليهم. وزادت وطأة هذه السياسة بعد السابع من أكتوبر، حيث حُرم الأسرى من أخذ أدويتهم الضروريّة لحالاتهم المرضيّة، إضافة إلى توقّف عمل أيّ فحوصات، أو عمليّات جراحيّة كانت مقرّرة للأسرى قبل السابع من أكتوبر، كما أنّ هذه السياسة طالت عيادات السجن الداخليّة، فمع الاعتداءات التي تمّ تسجيلها في صفوف الأسرى، والغالبيّة العظمى منها كانت بحاجة إلى عناية طبيّة، أو خياطة الجروح، أو تجبير الكسور، ومع ذلك مُنع الأسرى من الخروج إلى عيادات السجن، وأصبح العلاج الوحيد المستخدم هو مسكّنات الألم، التي كان السجّان يعطيها للأسير بعد ساعات ومحاولات عدّة منهم للحصول عليها. وفي حالات أخرى، كانت مصلحة السجن تسمح للأسرى الذين يعانون من عدد كبير من الأمراض بأخذ أنواع محدّدة من الأدوية، وحرمانهم من بعضها الآخر.

15 عاماً ولم تتغيّر ملامح الجرائم الطبّيّة

تعرّض الأسير جمال إبراهيم لجرائم طبيّة متعمّدة، امتدّت لأكثر من 15 عاماً، وذلك منذ بداية اعتقاله في تاريخ 3/2/2004. ومنذ ذلك الحين واجه إبراهيم تجاهلاً متعمّداً لحاجاته الطبّيّة، حيث عانى من مشكلات في المعدة، ومشاكل في البواسير[21]. واستمرّت مصلحة السجون بتجاهل وضعة الطبّيّ سنوات طويلة، حتّى سُمح له منذ 4 أعوام فقط بإجراء عمليّة منظار، ولكنّ مصلحة السجون لم تقم بالإفصاح عن نتيجة المنظار؛ وأبقت عليها معلومات سريّة. ولا يُعدّ التحفُّظ على المعلومات الطبّيّة ظاهرة جديدة لدى مصلحة السجون، بل هي سياسة معتمدة مع مجموعة كبيرة من الأسرى المرضى الذين يُثبت أنّهم بحاجة إلى متابعة طبيّة حثيثة، وبهذه السياسة تُجرّد مصلحة السجون الأسرى من حقّهم في الاطلاع على ملفّاتهم الطبّيّة، وحاجتهم الملحّة في المتابعة الطبّيّة.

استمر وضع إبراهيم بالتفاقم حتى نُقل في عام 2022 إلى مشفى برزلاي (مشفى مدنيّ إسرائيليّ في مدينة عسقلان المحتلّة)، وأفاد الطبيب بحاجة إبراهيم الخضوع لعمليّة جراحيّة للبواسير الداخليّة؛ لأنّ حالتها تتفاقم بشكل مستمرّ، وآثارها انعكست سلباً على حالته الصحيّة بشكل عام، وتصعب حياته. وعانى إبراهيم أيضاً من مشاكل في القولون، والتي تتطلّب اتّباع حمية غذائيّة خاصّة، ويعاني أيضاً من مشاكل الدم، ونقص الحديد والفيتامينات. ولكن لم تنته معاناة ابراهيم الطبّيّة عند هذا الحدّ، بل في شهر آب من عام 2020 بدأ يعاني من أزمة حادّة في التنفّس، وأصبح يأخذ بخّاخاً لمحاولة الحدّ من هذه المشكلة التي تفاقمت بسبب رطوبة زنازين السجن التي يُحتجز فيها. وفي العام ذاته تمّ تصويره صورة أشعّة للرئتين، وتبيّن أنّ رئتيه سوداء اللون، وأنّ هناك ورماً عليها، وقال الأطبّاء أنّ هذا الورم حميد، على الرغم من أنّهم لم يأخذوا عيّنة منه، ولم يتمّ فحص المرض ليتبيّن إن كان حميداً أم لا.

أمّا معاناته من أوجاع الظهر نتيجة لوجود ديسك في إحدى فقرات الظهر فتُعدّ معاناة مضاعفة، فعلى الرغم من تلقّيه العلاجات الطبّيّة في عيادة سجن أيشل أسبوعين، إلّا أنّ الرحلة من سجن نفحة إلى سجن أيشل طويلة، ولا ينتقل الأسير بسيّارة إسعاف، بل يتمّ نقله بالبوسطة التي تشكّل رحلة عذاب، فمع أوجاع الديسك التي بحاجة إلى عناية خاصّة ورعاية طبيّة حثيثة، لا تزال قوّات الاحتلال تنكّل بالأسير من خلال إرغامه على الجلوس على مقاعد البوسطة الحديديّة، وتكبيله طوال هذه الفترة. ويمثّل التفاقم الذي حصل مع الأسير إبراهيم، وظهور أعراض عدّة أمراض أخرى عليه أثناء فترة احتجازه، انعكاساً لطبيعة الظروف غير الصحيّة في السجون، من ناحية الطعام، وظروف الغرف، وانعدام الرعاية الطبّيّة، والمماطلة بتقديم العلاج في الوقت المناسب.

تتصاعد وتيرة استخدام سياسة الإهمال الطبّيّ ضدّ الأسرى الفلسطينيّين الذي يشمل بطء الاستجابة لتقديم العلاجات الطبّيّة الضروريّة للأسرى، والتي تسهم في تدهور سريع على حالتهم، وتدخل هذه الممارسات ضمن سياسة الإهمال الطبّيّ الممنهج الذي تمارسه مصلحة السجون ضدّ جميع الأسرى منذ سنوات طويلة، على الرغم من آثار هذه السياسة الواضحة التي تظهر على الأسرى، والتي قد تؤدّي إلى فقدان الأسرى حياتهم داخل السجون بسبب هذه السياسة. وتتعارض هذه السياسة مع القوانين الدوليّة، وتشكّل انتهاكاً صارخاً لها، فمن حقّ الأسرى الحصول على الرعاية الصحيّة الكافية، والعلاج الضروريّ دوت تمييز أو إهمال، حيث يُعدّ هذا جزءاً من الحقوق الأساسيّة للإنسان، والكرامة البشريّة التي نصّت عليها عدد من الاتفاقيات، كاتّفاقيّة جنيف الرابعة.

[21] البواسير هي أوردة متورّمة في الشرج والمستقيم السفلي، تشبه الدوالي الوردية. قد تنشأ البواسير داخل المستقيم وتسمى بواسير داخليّة، أو تحت الجلد حول فتحة الشرج وتسمى بواسير خارجيّة. https://www.mayoclinic.org/ar/diseases-conditions/hemorrhoids/symptoms-causes/syc-20360268

التنكيل بالجرحى..

اعتُقل الأسير ورد دار شريف من جنين في تاريخ 4/9/2023، بعد أن قامت قوّات الاحتلال بإطلاق النار عليه بعدما قام برفع يديه إلى الأعلى. أصابت الرصاصة الشريان الرئيسيّ في فخده الأيمن، ونُقل إلى مشفى رمبام المدنيّ، وأُجريت له عمليّة في المشفى، وزرع له الأطبّاء شرياناً، وأزالوا الرصاصة، وقطبوا الجرح. ومكث في المشفى من تاريخ 4/9/2023 حتى 26/9/2023، وخلال هذه الفترة أفاد الأسير أنّ قوّات الاحتلال أبقت على تكبيل يديه قائلاً:" لم يكن الحرّاس يزيلون قيود يديّ، لا أثناء الأكل، ولا أثناء الدخول لقضاء الحاجة، ولا أثناء الاستحمام، حيث كان موظّف من المشفى يقوم بمساعدتي في الاستحمام"[22].

جرى نقل شريف إلى عيادة سجن الرملة ببوسطة، بعد احتجازه في زنزانة صغيرة بداخلها، وبعد وصوله للرملة قام طبيب العيادة بالكشف على رِجل شريف لأنّها كانت تنزف، واتّضح أنّ قُطَب الجرح قد فُتقت، وأعادوا التقطيب مرّة أخرى. وأثناء وجوده في عيادة الرملة، لم يتمّ تقديم أيّ علاج له، أو إجراء أيّ مساجات، أو علاجات طبيعيّة للرِّجل، على الرغم من أنّه لم يكن يتمكّن من مدّ رِجله بشكل مستقيم، إلّا أنّ الأسرى الموجودين في العيادة قاموا بعمل المساجات له؛ ما أدّى إلى تحسُّن وضع رِجله بشكل طفيف، وفي ظلّ حرمانه من العلاج الطبيعيّ كانت الإدارة تعطية فقط مضاداً حيويّاً. وحاليّاً لا يزال شريف يعاني من ألم في رِجله.

لا تُعدّ سياسة التنكيل بالأسرى الجرحى أو المرضى أثناء الاعتقال، أو أثناء الاحتجاز في المرافق الطبّيّة، والنقل إلى السجون سياسة جديدة، بل تتّبع دولة الاحتلال هذه السياسة منذ سنوات، والتي أدّت في الكثير من الحالات إلى تراجع حادّ في الحالة الصحيّة للأسير، كما حدث مع الأسير وليد دقّة الذي يعاني من سرطان نادر، وعلى الرغم من حالة الخطورة على حياته التي وصل إليها وهو محتجز في عيادة سجن الرملة، كان يتمّ نقله إلى المشافي المدنيّة الإسرائيليّة لفترة محدودة جدّاً، ومن ثَمَّ يعيدون احتجازه في عيادة سجن الرملة[23].

اعتقال جريح - شبكة فلسطين الاخبارية

[22]مقابلة أجراها محامي الدفاع للأسير ورد دار شريف في سجن مجدّو بتاريخ 18 آذار 2024

[23] للمزيد عن حالة الأسير وليد دقة انظر الرابط التالي: https://www.addameer.org/ar/prisoner/5096

إباحة الاعتقال من سيّارات الإسعاف

في تاريخ 29/12/2023 حوالي الساعة 2:00 ليلاً، كان (ح، ش) (17 عاماً) من مدينة قلقيلية متوجّهاً إلى منزله، وأصيب بعيار ناريّ. تمّ نقل (ح، ش) إلى مشفى درويش نزال بالمدينة، وحينها صدر قرار طبيّ بنقله إلى مشفى النجاح في مدينة نابلس، لكي يتمكّن من تلقّي العلاج المناسب لحالته بسبب صعوبتها. وضعوه في سيّارة الإسعاف وأثناء نقله إلى المشفى كانت قوّات الاحتلال قد نصبت حاجزاً على مدخل المدينة، وأوقفوا سيّارة الإسعاف، وقاموا باعتقال (ح، ش) من داخلها، وعلى الرغم من الإصابة البليغة، ووجوده في سيّارة الإسعاف ليُنقل إلى المشفى إلّا أنّ قوّات الاحتلال أجبروه على الانتظار حتى وصول سيّارة إسعاف إسرائيليّة، لنقله إلى مشفى مائير في كفار سابا.

قوات الاحتلال الإسرائيلي تعتدي على طواقم الإسعاف في مخيم طولكرم (وكالة وفا)

مكث (ح، ش) في مشفى مائير 6 أيّام، تخلّلها إجراء عمليّة في المعدة، ومع ذلك فإنّ هذا لم يمنع قوّات الاحتلال من تكبيل يديه ببعضهما بعضاً طوال 3 أيّام متواصلة، وكان يتمّ فكّ القيود فقط لشرب الماء، أو للراحة التي لم تكن تتعدّى مدّة خمس دقائق يوميّاً.

وتجدر الإشارة إلى أنّه فَقَد قدرته على المشي منذ الإصابة، ومع ذلك لم يتمّ تقديم العلاج المناسب في المشفى لمشكلة المشي، ولم يُصرّح له الأطبّاء عن السبب. وأثناء تواجده في المشفى، جرى التحقيق معه مرّة واحدة، وعندما صرّح بالذي حدث معه، قال المحقّق أنّ عليه تهمة إلقاء عبوة، ولم يقم المحقّق بتسبيب هذه التهمة[24]. ويظهر افتراء المحقّقين أيضاً، وذلك لأنّه عندما تمّ اعتقال (ح، ش) لم تكن هناك أيّة مواجهات مع قوّات الاحتلال، إضافة إلى عدم وجود عناصر يرتدون لباس الجيش الرسميّ، وبالتالي لم يكن (ح، ش) يمتلك أيّة معلومات عن هُويّة هؤلاء الشبان، ولم يكن يعرف أنّهم جيش أو قوّات إسرائيليّة، خاصّة أنّه توجّه إليهم يسألهم عمّا يحدث وباللغة العربية. فمن خلال المعطيات حول الواقعة التي قام (ح، ش) بتقديمها لمحامي الدفاع، لم يكن هناك أيّ مبرر معقول لقيام الملثّمين بإطلاق النار عليه وإصابته إصابة بليغة.

[24]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير (ح، ش) في عيادة سجن الرملة بتاريخ 15 كانون الثاني 2024

وتؤكّد حالة الأسير (م، ر) 18 عاماً، الذي أطلقت عليه قوّات الاحتلال النار بتاريخ 29/9/2023، واخترقت الرصاصة المعدة، وكسرت أربع فقرات من عموده الفقريّ، ووضعوا له بلاتين في الظهر[25]. وما يبرهن تعسُّفيّة الاعتقالات هو قرار المحكمة الصادر في تاريخ 25/2/2024 بإطلاق سراح (م، ر) والاكتفاء بمدّة الاعتقال.

وتُعدّ جملة الانتهاكات التي تمارسها دولة الاحتلال مع الجرحى والتي أهمّها الاعتقال من سيّارات الإسعاف، وتكبيل المرضى أثناء احتجازهم في المشافي، خاصّة الأطفال منهم، ونقلهم السريع من المشافي الإسرائيليّة إلى عيادة سجن الرملة؛ الأمر الذي يحرمهم من الحصول على العلاج الكافي، وتفادي إحداث أضرار دائمة لدى الأسرى، تُعدّ انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان، وتتعارض مع قواعد القانون الدوليّ التي تحفظ الحقّ في تلقّي العلاج، والرعاية الصحيّة المناسبة دون عوائق.

[25]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير (م، ر) في عيادة سجن الرملة بتاريخ 15 كانون الثاني 2024

الاعتداء على المسعفين ومنعهم من تقديم الخدمات الطبيّة

خلال الاقتحامات جميعها التي تنفّذها قوّات الاحتلال لمختلف الأراضي الفلسطينيّة، تقوم بعرقلة عمل الطواقم الطبّيّة، والاعتداء عليهم، واستهدافهم إمّا بالاعتقال، أو بإطلاق النار المباشر عليهم، أو بتخريب سيّارات الإسعاف. وقد سجّلت حالات عدّة خلال العام 2023 التي تمّ فيها اعتقال، أو احتجاز المسعفين، ومنعهم من إسعاف المصابين، أو نقل الشهداء.

في تاريخ 17/1/2024 اقتحمت قوّات الاحتلال مخيمّ نور شمس في حوالي الساعة 4:30 فجراً من محاور عدّة، بعدد من الآليّات العسكريّة تُقدّر بحوالي 120 آليّة، ما بين جرّافات عسكريّة وناقلات جند، بدأت القوّات بالتوغّل في حارة "الربايعة"، ثمّ توزّعت على جميع الحارات، وقامت بتفجير الأبواب، وتفتيش واسع للمنازل والمحالّ التجاريّة، وألحقت دماراً داخلها، ولحقها عدد من الاعتقالات، والتنكيل بأهالي المخيّم مع وقوع إصابات عديدة. وبسبب ذلك اتّخذت مجموعة من المسعفين المتطوّعين مع الهلال الأحمر نقطة إسعاف داخل أحد منازل المخيّم، تحديداً في حارة الحمام لمعالجة الإصابات.

في ساعات العصر من يوم الاقتحام ذاته سمع المسعفون طَرْقاً شديداً على الباب فقاموا بفتحه، مباشرة اقتحم حوالي 15 جنديّاً المنزل، بعضهم مقنّع بلباس جيش أخضر اللون، وكان غالبيّتهم يتكلّمون اللغة العربيّة بشكل جيّد، وكان في المنزل 7 مسعفين (5 رجال وسيّدتان)، وجميعهم يلبس الملابس الخاصّة بالعمل "فيست الهلال الأحمر". مباشرة قامت قوّات الاحتلال بتقييد جميع المسعفين بمرابط بلاستيكيّة للأمام، ووضعوا الغمام على أعينهم، ثمّ اقتادوهم مشياً على الأقدام إلى منزل قريب في الحارة ذاتها؛ كان الجنود قد استخدموه نقطةَ احتجازٍ وتحقيق ميدانيّ لهم. كان يوجد داخل المنزل حوالي 10 أشخاص من المخيّم جميعهم رجال مقيّدون ومغمغمون، شاهدهم أحد المسعفين المعتقلين، حيث استطاع رؤيتهم من تحت الغمام عندما يرفع رأسه.

بعد بقائهم في المنزل مدّة 5 ساعات، اقتادوهم جميعاً بواسطة آليّة عسكريّة إلى منشأة البلعاوي التجاريّة، وهو مبنى مخزن مساحته كبيرة، استخدمته القوّات أيضاً كنقطة احتجاز وتحقيق ميدانيّ. وقال المسعف محمد ضميري: "أثناء النقل هجم الجنود علينا، وبدأوا بضربنا بواسطة البواريد والأيادي، وركلات بالبساطير، أحد الجنود قام بضربي بقاع السلاح على رقبتي، وشعرت بألم شديد"، وأكمل: "في داخل منشأة البلعاوي شاهدت مئات المعتقلين من مخيّم طولكرم كانوا مقيّدين ومغمغمين وجميعهم رجال، حقّقوا مع غالبيّة الشباب داخل مكاتب في المنشأة في الطابق الثاني"[26]. استمرّ احتجاز المسعفين في منشأة البلعاوي حتّى اليوم التالي.

وفي اليوم التالي في حوالي الساعة 11 ليلاً، اقتادوا الضميري وما يقارب 10 شباب بواسطة آليّة عسكريّة إلى معسكر الطيبة. عندما دخلوا المعسكر أفاد الضميري لمؤسّسة الضمير أنه شاهد من تحت الغمام مجموعة شباب من مخيّم طولكرم، يضعونهم على الأرض شبه عراة، إلّا من ملابسهم الداخليّة، كانوا يتعرّضون لضرب مبرح من قبل جنود الاحتلال، وأصوات صراخهم كانت عالية جدّاً. أبقوهم في ساحة المعبر في الخارج على الأرض، وكانت مليئة بمياه المطر، كان الجو بارداً جدّاً، خاصّة مع ساعات الليل المتأخّرة، وعانوا كثيراً من البرد.

[26]مقابلة هاتفية أجرتها موظفة مؤسسة الضمير مع محمد ضميري في تاريخ 20 كانون الثاني 2024

وأفاد الضميري أيضاً أنّه في حوالي الساعة الواحدة ليلاً اقتادوه للتحقيق داخل مبنى في المعسكر. استمرّ التحقيق حوالي 3 ساعات، في التحقيق فكّوا الغمام والقيود، تبدّل محقّقون، وعرّفوا عن أنفسهم باسم إسماعيل، وحسن (ضابط منطقة طولكرم وضابط منطقة جنين)، التحقيق كان حول عمل الضميري مسعفاً وممرّضاً، واتّهموه بمساعدة "مطلوبين ومقاومين"، وتمّ تهديده، حيث قال له المحقّق: "إذا بشوفك حامل إبرة في إيدك في المخيّم بقطعلك إيّاها"، بعد انتهاء التحقيق كانت الساعة حوالي 4:00 فجراً، مباشرة أفرجوا عن الضميري على حاجز الطيبة. ونذكر أنّ في هذا الاقتحام للمخيّم بلغت حصيلة الشهداء 8 شهداء، وسُجّلت العشرات من الإصابات.

وتأتي هذه الاعتداءات كافّةً على الطواقم الطبّيّة بالتوازي مع الاعتداءات على طواقم المرافق الطبّيّة في قطاع غزّة، في ظلّ جريمة الإبادة الجماعيّة التي تمارسها دولة الاحتلال، حيث أشارت وزارة الصحّة الفلسطينيّة من خلال التقرير اليوميّ عن آثار العدوان الإسرائيليّ على الفلسطينيّين، والذي يتمّ تحديثه يوميّاً، أشار إلى أنّه منذ السابع من أكتوبر حتّى تاريخ 29/2/2024 أُعلن عن استشهاد 340 من الكوادر الصحيّة، وإصابة 770 آخرين بفعل عمليّات القصف أو القنص، وتمّ اعتقال/احتجاز ما يقارب 100 عامل من الكوادر الصحيّة، وتضرّرت 150 منشأة صحيّة بما فيها 30 مشفى، إضافة إلى 123 سيّارة إسعاف[27].

استكمالاً لسياسة الإهمال الطبّيّ التي تتّبعها السلطات الإسرائيليّة بحقّ الأسرى الفلسطينيّين... مستشفى إسرائيليّ يرفض علاج أسرى فلسطينيّين؛ بحجة أنّ علاجهم "يسيء إلى المشاعر الوطنية"

في أعقاب بداية العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزّة، أعلن وزير الصحّة الإسرائيليّ "موشيه أربيل" عن سياسة عنصريّة جديدة تمنع المستشفيات العامّة من استقبال المرضى "الإرهابيين"، وعلاجهم بشكل قطعيّ، على أن يتمّ علاجهم فقط في المرافق التي يديرها الجيش، أو خدمة السجون الوطنيّة. وأبلغ وزير الصحّة "أربيل" رئيس الوزراء الإسرائيليّ "بنيامين نتنياهو" أنّه أصدر هذا الأمر إلى المستشفيات العامّة الإسرائيليّة كافّة، بقوله: "في هذه الأوقات الصعبة يحتاج نظام الرعاية الصحيّة إلى التركيز فقط على رعاية ضحايا جنود الاحتلال الإسرائيليّ، وعلى الاستعداد لما سيأتي بعد ذلك، وأنّ مهمّة تأمين ومعالجة هؤلاء الإرهابيّين الأشرار في نظام الرعاية الصحيّة الإسرائيليّة تضرّ بشكل كبير هذه الجهود"[28].

بناءً على التعليمات الصادرة من وزير الصحّة الإسرائيليّ رفض مستشفى هداسا الإسرائيليّ في مدينة القدس علاج أسير كان قد تمّ أسره في الأسبوع الأوّل من بداية الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزّة، وبحسب البيان الذي نشرته إدارة المستشفى قام مسؤولو الأمن في المستشفى بمحاولة إدخال الأسير المصاب، إلّا أنّ إدارة المستشفى قامت برفض استقباله وعلاجه بشكل مطلق؛ بحجّة أنّ علاجه "يسيء إلى المشاعر الوطنيّة"، وبحسب البيان أعلنت الإدارة أنّه لن يتمّ علاج أيّ "إرهابيّ" مشارك في الحرب.

[27]وزارة الصحة الفلسطينية. "التقرير اليومي لآثار العدوان الإسرائيليّ في فلسطين منذ 7 أكتوبر 2023". 29 شباط 2024 https://site.moh.ps/index/CategoryView/CategoryId/24/Language/ar

[28] Haaretz. “Israeli Hospitals Refuse to Treat Hamas Terrorist, Sources Cite ‘National Feelings’”. October 17 2023 https://www.haaretz.com/israel-news/2023-10-17/ty-article/.premium/israeli-hospital-refuses-to-treat-hamas-terrorist-sources-cite-national-feelings/0000018b-3e79-d2b8-a7db-fe7f7c320000

كما رفض مشفى "إيخيلوف" الطبّيّ المتواجد في تل أبيب السماح لأحد الأشخاص بدخول غرفة الطوارئ في الأسبوع الأوّل لبداية الحرب الإسرائيليّة على غزّة، وبدلاً من ذلك اكتفى طبيب بالقيام بفحصه في سيّارة الإسعاف، وإحالته لأحد مرافق السجون بهدف تقييم حالته وعلاجه. وفي الأسبوع ذاته تدفّق مئات الأفراد من أعضاء منظمة "لافيميليا" اليمينيّة المتطرّفة، والمعروفة بعدائها الشديد تجاه الفلسطينيّين على مركز شيبا- تل هشومير- الطبّيّ بسبب انتشار شائعة تفيد بوجود أحد الأسرى الفلسطينيّين في المركز ذاته بهدف تلقّي العلاج الطبّيّ.

وأفاد الضميري أيضاً أنّه في حوالي الساعة الواحدة ليلاً اقتادوه للتحقيق داخل مبنى في المعسكر. استمرّ التحقيق حوالي 3 ساعات، في التحقيق فكّوا الغمام والقيود، تبدّل محقّقون، وعرّفوا عن أنفسهم باسم إسماعيل، وحسن (ضابط منطقة طولكرم وضابط منطقة جنين)، التحقيق كان حول عمل الضميري مسعفاً وممرّضاً، واتّهموه بمساعدة "مطلوبين ومقاومين"، وتمّ تهديده، حيث قال له المحقّق: "إذا بشوفك حامل إبرة في إيدك في المخيّم بقطعلك إيّاها"، بعد انتهاء التحقيق كانت الساعة حوالي 4:00 فجراً، مباشرة أفرجوا عن الضميري على حاجز الطيبة. ونذكر أنّ في هذا الاقتحام للمخيّم بلغت حصيلة الشهداء 8 شهداء، وسُجّلت العشرات من الإصابات.

وتأتي هذه الاعتداءات كافّةً على الطواقم الطبّيّة بالتوازي مع الاعتداءات على طواقم المرافق الطبّيّة في قطاع غزّة، في ظلّ جريمة الإبادة الجماعيّة التي تمارسها دولة الاحتلال، حيث أشارت وزارة الصحّة الفلسطينيّة من خلال التقرير اليوميّ عن آثار العدوان الإسرائيليّ على الفلسطينيّين، والذي يتمّ تحديثه يوميّاً، أشار إلى أنّه منذ السابع من أكتوبر حتّى تاريخ 29/2/2024 أُعلن عن استشهاد 340 من الكوادر الصحيّة، وإصابة 770 آخرين بفعل عمليّات القصف أو القنص، وتمّ اعتقال/احتجاز ما يقارب 100 عامل من الكوادر الصحيّة، وتضرّرت 150 منشأة صحيّة بما فيها 30 مشفى، إضافة إلى 123 سيّارة إسعاف[27].
استكمالاً لسياسة الإهمال الطبّيّ التي تتّبعها السلطات الإسرائيليّة بحقّ الأسرى الفلسطينيّين... مستشفى إسرائيليّ يرفض علاج أسرى فلسطينيّين؛ بحجة أنّ علاجهم "يسيء إلى المشاعر الوطنية"

في أعقاب بداية العدوان الإسرائيليّ على قطاع غزّة، أعلن وزير الصحّة الإسرائيليّ "موشيه أربيل" عن سياسة عنصريّة جديدة تمنع المستشفيات العامّة من استقبال المرضى "الإرهابيين"، وعلاجهم بشكل قطعيّ، على أن يتمّ علاجهم فقط في المرافق التي يديرها الجيش، أو خدمة السجون الوطنيّة. وأبلغ وزير الصحّة "أربيل" رئيس الوزراء الإسرائيليّ "بنيامين نتنياهو" أنّه أصدر هذا الأمر إلى المستشفيات العامّة الإسرائيليّة كافّة، بقوله: "في هذه الأوقات الصعبة يحتاج نظام الرعاية الصحيّة إلى التركيز فقط على رعاية ضحايا جنود الاحتلال الإسرائيليّ، وعلى الاستعداد لما سيأتي بعد ذلك، وأنّ مهمّة تأمين ومعالجة هؤلاء الإرهابيّين الأشرار في نظام الرعاية الصحيّة الإسرائيليّة تضرّ بشكل كبير هذه الجهود"[28].

[27]وزارة الصحة الفلسطينية. "التقرير اليومي لآثار العدوان الإسرائيليّ في فلسطين منذ 7 أكتوبر 2023". 29 شباط 2024 https://site.moh.ps/index/CategoryView/CategoryId/24/Language/ar

[28] Haaretz. “Israeli Hospitals Refuse to Treat Hamas Terrorist, Sources Cite ‘National Feelings’”. October 17 2023 https://www.haaretz.com/israel-news/2023-10-17/ty-article/.premium/israeli-hospital-refuses-to-treat-hamas-terrorist-sources-cite-national-feelings/0000018b-3e79-d2b8-a7db-fe7f7c320000

بناءً على التعليمات الصادرة من وزير الصحّة الإسرائيليّ رفض مستشفى هداسا الإسرائيليّ في مدينة القدس علاج أسير كان قد تمّ أسره في الأسبوع الأوّل من بداية الحرب الإسرائيليّة على قطاع غزّة، وبحسب البيان الذي نشرته إدارة المستشفى قام مسؤولو الأمن في المستشفى بمحاولة إدخال الأسير المصاب، إلّا أنّ إدارة المستشفى قامت برفض استقباله وعلاجه بشكل مطلق؛ بحجّة أنّ علاجه "يسيء إلى المشاعر الوطنيّة"، وبحسب البيان أعلنت الإدارة أنّه لن يتمّ علاج أيّ "إرهابيّ" مشارك في الحرب.

ردّاً على تلك الخطوات التصعيديّة التي أعلنت عنها السلطات الطبّيّة الإسرائيليّة بمنع استقبال وعلاج أيّ شخص تعدّه "إرهابيّاً"، قامت منظّمة أطبّاء من أجل حقوق الإنسان باستنكار هذه الأفعال قائلة:

> إنّ العلاج الطبّيّ للسجناء المصابين حتّى في هذه الأوقات الصعبة، بما فيها زمن الحرب يجب أن يكون متوافقاً مع أخلاقيّات القانون والاتفاقيّات الدوليّة، وأنّ إسرائيل ملزمة بتوفير العلاج الطبّيّ لجميع السجناء بغضّ النظر عن أصلهم أو نوع الجريمة، وذلك في ظروف مناسبة تحترم حقوقهم الأساسيّة"[29].

ADDAMEER
الضمير

السجان

يفتح أبوابه مرغماً

أسرى تحرروا خلال صفقات التبادل في نوفمبر - عرب ٤٨

بعد سبعة وأربعين يوماً من العدوان الشامل الذي شنّه الاحتلال الإسرائيليّ على قطاع غزّة والضفّة الغربيّة، وبالرغم من أنّ سكّان قطاع غزّة يتعرّضون لجريمة الإبادة الجماعيّة من خلال القصف الجويّ الإسرائيليّ، والمناورة البريّة من قبل جيش الاحتلال، وإضافة إلى عمليّات الاغتيال وحملات الاعتقال الممنهج التي ارتفعت بشكل حادّ على أراضي فلسطين التاريخيّة، تم الإعلان عن هدنة إنسانيّة يتخلّلها وقف مؤقّت لإطلاق النار، وتبادل للأسرى بين حركة حماس والاحتلال الإسرائيليّ.

بدأت أوّل أيّام صفقة التبادل يوم الجمعة بتاريخ 24/11/2023، حيث قامت حركة حماس بالإفراج عن مجموعة من المحتجزين لديها مقابل أن تفرج السلطات الإسرائيليّة عن مجموعة من الأسرى الفلسطينيّين الذين كان قسم كبير منهم محتجزاً احتجازاً إداريّاً تعسُّفيّاً بناء على ملفّ سريّ، دون توجيه تُهم أو محاكمة، والذي يمكن أن تقوم المحكمة بتجديده إلى أجل غير مسمّى. استمرّت عمليّة التبادل 7 أيّام متتالية، أفرجت حركة حماس فيها عمّا يزيد عن 70 محتجز/ة من المدنيّين، وحملة الجنسيّات المزدوجة، أمّا سلطات الاحتلال فقد أفرجت عن 240 أسيراً/ة فلسطينيّاً، منهم (71) أسيرة، و(169) طفلاً[30].

وعلى الرغم من الإفراج عن مجموعة من الأسرى الفلسطينيّين إلّا أنّ قوّات الاحتلال كانت لا تزال تصعّد من عمليّات الاعتقال التي ارتفعت في السابع من أكتوبر، حيث اعتقل الاحتلال عشرات أضعاف الأسرى الذين تمّ إطلاق سراحهم، وكان من بينهم عشرات الأطفال والنساء الذين لا يزالون يقبعون في السجون الإسرائيليّة في ظروفٍ صعبة.

وتجدر الإشارة إلى عدم وجود ضمانات من قبل الاحتلال الإسرائيليّ لاحترام بنود الصفقة المبرمة بين الطرفين؛ ما يجعل الفلسطينيّين المفرج عنهم معرّضين لإعادة الاعتقال، أو الاستدعاءات إلى مراكز الشرطة والمحكمة. كما حصل مع الأسيرة نفوذ حمّاد، التي تمّ استدعاؤها للمثول أمام محكمة في نتانيا بتاريخ 31/1/2024، بسبب قضيّة مرفوعة ضدّها من قبل إحدى السجّانات. وهذا أيضاً ما حدث مع الأسيرة فدوى حمادة التي عُقدت لها جلسة محاكمة غيابيّة بتاريخ 11/12/2023 في محكمة الصلح بمدينة حيفا، وادّعى القاضي بأنّها ارتكبت مخالفات خلال فترة سجنها ضدّ إدارة السجون؛ ما يستدعي محاسبتها.

وهذا الممارسات تظهر الملاحقة المستمرّة للفلسطينيّين، خاصّة للأسرى والأسيرات المحرّرات، بالرغم من أنّ الإفراج عنهم في صفقات التبادل يعني بالضرورة سقوط أيّة تُهم موجّهة إليهم، وإغلاق الملفّات، إضافة إلى إعادة اعتقال 9 أسرى محرّرين، 8 أطفال وفتية وأسيرة من الذين تمّ الإفراج عنهم.

[30نذكر أنّ هذا العدد لا يشمل جميع الأسيرات والأشبال المحتجزين في السجون الإسرائيلية، فلم تشملهم الصفقة جميعهم

سجن النقب حالة دراسيّة

صورة قديمة لسجن النقب - شبكة أجيال.

يقع سجن النقب أو ما كان يُعرف سابقاً باسم أنصار 3 جنوب الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة عام 1948، ويقع تحديداً في صحراء النقب. ينقسم سجن النقب إلى 3 أقسام: القسم الأوّل هو قسم الخيام، والثاني القسم المكوّن من الكرفانات، أمّا القسم الثالث فهو القسم المكوّن من المباني الإسمنتيّة، أو الوحدات الخرسانيّة[31]. يُعدّ سجن النقب كبيراً من حيث المساحة، فيتمّ نقل الأسرى أحياناً عند التنقّل بين أقسام السجن الثلاثة عبر البوسطة. يعود تقسيم الحيّز المكانيّ لهذا السجن بهذه الطريقة إلى الحاجة الملحّة لوجود أماكن احتجاز إضافيّة للأسرى الفلسطينيّين، مع التزايد في أعداد المعتقلين عاماً بعد عام.

شهد سجن النقب اكتظاظاً في أعداد المعتقلين على مرّ السنوات، على الرغم من طبيعته القاسية التي تتمثّل في موقعه الجغرافيّ الصحراويّ. وكان السابع من أكتوبر نقطة تحوّل في سجن النقب -كما غيره من السجون-، من حيث التزايد السريع في أعداد الأسرى الذين لم نشهد له مثيلاً منذ سنوات طويلة، إضافة إلى صعوبة في ظروف الأسرى الحياتيّة. وفي ظلّ ظروف العدوان التي يعيشها الشعب الفلسطينيّ، أعاقت إدارة سجن النقب الوصول إلى الأسرى المحتجزين فيه، واتّبعوا سياسة المماطلة مع المحامين لما يزيد عن 45 يوماً، للتستُّر على ممارساتهم القمعيّة، والتعذيب الذي تمّت ممارسته على الأسرى منذ بداية العدوان.

[31]لمعرفة المزيد عن سجن النقب انظر دراسة مؤسّسة الضمير تحت عنوان "نقطة سكون في عالم متحرّك"، ص28. 14 آذار 2023 https://www.addameer.org/ar/media/5001

تغيّرت جميع مظاهر الحياة التي كانت قبل السابع من أكتوبر، فأصبحت شبه معدومة في السجون الإسرائيليّة، حيث اقتحمت القوّات الإسرائيليّة الأقسام المختلفة في السجن، وبدأت مصلحة السجون بقطع الكهرباء بشكل كامل عن أقسام السجن، باستثناء ساعة واحدة في اليوم، وكان مصدر الإنارة الوحيد هو الكشّافات الموجودة على الأعمدة التي تنير الخيم والساحة المقابلة لها خلال ساعات الليل، وصادرت الطعام والمواد التموينيّة التي كان الأسرى قد قاموا بشرائها في وقتٍ سابق، وعلى حسابهم الشخصيّ من كانتينا السجن، حيث كان يجبر الأسرى على الشراء منها؛ بسبب رداءة الطعام المقدّم من مصلحة السجون، لكن بعد السابع من أكتوبر، حاربت مصلحة السجون الأسرى من خلال إغلاق الكانتينا التي كانت الخطوة الأولى التي تهدف إلى فرض سياسة التجويع على أكثر من 7 آلاف أسير. وتابعت الإدارة في سياسة التجويع والتعطيش من خلال تعمّدها تقديم طعام للأسرى غير كافٍ من حيث الكميّة، وغير صالح من حيث الجودة، وباشرت مصلحة السجون أيضاً بتقديم الطعام بطريقة مهينة، حيث إنّهم كانوا يقدّمون الأرز على صينيّة واحدة لجميع الأسرى المحتجزين في الغرف، مع ملاعق بلاستيكيّة، وأحياناً دونها. وهذا ما أكّده الأسير بهاء الدين يعيش حيث أفاد: "الأكل قليل جدّاً، في الصباح نأكل علبة لبنة، أمّا على الغذاء فنأكل أرزاً وفاصوليا"[32].

وشاركت قوّات مصلحة السجون والقوّات الخاصّة في الاعتداء على الأسرى والتنكيل بهم، حيث اقتحمت القوّات الإسرائيليّة القسم رقم (7) في القلعة (أ) من قسم الخيام، في تاريخ 12/10/2023، تمّ نقل جميع الأسرى المحتجزين في القسم (7) للقلعة (ج) في قسم (23)، وذلك بعد تكبيل الأيدي والأرجل، وإخراجهم خارج القسم ليتفاجؤوا بصفّين من السجّانين يقفون على طول الطريق من القسم حتّى عربة البوسطة، والتي قدّرها الأسرى بحوالي 50 متراً، حيث تمّ الاعتداء على الأسرى من قبل السجّانين بالضرب بالكفوف، والهراوات، واللكمات على أنحاء الجسم كافّةً. ويفصل ما بين القلعتين مساحة لا تتعدّى الدقيقتين في البوسطة، لكن السجّانين وضعوا حوالي 36 أسيراً في بوسطة لا تتّسع سوى لِـ 18 أسيراً، وأبقوهم حوالي ساعة ونصف في الحرّ الشديد، دون مكيّف، وبسبب هذه الظروف تعرّض أسيران للإغماء، وقال الأسير خالد النوابيت بخصوص هذه الحادثة: "من شدّة الحرّ والضغط في البوسطة تعرّض أسيران للإغماء، من بينهم الأسير جواد الغزّاوي، لكن السجّانين لم يأخذوهم للعلاج، بل شحطوهم على الأرض أثناء إخراجهم من البوسطة عن طريق شدّهم من الكلبشات، وجرّوهم على الأرض، وكانت ظهروهم إلى أسفل"[33].

وصل إلى القسم (23) الفارغ تماماً من أيّ مقتنيات ما يقارب 75 أسيراً، حتّى أنّ السجّانين صادروا جميع المقتنيات الخاصّة بالأسرى التي أحضروها من القسم (7)، بما فيها الملابس والأحذية، وهناك بعض الغرف التي لا يوجد فيها أيّ حذاء.

[32]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير بهاء الدين يعيش في سجن النقب بتاريخ 26 كانون أوّل 2023

[33]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير خالد النوابيت في سجن النقب بتاريخ 22 تشرين الثاني 2023

تمّ احتجاز الأسرى ما يقارب 30 يوماً داخل الغرف، وتمّ حرمانهم من الفورة، وبسبب وجود الدوشات في هذه القسم خارج الغرف لم يتمكّن الأسرى من الاستحمام أو تغيير ملابسهم. وعلى الرغم من هذه الظروف غير الإنسانيّة، كان الأسرى يتعرّضون إلى اقتحامات بشكل مستمرّ للغرف، ففي اليوم الـ(17) للعدوان، تعرّضت إحدى الغرف في القسم (23) إلى الاقتحام من قبل قوّة مكوّنة من 18 عنصراً تقريباً، أجبروا الأسرى على الركوع على الأرض، ووضع أيديهم خلف رؤوسهم، ووضع الرؤوس بين الرِّجلين، -وهذا المشهد كان يتكرّر مع كلّ عمليّة فحص أمنيّ-، وبعد ذلك باشر السجّانون بالاعتداء على الأسرى بالعصيّ والضرب ما يقارب خمس دقائق، وتُرك جميع من في الغرف مع علامات على أجسادهم بسبب الضرب، فالأسير خضر راضي كُسر أصبعه الإبهام، والأسير أمير أبو عرام شعر بكسر في أحد أضلاعه.

وهذا ما أكّد عليه الأسير جمعة أبو جبل، حيث إنّه تعرّض برفقة 9 أسرى كانوا محتجزين في الغرفة 10 بقسم (23) في القلعة (ج)، حيث اقتحمت الغرفة وحدة "الكيتر" برفقة سجّانين ملثّمين يلبسون زيّاً أزرق، باشروا بضرب الأسرى بالعصيّ، وأسقطوهم أرضاً، وداسوا فوقهم، وسمحوا للكلب المكمّم بخدش ظهور الأسرى، وهذا على الرغم من وجود أسرى كبار بالسنّ، وآخرين لديهم مشاكل صحيّة. وأكّد الأسير أن هذا الاعتداء لم يكن الاعتداء الوحيد الذي تعرّضوا له. "منذ هذا الاعتداء كانوا يدخلون كلّ يوم لغرفة ويضربون الأسرى، وفي غرفتنا حصل هذا الاعتداء ما يقارب 5-6 مرات"[34].

وليتفاقم الوضع أكثر على الأسرى، لم يتمّ تزويدهم بأيّة أدوات تنظيف لفترات طويلة، حيث إنّه لا يوجد إلّا قشّاطة واحدة في كلّ قسم هذا إن وجدت، لكن لا يوجد موادّ تنظيف يمكن للأسرى استخدامها. أمّا الاستحمام فقد تمكّن أسرى النقب من الاستحمام بعد 30 يوماً، فتمّ إعطاؤهم علبة شامبو واحدة فقط دون توفير المناشف أو غيارات للأسرى، فأُجبروا على ارتداء الملابس المتّسخة ذاتها على أجساد رطبة، وكان معجون الأسنان متوفّراً -ليس في كلّ الغرف- لكن دون فرشاة أسنان. وبالنسبة للمراحيض الموجودة داخل هذا القسم فهي مراحيض عربيّة مفتوحة على الغرفة، لأن إدارة السجون خلعت أبواب الحمّام[35]، وقُطع عن الأسرى ورق التواليت لفترة قصيرة، ولاحقا تمّ توفير كميّة قليلة.

أمّا فيما يتعلّق بباقي الظروف في السجن، فإنّ الأسرى يعانون من البرد الشديد نتيجة إزالة إدارة السجن البلاستيك الذي يغطّي النوافذ، خاصّة في ظلّ انعدام وجود الملابس المناسبة لفصل الشتاء، وأفاد الأسير سليمان سليمان: "نحن 10 أسرى في الغرفة، 4 منّا ينامون على الأرض، ومع كلّ أسيرين حرام، ولم تسمح لهم مصلحة السجون في الحصول على الملابس الشتويّة، وبعد ما يقارب 50 يوماً على الحرب زوّدتنا إدارة السجن بسترة واحدة لكلّ غرفة"[36].

[34]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير جمعة أبو جبل في سجن النقب بتاريخ 6 كانون أول 2023
[35]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير فيصل سباعنة في سجن النقب بتاريخ 6 كانون أول 2023
[36] مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير سليمان سليمان في سجن النقب بتاريخ 26 كانون أول 2023

وحدة الكيتر تستفرد في أسرى سجن النقب

وحدات قمع في سجن النقب - صحافة العرب

وحدة الكيتر هي وحدة خاصّة معروفة بلباسها الجيشيّ الأخضر موجودة في سجن النقب، مهمّتها استقبال ونقل الأسرى الجدد، أو نقل الأسرى بين قلاع السجن. قبل السابع من أكتوبر اقتصر تدخّل هذه الوحدة على حالات الطوارئ حيث إنّه في عام 2019، في حادثة اعتداء أفراد الكيتر ووحدة المتسادا بالضرب المبرح على مجموعة من الأسرى، شرح الأسير المحرّر عبدالله حميدة استخدام القوّة المفرطة من قبل وحدة الكيتر[37].

إلّا أنّه بعد السابع من أكتوبر تغيّرت مظاهر تدخل هذه الوحدة، حيث إنّهم أصبحوا يشاركون في قمع أقسام السجن بشكل مكثّف برفقة السجّانين، وأصبح وجودهم داخل أقسام السجن في النقب شبه يوميّ، واستخدمت وحدة الكيتر القوّة المفرطة مع الأسرى أثناء عمليّات الاقتحام، فقد رصدت مؤسّسة الضمير مجموعة من الأسرى الذين قامت هذه الوحدة بتكسير أضلاعهم والتنكيل بهم، وهي المسؤولة عن قتل الأسير الشهيد ثائر أبو عصب، والذي سنتطرق لحالته بالتفصيل في قسم شهداء الحركة الأسيرة. ولاحظ الأسرى أنّ أعضاء هذه الوحدة يكونون ملثّمين أثناء عمليّات الاقتحام[38].

وشرح الأسرى عن العنف المبرح الذي تستخدمه هذه الوحدة أثناء الاقتحامات، ففي اليوم 12-13 من العدوان على قطاع غزّة، شهد الأسرى المحتجزين في أقسام الخيام على اعتداء مبرح من قبل السجّانين، وتحديداً الأقسام رقم (1) و(2) و(9). حيث تمّ نقل الأسرى من القسم بواسطة وحدة الكيتر بمساعدة قوّات من (جفعاتي) من الجيش الإسرائيليّ، ووحدات (اليماز واليمار ومتسادا) التابعة للشرطة الإسرائيليّة. قبل نقل الأسرى قامت القوّات بتقييد أيديهم إلى الخلف والاعتداء عليهم، وبعدها تمّ نقلهم بواسطة بوسطة السجن التي كان يقف على بابها عنصر من وحدة الكيتر يعتدي على الأسرى أثناء دخولهم إلى البوسطة، ثمّ نُقلوا الى أقسام القلعة (سي)، أو ما تُسمّى بِـ"متحال جيمل". لدى وصولهم قام 3 عناصر من وحدة الكيتر يقفون على درج الكيتر بالاعتداء على الأسرى بالهراوات الخشبيّة أثناء النزول من البوسطة، وتعرّض الأسير مجدي نصرالله من مخيّم بلاطة إلى اعتداء عنيف من قبل الكيتر وهو يخرج من البوسطة، حيث إنّه سقط أرضاً من الضرب، ولكن العناصر استمرّوا في الاعتداء عليه. ومع ذلك لم تكتفِ القوّات بذلك، بل أيضاً قامت بالاعتداء على الأسرى أثناء التفتيش العاري، وتعرّض بعض الأسرى إلى تفتيش مهين. وتعرّض البعض منهم لمضاعفات بسبب هذا الاعتداء، فالأسير بكر ضراغمة من طوباس كُسرت يده، وأفاد الأسير سامي الخليلي: "بعدما قاموا بتفتيشي تفتيشاً عارياً قاموا بإلقائي على الأرض، وتعرّضت يدي اليمين إلى انتفاخ كبير، وبسبب الانتفاخ تمزّقت بعد مدّة وأصبحت تنزف دماء"[39]. ولم يتم تقديم أيّ علاج للأسرى بعد هذا الاعتداء، وتمّ احتجازهم بعد هذا الاعتداء في زنازين لا يوجد فيها كهرباء، ولا مقوّمات للحياة الآدميّة.

[37]للمزيد عن الاعتداء على أسرى النقب في عام 2019 من قبل وحدة الكيتر، انظر تقرير انتهاكات حقوق الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال عام 2019، ص106
https://www.addameer.org/ar/publications/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D9%88%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-2019
[38]مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرّر محمد مجيرمي في تاريخ 12 شباط 2024
[39]مقابلة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرر سامي الخليلي بتاريخ 24 آذار 2023

وحدات القمع تباشر بقمع الأسرى في سجن النقب عام ٢٠١٩ - الجزيرة

وأكّد أسرى آخرون على عنف وحدة الكيتر، حيث قال الأسير المحرّر (ج، ك): "وحده الكيتر عندما تقتحم وتباشر بضرب الأسرى مستحيل تطلع حتّى يسمعوا صوت العظام بتطلع، والدم ينزل عند رجلين الأسير"، وأكمل قائلاً: "تمّ الاعتداء عليّ من قبل وحدة الكيتر أثناء النقل من قسم 28 لقسم 27، وبدأوا بضربي على الأيدي والأرجل والرأس بالعصيّ، لكن لم أتمكّن من رؤية وجه أيٍّ منهم لأنّهم ملثّمون"[40]. وأكّد الأسير (م، ق) جرائم وحدة الكيتر قائلاً: "وحدة الكيتر هي وحدة خاصّة في سجن النقب، يلبسون ملابس جيش خضراء اللون، يقتحمون الغرف بأسلحة، وعصيّ حديد، أو مطّاط ويكون معهم كلب"[41]. وشهد الأسير علم مساد أيضاً على عنف وتنكيل وحدة الكيتر، فعندما تمّ نقله من سجن عوفر إلى سجن النقب، قامت وحدة الكيتر بالاعتداء عليه أثناء التفتيش، وكسروا أضلاعه اليمنى، ويده اليسرى عند منطقة الساعد، ولم يقدّم العلاج له إلّا في اليوم التالي، حيث تمّ عرضه على طبيب السجن، وأخذوا له صورة للأضلاع واليد، وأكّد الطبيب أنّ هناك كسوراً، ووضع له جبصاً على اليد اليسرى[42].

[40]مقابلة هاتفية أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرر (ج، ك) في تاريخ 30 تشرين الثاني 2023
[41]مقابلة هاتفية أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسير المحرر (م، ق) في تاريخ 6 كانون الأول 2023
[42]مقابلة أجراها محامي الدفاع للأسير علم مساد في سجن النقب بتاريخ 26 كانون أول 2023

حالة الأسير نور القاضي تعكس قمع وحدة الكيتر

حالة الأسير الجريح نور القاضي قبل وبعد الاعتقال - منصة ق.ض

في تاريخ 20/10/2023 حوالي الساعة 10:00 صباحاً، اقتحمت وحدة كيتر مكوّنة من حوالي 12 عنصراً ملثمين زنزانة الأسير نور القاضي، يحملون عصيّ حديد، ومعهم كلب بكمامة. بعدها مباشرة هجم على القاضي حوالي 5 عناصر سحبوه، وقاموا بتقييد يديه للخلف، واحد من السجّانين قام برفع يديه وشدّها للأعلى لتثبيته، وبدأ حوالي 4 منهم بضربه بشكل عنيف.

تمركز الضرب على الأجزاء العلويّة من الجسد، مثل: الظهر والصدر والرأس، واستمرّ ما يقارب 15-20 دقيقة، وعندما حاول أن يشرح لهم أنّه مريض، كانت تزيد حدّة الضرب، وبهذا السياق أفاد الأسير نور قائلاً: "عندما أخبرتهم إنّي مريض قلب، ضربني أحد العناصر في بسطاره على صدري من الجهة اليسرى على منطقة القلب، علماً أنّهم يلبسون بساطير عسكريّة على مقدّمتها حديد، شعرت أنّ أضلاعي كُسرت من الضربة، مباشرة غبت عن الوعي، وعندما استيقظت رموني على الأرض، وأنا مقيّد للخلف وخرجوا". وأكمل القاضي قائلاً: "بقيت على الأرض ما يقارب 6 ساعات، لا أقوى على النهوض، ولم يحضر أحد إلى الزنزانة، بعد هذه المدّة دخل ضابط إلى الزنزانة، وفكّ قيودي وكانت آثار الضرب واضحة جدّاً على وجهي، والدم ينزف من رأسي ومن يدي، ويوجد تورُّم على منطقة الصدر من الجهة اليسرى، مثل "بقعة دم كبيرة محشرة تحت الجلد"، بعد حوالي نصف ساعة حضر الممرّض إلى الزنزانة، وقام القاضي بالكشف عن مكان الإصابات فقال له: "منيح ممتاز خليك هيك"، ثم خرج. ويشير هذا التصرُّف إلى أنّ الممرّضين في السجون وظائفهم شكليّة، لا يحترمون آداب المهنة، بل إنّهم مشاركون بشكل مباشر، ولهم دور محوريّ في الجرائم الطبيّة التي يتعرّض لها الأسرى، والمماطلة في تقديم العلاج اللازم. وبفعل الضرب بقي القاضي 3 أيام لا يستطيع النوم، وفقط ينام بشكل متقطّع بوضعيّة الجلوس بسبب آلام الإصابات.

بعد حوالي أسبوع بتاريخ 26/10/2023 اقتحمت وحدة اليماز زنزانته، وقاموا بتقييده للحلق بقيود حديديّة، وتفتيشه تفتيشاً عارياً، بعد ذلك تعرّض للضرب مرّة أخرى، واستمرّ حوالي 10 دقائق. بقي في زنازين العزل مدّة أسبوعين تقريباً، خلالها تمّ قطع دواء القلب عنه، إضافة إلى سحب الفرشة والبطّانية يوميّاً من الساعة 6 صباحاً حتّى الساعة 12، أو الواحدة ليلاً، وكعقاب آخر كان يتمّ قطع المياه عن الزنزانة، ولم تكن تتوفّر سوى ساعة واحدة في النهار، كان يستغلّها لتعبئة عبوة مياه حجم 1.5 لتر. بعد إخراجه من العزل إلى قسم (5) غرفة 5، بقي 3 أيّام في القسم 5، خلالها اقتحمت قوّة من وحدة الكيتر والسجّانين قسم (5) بشكل مفاجئ، معهم كلاب بكمّام، ويحملون عصيّاً، بدأوا بضرب جميع الأسرى في القسم دون سبب، وقاموا برشّ الغاز، كانوا جميعهم مقنّعين. بعد ذلك وبشكل مفاجئ اقتحم سجّانون، ومعهم ضبّاط السجن قسم (5)، وقاموا بنقل جميع الأسرى في القسم، وعددهم حوالي 99 أسيراً إلى قسم 6. كان ترتيب غرفة القاضي في مرحلة النقل الأخيرة، أي تمّ نقل حوالي 90 أسيراً، ثمّ جاء دور غرفتهم. خلالها كان الأسرى في غرفة القاضي يسمعون أصوات صراخ الأسرى الذين يتمّ نقلهم، وهذا سبّب للأسرى المحتجزين في غرفة القاضي الشعور بالترهيب، وكان معه في الغرفة 9 أسرى.

عندما جاء دور غرفة القاضي في النقل، اقتحم الغرفة عدد كبير من السجّانين، قاموا بتقييدهم للخلف، وكلّ أسير كان يمسك به عدد 2 أو 3 من السجّانين، أثناء النقل قاموا بحني ظهور ورؤوس الأسرى على وضعيّة الركوع للأسفل، واقتادوهم حوالي 50 متراً، مشياً إلى قسم (6)، دخل السجّانون مع الأسرى إلى الغرفة، وخلعوا ملابس الأسرى بشكل كامل، وبدأوا بضربهم وهم عراة، وكان التركيز على المحاشم.

احتُجز القاضي وباقي الأسرى مدّة أسبوع في القسم (6)، وتعرّضوا للضرب مرّتين من وحدة الكيتر، إحدى المرّات كانت بحجّة أنّ الصلاة ممنوعة بصوت عالٍ. بعد أسبوع نُقل جميع الأسرى في القسم حوالي 99 أسيراً، مرّة أخرى من قبل قوّة من السجّانين ووحدة الكيتر، بواسطة حافلة على دفعتين، في البداية اقتادوهم إلى منطقة "المخلول" في سجن النقب، وهي منطقة تفتيش، فيها تمّ تفتيش كل 4-5 أسرى تفتيشاً عارياً معاً، وخلال التفتيش تمّ ضربهم بقوّة، وهم عراة باستخدام العصيّ، وبعد الانتهاء تمّ احتجاز 12 أسيراً في غرفة تتّسع لِـ6 أسرى فقط.

لقطات مسربة من داخل سجن النقب حصلت عليها قناة الجزيرة عام 2019

سجن عوفر حالة دراسيّة

صورة حديثة لسجن عوفر - وكالة وفا

منذ السابع من أكتوبر، حصلت تغيّرات عديدة بخصوص سجن عوفر، فيما يتعلّق بالأقسام، وأقسام المعابر، والظروف الحياتيّة للأسرى. فتمّ افتتاح أقسام معابر جديدة لاستيعاب أعداد الأسرى الكبيرة التي يتمّ احتجازها في سجن عوفر. فقد تحوّل القسم (14) إلى قسم معبار للمعتقلين الجدد، وقام السجّانون بأوامر من مصلحة السجون بسحب الكهربائيّات، والمقتنيات كافّةً، مثل: الطناجر، والغلايات، والموادّ التموينيّة. وحُرموا من الفورة، وبسبب وجود الدوشات في الفورة، لم يتمكّن الأسرى من الاستحمام لأكثر من أسبوع، حتّى سُمح للأسرى بالخروج إلى الفورة مدّة نصف ساعة فقط، وحُرموا أيضاً من أيّ تواصل مع العالم الخارجيّ، وذلك يشمل تواصلهم مع عائلاتهم عبر الزيارات العائليّة. وتمّ تعليق صلاحيّة وصولهم إلى أيّ مرفق من مرافق السجن، بما في ذلك غرفة الغسيل والمطبخ وغيرها.

وتمّ تحويل القسم (24) إلى معبار أيضاً، وفصل الغرف جميعها عن بعضها، وتحويلها إلى غرف أشبه بغرف العزل الانفراديّ، ومع سحب جميع مقتنيات الغرف، يتمّ احتجاز 10-12 أسيراً في غرف، تقدّر مساحتها بـ7*4 والتي تحتوي على حمّام عربي مع مغسلة. كان الأسرى في هذا القسم يخرجون للفورة مرّة واحدة كلّ يومين لمدّة قصيرة، ويستغلونها للاستحمام[43]. أمّا قسم (26) فهو كغيره من أقسام السجن فارغ تماماً من كلّ شيء، عدا الفرشة والبطّانيات، وحُرم الأسرى المحتجزون في هذا القسم من الفورة لمدّة 10 أيّام، والتفتيشات في هذا القسم تكون بشكل دوريّ، أمّا عن المياه التي هي الشيء الوحيد المتوفّر في الغرفة غير صالحة للشرب أو للاستخدام، حيث يقول الأسير محمود برناط: "الماء الساخن بالغرفة ينزل بلون أصفر"[44] وأكّد الأسير ضياء سلامة على ذلك قائلاً: "أنا موجود في القسم 22، ومياه الشرب في الغرفة التي أُحتجز بها، وهي الغرفة (5) من الحنفيّة غير نظيفة، وأحياناً يكون لونها أصفر"[45].
في القسم (13) تُقطع الكهرباء عن الأسرى طوال النهار، أمّا في ساعات الليل يكون هناك مصابيح للإنارة. ولا يوجد دوشات في الغرف فيُجبر الأسرى على الاستحمام أثناء ساعات الفورة، إلّا أنّه لا يُسمح لهم بالخروج يوميّاً إلى الفورة، بل يخرجون كلّ يومين مرّة. ويتعرّض هذا القسم إلى تفتيش مرّة في النهار، وأحياناً وحدة "متسادا" هي التي تقوم بالتفتيش، وفي إحدى التفتيشات قام السجّانون بمصادرة كلّ موجودات الغرفة بما في ذلك الملابس والمخدّات. كما أنّ غرف هذا القسم تشهد اكتظاظاً، حيث يتراوح أعداد الأسرى من 9 إلى 10، وما يقارب نصفهم يُضطرّ إلى النوم على الأرض[46].

أمّا الطعام فيتمّ توفيره فقط من قبل إدارة السجن بسبب حرمان الأسرى من الكانتينا منذ السابع من أكتوبر، إضافة إلى مصادرة جميع الموادّ الغذائيّة والتموينيّة التي كان الأسرى قد قاموا بشرائها من قبل السابع من أكتوبر. إلّا أنّ إدارة السجن قامت باستغلال الطعام لاستخدامه سلاحاً ضدّ الأسرى من خلال التلاعب في الكميّة والنوعيّة لتجويع الأسرى، واستخدام الطعام لإذلالهم. فتقدّم طعاماً لما يقارب 8-10 أسرى لا يكفي لهم جميعاً، هذا إلى جانب احتجازهم في ظروف اكتظاظ صعبة ومهينة، إلّا أنّ إدارة السجن لم تتراجع عن هذه السياسة، حيث قال الأسير عزيز عيسى: "الطعام سيّء وقليل وفقط يتم توفير وجبتين في النهار"[47]. وأكّد الأسير ضياء سلامة ذلك، وأكمل قائلاً: "يحضرون طعاماً لِـ8 معتقلين يكفي فقط لـ4، ويكون الطعام عبارة عن أرز وحبة نقانق لكلّ معتقل على الغذاء، أمّا على الإفطار يكون خبز مشرّح وعلبة لبنة صغيرة"[48].

[43]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير سنار حمد في سجن عوفر بتاريخ 17 تشرين أول 2023
[44]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير محمود برناط في سجن عوفر بتاريخ 26 تشرين أول 2023
[45]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير ضياء سلامة في سجن عوفر بتاريخ 5 كانون أول 2023
[46]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير عبد القادر مسالمة في سجن عوفر بتاريخ 26 تشرين أول 2023
[47]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير عزيز عيسى في سجن عوفر بتاريخ 5 كانون الأول 2023
[48]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير ضياء سلامة في سجن عوفر بتاريخ 5 كانون أول 2023

وتعرّض الأسرى المحتجزون في سجن عوفر إلى انتهاكات عدّة أثناء اقتحام الأقسام، وأثناء النقل من قبل السجّانين ووحدة النحشون ووحدة المتسادا، ففي تاريخ 8/11/2023، اقتحمت وحدة المتسادا القسم (24)، ومباشرة أطلقوا النار باتّجاه الأسرى، وأصيب الأسير عمرو الطويل بعيار ناريّ، مثل "الدومدوم" في الرجل اليسار عند منطقة الركبة، ولم يقدّموا له العلاج، بل نقلوه إلى القسم (25)، وأثناء النقل أيضاً قاموا بالاعتداء عليه[49]. وتمّ تخصيص القسم (23) في سجن عوفر لاحتجاز أسرى غزّة، ولم يتسنَّ للمحامين بزيارة أيٍّ منهم بسبب رفض سلطات الاحتلال، إلّا أنّ عدداً من الأسرى في الأقسام المجاورة أشاروا إلى أنّهم يسمعون أصوات صراخ بشكل دائم، ويسمعون الأسرى يردّدون عبارات باللغة العبريّة.

وتستمرّ جريمة الإهمال الطبّيّ بالتجلّي في كلّ السجون، إلّا أنّه في سجن عوفر اختلفت ملامحها باختلاف الأسرى، فالغالبيّة العظمى من الأسرى الذين تمّ اعتقالهم بعد السابع من أكتوبر لم يتمّ توفير أيّ علاج لهم، حتّى وإن كانوا يعانون من أمراض مزمنة -والعمر لم يشفع للأسرى في تقديم العلاج-، إلّا أنّ بعض العلاجات التي كانت مسبقاً مع الأسرى الذين تمّ اعتقالهم قبل السابع من أكتوبر لم تتمّ مصادرتها، علماً أنّ مسكّنات الألم كانت الدواء الوحيد الذي يتمّ توفيره للأسرى حتّى وإن كانوا تعرّضوا لضرب مبرح أدّى إلى نزيف أو كُسر.

[49]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير عمرو الطويل في سجن ريمون بتاريخ 29 كانون الثاني 2024

سجن الدامون محطّة مستمرّة للانتهاكات

صورة أرشيفية من داخل سجن الدامون - هيئة شؤون الأسرى والمحررين

واصل الاحتلال الإسرائيليّ اعتقال النساء الفلسطينيّات والتنكيل بهنّ، واحتجازهنّ في ظروف تفتقد إلى الحدّ الأدنى من المقوّمات الآدميّة، والظروف الإنسانيّة التي توجبها القوانين والأعراف الدوليّة. وصعّد الاحتلال من جرائمه مع تصاعد عدوانه الشامل على شعبنا الذي بلغ ذروته بعد السابع من أكتوبر. واتّخذت الجرائم والانتهاكات الإسرائيليّة أشكالاً عدّة بحقّ النساء الفلسطينيّات، حيث لم تقتصر فقط على سياسة الاعتقال، بل تعرّضن إلى أساليب التنكيل والتعذيب كافّة داخل المعتقلات، ومعسكرات الجيش التي يتمّ احتجاز قسم من معتقلات غزّة فيها. تشكّل الانتهاكات بحقّ الأسيرات التي تتمثّل بالاعتداءات بالضرب المبرح، فصلهنّ عن عائلاتهم، واستخدامهنّ رهائن للضغط على العائلات، وتعريضهنّ إلى تجارب صادمة في مراكز التحقيق، وحرمانهنّ من أبسط حقوقهنّ، كالحقّ في العلاج، تشكّل جزءاً من السياسات الثابتة والممنهجة التي تُستخدم بحقّ الأسرى عموماً. وطالت عمليّات الاعتقال الممنهج التي نفّذها جيش الاحتلال بعد السابع من أكتوبر النساء، ودخلت الأسيرات المحرّرات دائرة الاستهداف حيث تمّ إعادة اعتقال بعضهنّ.

اعتقلت قوّات الاحتلال منذ بداية العام 300 امرأة، وتشمل هذه الحصيلة النساء اللواتي اعتُقلن من الأراضي المحتلّة عام 1948 بعد السابع من أكتوبر، فيما بلغت حصيلة الاعتقال للنساء بعد السابع من أكتوبر حتّى نهاية العام 184 امرأة، وتشمل هذه الحصيلة أيضاً النساء اللاتي تمّ اعتقالهنّ من أراضي 1948، إلّا أنّها لا تشمل النساء اللاتي تمّ اعتقالهنّ من قطاع غزّة منذ السابع من أكتوبر، حيث إنّ بعضاً منهنّ تمّ احتجازهنّ في معسكرات الجيش "سديه تيمان" الواقع في منطقة بئر السبع، إضافة إلى معسكر "عناتوت"، حيث إنّ المؤسّسات الحقوقيّة لم تستطع الوصول إلى أعدادهنّ بالرغم من تقديم عدد من الالتماسات للكشف عن أعداد وظروف هؤلاء المحتجزات، إلّا أنّ المحاكم الإسرائيليّة رفضتها جميعها. أمّا باقي الأسيرات اللاتي تمّ احتجازهنّ في سجن الدامون، فوصلت المؤسّسات لأعدادهنّ من خلال باقي الأسيرات في السجن، ولم تقم مصلحة السجون بالكشف عن أعدادهنّ وأسمائهنّ.

ADDAMEER
الضمير

الأسيرات المحرّرات يدخلن دائرة الاستهداف

الأسيرات المحرّرات يدخلن دائرة الاستهداف

بعد أن قامت قوّات الاحتلال باقتحام بلدة بيتونيا/ رام الله بتاريخ 7/11/2023 توجّه إلى بيت الأسيرة المحرّرة (ر، ع)، بعد أن قامت قوّات الاحتلال بخلع باب المنزل، وسمعت العائلة الجنود يصرخون "جيش جيش" باللغة العربيّة. حينها نهضت (ر، ع) من السرير مباشرة، وتوجّهت نحو باب المنزل ورأت مجموعة من الجنود أمامها. مباشرة تقدّمت جنديّة باتّجاهها، وقيّدت يديها بكلبشات حديديّة بعد أن قامت باقتيادها إلى ممرّ الصالة، وقامت بتفتيشها تفتيشاً عارياً، وبعد حوالي نصف ساعة من تواجد 20 جنديّاً في منزلها، اقتادوها خارج المنزل دون السماح لها بتغيير ملابسها. بعدها تمّ تغمية عينيها، واستبدال الأصفاد الحديديّة بكلبشات بلاستيكيّة للخلف، وصعدت إلى الجيب العسكريّ، واقتادوها برفقة شابّين تمّ اعتقالهما من منطقة بيتونيا في اليوم نفسه إلى سجن عوفر. بعد عرضها على ممرّض وسؤالها بعض الأسئلة الطبّيّة، تمّ احتجازها هي والشابّين في غرفة لها شبابيك مفتوحة مدّة 3 ساعات، وأحسّت بتخدير بيديها بسبب شدّة الكلبشات، وطلبت من الضابط فكّها، لكنّه قام باستبدالها بأصفاد حديديّة. ثمّ نقلت إلى زنزانة مساحتها حوالي 2×4، والضوء فيها أبيض والحائط فيها شبريص، وقالت (ر، ع): "احتجزوني في هذه الزنزانة حوالي 4 ساعات، ومباشرة بعدما أدخلوني إلى الزنزانة نقلتُ قيود يديّ من الخلف للأمام بنفسي، وأزلت الغمام"[50]. بعدما تمّ استجوابها من قبل الشرطة، وعُرض عليها فيديو تظهر فيه بوقفة في جامعة بيرزيت لكنها استخدمت حقّ الصمت، وبعدها تمّ نقلها إلى غرفة يوجد فيها علم دولة الاحتلال، وقاموا بتصويرها أمام العلم. وبعدها نُقلت لهشارون حيث التقت بمجموعة من الأسيرات المحتجزات في زنزانة تبلغ مساحتها حوالي 8×6 م، وفيها حمّام يفصله عن الزنزانة نصف باب، ويوجد فيها 4 أبراش دون فرشات ولا بطّانيات أو مخدّات، وبعد دخولها بحوالي ساعة أحضروا فرشات وبطّانيات رقيقة للأسيرات دون مخدّات، وتمّ سحبها في اليوم التالي في حوالي الساعة 7 صباحاً. وبعد أن احتجزت لمدّة يوم جرى نقلها برفقة الأسيرات بواسطة بوسطة إلى سجن الدامون، وأثناء النقل تعرّضن للشتائم والإهانات، وبعد وصولهنّ إلى الدامون تمّ تفتيشهنّ بشكل منفرد تفتيشاً عارياً من قبل سجّانتين، وبعدها اقتادوا (ر، ع) لكي يتم تصويرها مرّة أخرى أمام العلم الإسرائيليّ.

عندما نُقلت الأسيرات إلى سجن الدامون تمّ احتجازهنّ في ظروف صعبة، حيث إنّ الغرف كانت مكتظّة بالأسيرات، وبعضهنّ كان يُضطرّ إلى النوم على الأرض، وكان الطعام يقدّم 3 مرات يوميّاً، إلّا أنّه غير كافٍ لعدد الأسيرات الموجودات في الدامون. وقالت الأسيرة (ر، ع): "تمّ سحب جميع محتويات المطبخ، وأبقوا على صحن واحد لكلّ أسيرة، والطعام كان عبارة عن 3 وجبات في اليوم، والكميّات المقدّمة كانت قليلة جداً بالنسبة للعدد الموجود، وأحياناً يكون غير مطهوّ، وكنّا نطلب أن نعيده، وأحياناً يعيدونه نفسه، وأحياناً يطبخونه أكثر قليلاً"[51].

[50] مقابلة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الأسيرة المحرّرة (ر، ع) بتاريخ 17 كانون أول 2023
[51]ذات المصدر السابق

وتعرّضت أسيرات أخريات لظروف انتهاك مشابهة أثناء الاعتقال، حيث قامت قوّات الاحتلال باعتقال الطالبة والأسيرة المحرّرة (ل، ك) ، كما قامت باعتقال (ع، ت) بعدما قامت قوّات الاحتلال باقتحام منزلها والعبث في محتوياته، وقام الجنود بتصويرها وقام "بن غفير" بنشر الصورة الخاصّة بعهد على منصة (X) وكتب تغريدة مفادها: "كل الاحترام لقوّات الجيش الإسرائيليّ الذين اعتقلوا الليلة المخرّبة التي اتّهمت في السابق بضرب جنود، ومنذ اندلاع الحرب وهي تعلن تضامنها ودعمها للنازيّين عبر شبكات التواصل، صفر صبر مع المخرّبين ومع مؤيّدي الإرهاب، فقط هكذا"[52].

ونذكر أنّ قوّات الاحتلال قامت بالإفراج عن (ع، ت) و (ر. ى) ضمن صفقة التبادل في كانون الأوّل 2023. كما أنّه في تاريخ 26/12/2023 أعادت قوّات الاحتلال اعتقال الأسيرة المحرّرة النائب في المجلس التشريعيّ خالدة جرار، وصدر بحقّها أمر اعتقال إداريّ لمدة 6 شهور. ونذكر أنّ هذه السياسة ليست بالسياسة الجديدة على دولة الاحتلال، فبعد أن أفرجت سلطات الاحتلال عن 1027 أسيرًا وأسيرة فلسطينيّة ضمن صفقة تبادل "وفاء الأحرار" عام 2011، أعادت اعتقال نحو 70 منهم، وقدّمت ملفّات سريّة بحقّ 49 أسيراً؛ لِتُبطل إطلاق سراحهم والغالبيّة منهم أعادوا له حكم المؤبّد.

\

[52]انظر لتغريدة "بن غفير" على منصة (X) عبر الرابط التالي:
https://twitter.com/itamarbengvir/status/1721397948762792020

ظروف سجن الدامون بعد السابع من أكتوبر..

كان السابع من أكتوبر نقطة تحوّل في الظروف التي تعيشها الأسيرات في سجن الدامون، وتصاعدت الانتهاكات والجرائم الممارسة بشكل ممنهج من قبل مصلحة السجون بحقهنّ، حيث بدأت الإدارة بقطع الكهرباء عن جميع القسم، بعد ذلك بساعات عدّة حضر مدير السجن برفقة مسؤول المخابرات، ومسؤول وحدة اليماز، إضافة إلى قوّة من داخل السجن، وقاموا بإعطاء أوامر للسجّانين المدرّعين بالدروع البلاستيكيّة، والعصيّ بإغلاق الأبواب، ثمّ دخلت قوّة مدرّعة إلى غرفة الممثّلة (م.ب)، حيث كانت برفقة 4 أسيرات في الغرفة، وانهالت القوّة عليهنّ بالضرب بالعصيّ، وقاموا برشهنّ بالغاز، وتمّ نقل الممثّلة إلى غرفة انتظار السجن تمهيداً لنقلها إلى عزل معتقل الجلمة[53]. بعد ذلك دخلت مجموعة من السجّانين صادروا "البلاطة"، وشاشة التلفاز، وأداه تسخين المياه المعروفة بـِ"الكمكم" من جميع الغرف، وحُرمت الأسيرات من الفورة، حيث كانت تخرج فقط للاستحمام لمدّة ربع ساعة بشكل شبه يوميّ. بالتوازي مع هذه الاجراءات التنكيليّة؛ تمّ فصل الأسيرات ومُنعن من التواصل مع العالم الخارجيّ، حيث مُنعنَ من الزيارات العائليّة وزيارات المحامين، إضافة إلى حرمانهنّ من الاتّصالات الهاتفيّة، وتحوّلت زنازينهنّ إلى زنازين عزل جماعيّة.

سوبتاريخ 19/10/2023 طلبت الأسيرات من الإدارة فتح الكانتينا لشراء احتياجاتهنّ الأساسيّة، مثل: المياه، وموادّ النظافة الشخصيّة، وقوبل طلب الأسيرات بالرفض، فبدأت الأسيرات بالاحتجاج، ورمي بعض الأغراض المتبقّية في الغرف من فتحة "الأشناف"[54]، لذلك دخلت قوّة كبيرة من السجّانين إلى غرف رقم (9 و10) وبدأوا بالتهديد، فتمّ رشّ غرفة رقم (10) بالغاز، وتمّ الاعتداء على الأسيرة (ي.ش) ورشّها بالغاز، وإخراجها بالقوة من الغرفة، والاعتداء عليها وضربها على وجهها. وفي هذه الأثناء بدأت الأسيرات في غرفة (4) بالصراخ، فتوجّه أحد السجّانين إلى تلك الغرفة، ورشّهنّ بالغاز مع باقي الغرف. ومباشرة بعد ذلك دخلوا لجميع الغرف، وسحبوا منها كافّة المقتنيات المتبقية لدى الأسيرات، وأزالوا الصور عن الجدران، وصادروا الثياب، والأحذية الرياضيّة الخاصّة بالأسيرات، والكتب، والأقلام، والدفاتر، والاشغال اليدويّة، وحتّى القرآن[55].

[53] مقابلة أجرتها محامية الدفاع مع الأسيرة (م،ب) في معتقل الجلمة بتاريخ 12 تشرين الأول 2023
[54]فتحة الأشناف: هي فتحة صغيرة تكون في باب الزنزانة يمكن استعمالها لإدخال الطعام إلى الغرف
[55] مقابلة أجرتها محامية مؤسّسة الضمير مع الأسيرة (س.ص) في سجن الدامون بتاريخ 24 تشرين أول 2023

46 يومًا في زنزانة رقم (1) في معتقل الجلمة

نُقلت الأسيرة (م، ب) في تاريخ 7/10/2023 إلى معتقل الجلمة بعدما تمّ الاعتداء عليها بالضرب المبرح من قبل السجّانين في سجن الدامون، حيث تمّ احتجازها في غرفة رقم (1) في قسم رقم (7) المراقبة بالكاميرات، والمكشوفة حيث اضطُرّت إلى تغطية الشباك بأكياس لكي تحظى ببعض الخصوصيّة. وفي اليوم التالي، أي بتاريخ 8/10/2023 تمّ عرضها على محكمة انضباطيّة داخليّة، ومعاقبتها بـِ7 أيام في العزل الانفراديّ، وشهرين منع من الكانتينا، وشهرين منع من الاتصالات الهاتفيّة، ومنع من زيارة المحامي، إضافة إلى غرامة ماليّة بمقدار 575 شيكلاً. مع العلم أنّ جميع هذه العقوبات تمّ فرضها على (م.ب) على الرغم من أنّها لم ترتكب أيّة مخالفة تستدعي إنزال عقوبة بحقّها. هذه العقوبات التعسُّفيّة التي تدّعي مصلحة السجون أنّها "مخالفات انضباطيّة" هي عدد من المخالفات التي تتمّ المعاقبة عليها إمّا بالعزل، و/أو الغرامات الماليّة التي تُفرض على الأسرى، ويكون مقدار الغرامة متفاوتاً، ويتمّ اقتطاعها من أموال الكانتينا الخاصّة بالأسرى[56].

وبسبب التنكيل بها ونقلها إلى زنازين العزل أعلنت (م، ب) إضرابها عن الطعام، وطالبت بنقلها إلى سجن الدامون، واستمرّ الإضراب حتّى تاريخ 12/10/2023 حينما تمّ إبلاغها بنقلها يوم الأحد بتاريخ 15/10/2023 إلى سجن الدامون، وعليه قامت الأسيرة بتعليق إضرابها، ولكنّهم لم ينقلوها إلى الدامون.

وبعد المحكمة بيوم، أي بتاريخ 9/10/2023 نُقلت (م، ب) إلى زنزانة رقم (1) فيقسم (3) بعزل سجن الجلمة، واحتجازها في زنزانة مليئة بالحشرات، وهذا القسم هو قسم مخصّص للسجناء والسجينات الجنائيّين، ويسوده حالة من الفوضى والضوضاء. والزنزانة هذه أيضاً مراقبة بالكاميرات، ومع محاولتها تغطيتهم إلّا أنّها فشلت لأنّه لا يوجد أيّ أدوات في الزنزانة تمكّنها من ذلك، حيث إنّ الزنزانة فارغة تماماً، وتحتوي فقط على البرش. ووجود الكاميرات منعها من الاستحمام طوال فترة احتجازها في الزنزانة. كما أنّها حُرمت من الخروج إلى الفورة، وأمضت كامل وقتها في عزل كامل داخل الزنزانة.

وبعد احتجاز (م، ب) طوال هذه الفترة في العزل الانفراديّ، لم تستطع حتّى تغيير ملابسها، ولا الاستحمام وبقيت بملابس الصلاة التي تمّ نقلها فيها، وفي تاريخ 24/11/2023، تمّ الإفراج عن الأسيرة (م، ب) مع أول دفعة من الأسرى والأسيرات الذي تمّ الإفراج عنهم.

[56]للمزيد من المعلومات عن العزل الانفرادي في السجون الإسرائيليّة انظر تقرير مؤسّسة الضمير بعنوان "نورٌ في آخر النفق"، 14 تشرين الثاني 2023

التكبيل يتصدّر المشهد

يعدّ التكبيل والأصفاد (البلاستيكيّة والحديديّة) من أولى الآليّات في عمليّات الاعتقال التي يتعمّد الاحتلال استخدامها بغرض التنكيل، وتعذيب الأسرى في كلّ مراحل اعتقالهم، يقوم الجيش الإسرائيليّ بتكبيل الفلسطينيّين، ولا يأخذ بالاعتبار العمر، أو الجنس، أو حتّى الحالة الصحيّة أثناء عمليّات الاعتقال[57]، ويتم استخدام القيود البلاستيكيّة التي يمكن للجيش أن يتحكّم بشدّها على أيدي المعتقلين، بهدف إحداث الضرر الجسديّ والنفسيّ على المعتقل منذ بداية الاعتقال، وغالباً ما يكون التكبيل للخلف بهدف إحداث ضغط أكبر على الأكتاف.

ويتمّ أيضاً تكبيل الأسرى أثناء التنقُّل بين مرافق السجون، فعند خروج الأسرى من الأقسام إلى ساحة الفورة، أو إلى زيارات الأهالي، أو زيارات المحامين يتمّ تكبيلهم، وغالباً ما يستخدم السجّانون القيود الحديديّة داخل السجن، بهدف إحكام السيطرة، والإذلال في سجون هي الأشدّ حراسة في العالم، ويكون التكبيل أصعب عند نقل الأسرى لخارج السجون، والذي تشرف عليه وحدة النحشون المعروفة بعنفها تجاه الأسرى أثناء عمليّة النقل، حيث يكون الأسير مقيّد اليدين والرجلين لفترات طويلة قد تزيد عن 12 ساعة. إلّا أنّه بعد السابع من أكتوبر أصبح هناك تحوّل في استخدام السجّانين سياسة التكبيل. حيث تمّ استخدام السجّانين لها في كلّ سجن بطريقة مختلفة، ففي سجن ريمون، باشر السجّانون باستخدام الأصفاد الحديديّة، وتكبيل الأسير أثناء إخراجه إلى زيارات المحامين من اليدين والرجلين بسلسلة حديديّة متّصلة، كما يتمّ تكبيل الأسرى المصنّفين "خطر عالي للهروب"، أو ما يعرف "بالساجاف"، وذلك اقتصر على أسرى من فصائل معيّنة، وليس جميع الأسرى الموجودين في ريمون، لكن ذلك لا ينفي أنّ باقي الفصائل يتمّ تكبيلهم بالأصفاد الحديديّة من اليدين فقط، مع الإبقاء على التكبيل أثناء انعقاد الزيارة. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الإجراءات لم تكن مطبّقة من بداية السابع من أكتوبر، وأنّها بدأت مع استلام مدير مصلحة السجون الجديد الإدارة.

شهدت باقي السجون إجراءات مشابهة ففي سجن نفحة، يخرج الأسرى -بغضّ النظر عن انتمائهم السياسيّ- إلى الزيارة وهم مكبّلو اليدين، مع الإبقاء على تكبيلهم أثناء الزيارة، وعلى الرغم من طلب محامي الدفاع فكّ التكبيل ليتمكّن الأسرى من التوقيع على الأوراق القانونيّة اللازمة، إلّا أنّ السجّانين رفضوا ذلك، وأُجبر الأسرى على التوقيع وهم مكبّلون. وكذلك الأمر حدث في سجن جلبوع، حيث يتمّ إخراج الأسرى مكبّلي اليدين، مع الإبقاء على تكبيلهم طوال فترة الزيارة. ونؤكّد أن سياسة التكبيل لم يبدأ استخدامها بعد السابع من أكتوبر، بل من قبل ذلك كانت تُستخدم أثناء النقل فقط، وتُفكّ الأصفاد عند الوصول إلى الزيارة، لكن التعسُّف في استخدام هذه السياسة بالإبقاء على الأصفاد هو أحد مظاهر الاختلاف في التعامل مع الأسرى.

[57]يعد تكبيل اليدين أحد طرق التقييد المستخدمة بغرض الحد من حركة اليد والذراع، إلا أن التكبيل يمكن إساءة استخدامه على نحو يرقى إلى مستوى التعذيب وسوء المعاملة، فيمنع تطبيق تقييد الحركة بصورة مهينة أو مؤلمة، كما لا يجوز تقييد اليدين بهدف أغراض تأديبية، وذلك وفقاً لقواعد مانديلا رقم (34/2)

ومن خلال زيارات محامي الدفاع لمختلف السجون الإسرائيليّة، لاحظ علامات حمراء، أو تقرّحات على أيدي المعتقلين بسبب الإفراط في استخدام، أو إساءة الاستخدام في تكبيل الأسرى. وهذا يؤدّي إلى تلف في جلد اليد، حيث قام الأسرى بإبلاغ المحامين بوجود كدمات وتورُّم على مستوى الأيدي، وفي بعض الأحيان من شدّة الأصفاد تحوّلت هذه الآثار إلى ندب في الأيدي، ومع عدم وجود أيّة علامات خارجيّة على أيدي الأسرى، لا يمكن استبعاد احتمال إساءة استخدام الأصفاد، فيمكن أن تكون أعصاب الأيدي قد تضرّرت بسبب الضغط الشديد الذي يفرضه التكبيل على أعصاب اليد، أو يمكن أن تؤدّي الأصفاد إلى كسر على مستوى المعصم. والكسور تكون أكثر شيوعاً في حالات استخدام الأصفاد الحديديّة، والضغط الشديد على الأيدي، أو شدّ الأسرى في حالات المقاومة[58].

لم تشهد السجون الإسرائيليّة فقط على عمليّات التكبيل، بل يقوم جيش الاحتلال بتكبيل الأسرى الذين يتمّ احتجازهم في معسكرات الجيش، حيث أشار بعض الأسرى والأسيرات المحرّرات من هذه المعسكرات لوسائل الإعلام الفلسطينيّة عن تكبيلهم، وتعصيب أعينهم طوال فترات احتجازهم في هذه المعسكرات، وأشار البعض أيضاً إلى أنّ الجيش الإسرائيليّ أبقى على تكبيلهم حتّى أثناء تناول الطعام، أو استخدام الحمّام.

\

[58] Danish Institute Against Torture. “Fact Sheet Collection Health #16 HANDCUFFING”. https://dignity.dk/wp-content/uploads/handcuffing-factsheet-english.pdf

ADDAMEER
الضمير

سياسة

الاعتداءات الجنسيّة والتفتيش العاري

صورة من حملات الاعتقال التي شنها الاحتلال مؤخرًا-رام الله الإخباري

سياسة الاعتداءات الجنسيّة والتفتيش العاري

منذ اللحظة الأولى للاعتقال يستخدم الاحتلال كلّ وسائل القمع والتنكيل والإذلال بحقّ الأسرى والأسيرات، فيستخدم التفتيش العاري المبالغ فيه منذ لحظة الاعتقال الأولى في بيوت الأسرى، وفي محطّات التنقّل قبل الوصول للسجن، أو مركز التحقيق. ومنذ بداية العام استمرّت دولة الاحتلال في تفتيش الأسرى والأسيرات والأشبال بشكل عارٍ أو شبه عارٍ لدى وصولهم إلى السجون الإسرائيليّة، وفي الحالات التي يُنقل فيها الأسرى إلى مراكز التوقيف أو التحقيق يتمّ تفتيشهم، ولكنّ هذا لا يُغني دولة الاحتلال عن التفتيش مرّة أخرى لدى نقلهم إلى السجون. يتمّ التفتيش من خلال إرغام الأسرى على نزع ملابسهم كافّةً، بما في ذلك الملابس الداخليّة -في الغالبيّة العظمى من الأحيان- ومن ثمّ يتمّ التفتيش من قبل المجنّدات للأسيرات والمجنّدين للأسرى الذكور.

بالرغم من أن التفتيش العاري المذلّ يشكّل بحدّ ذاته انتهاكاً لحقوق الإنسان، إلّا أنّ قوّات الاحتلال تقوم بانتهاكات عديدة أثناء القيام بالتفتيش العاري، منها: ضرب الأسرى والأسيرات، واستهداف المناطق الحسّاسة في الجسم وهم عراة، سواء من خلال الضرب بالأيدي، أو بالأرجل، أو بأجهزة الماغنوميتر، وإضافة إلى التحرّش الجنسيّ من خلال مسك الأعضاء التناسليّة للأسرى، وسياسة التحرش اللفظيّ التي تمّ توثيقها من قبل مجموعة كبيرة من الأسرى، وأيضاً سياسة الشتم والتهديد، وحتّى في بعض الأحيان وصلت الانتهاكات حدّ تصوير بعض الأسرى من قبل الجنود في هواتفهم الشخصيّة.

ونذكر ما تعرّض له الأسير (س، ع) بتاريخ 17/12/2023 حين اقتحم السجّانون الزنزانة التي يُحتجز بها مع 6 أسرى آخرين في سجن شطّة، بعدما تمّ تقييدهم إلى الخلف، واقتيادهم خارج الزنزانة التي تمّ تفتيشها لمدّة ساعة، بعدها أعادوا الأسرى للزنزانة وهم مكبّلون، وأدخلوهم إلى حمّام الغرفة، ومن ثمّ تعريتهم كلٌّ على حدة، وهم مكبّلون، وجرى تمرير جهاز الماغنوميتر على أجسادهم وهم عراة. وأفاد الأسير (س، ع) قائلاً: "تم تفتيشي وأنا عارٍ، وقام السجّانون بتمرير جهاز الماغنوميتر على جميع أعضاء جسدي، ومن ثمّ ضربي به على مؤخّرتي، وبعد ذلك رموني على البرش وأنا عارٍ، وباشروا برمي الأسرى بالطريقة ذاتها فوقي ونحن عراة"[59].
خلال العام 2023 أكثر من منتصف الأسرى والأسيرات الذين تمّت زيارتهم من قبل المحامين أكّدوا تعرّضهم للتفتيش العاري من قبل السجّانين، وتجلّت الانتهاكات أثناء التفتيش بعد السابع من أكتوبر، حيث صعّدت قوّات الاحتلال من سياسة التحرش الجنسيّ واللفظيّ ضدّهنّ، والضرب المبرح الذي تعرّضن له أثناء عمليّات التفتيش التي في بعض الأحيان حدثت أكثر من مرّة في النهار ذاته. قالت (ب، ك): "أدخلتني المجنّدة إلى غرفة، وقامت بتفتيشي تفتيشاً عارياً، وأثناء التفتيش قامت بضربي صفعة على وجهي وعلى ظهري". وأكملت (ب، ك) قائلة: "داست المجندة على قدمي بحذائها وشدّت لي شعري"[60].

[59] مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير (س، ع) في سجن شطة بتاريخ 15 كانون الثاني 2024
[60]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسيرة (ب، ك) في سجن الدامون بتاريخ 21 كانون أول 2023

وفي تقرير تمّ نشره من قبل الأمم المتّحدة الذي أكّد تعرّض النساء الفلسطينيّات إلى أشكال الاعتداءات الجنسيّة كافّة، والذي ذكرَ تعرُّض بعض الأسيرات الفلسطينيّات إلى التفتيش العاري من قبل جنود الاحتلال الذكور، وقد ذكر التقرير أنّ هناك ما لا يقلّ عن سيّدتين فلسطينيّتين تعرّضتا للاغتصاب[61]. ونذكر أنّ الجرائم الجنسيّة تفوق ما تمّ توثيقة وذكره في ظلّ احتجاز عدد كبير من النساء والرجال والأطفال من قطاع غزّة في معسكرات خاصّة بالجيش الإسرائيليّ، وحتى بعد مرور أكثر من 100 يوم على العدوان على قطاع غزّة لا تزال المؤسّسات تجهل مصير هؤلاء المحتجزين، وما يتعرّضون له من انتهاكات بسبب ممارسة جريمة الإخفاء القسريّ بحقّهم، ورفض سلطات الاحتلال الإفصاح عن أيّة معلومات تخصّ أوضاعهم.

صورة نشرها جيش الاحتلال لعدد من المعتقلين في قطاع

[61] United Nations. “UN experts appalled by reported human rights violations against Palestinian women and girls”. 19 February 2024 https://www.ohchr.org/en/press-releases/2024/02/israelopt-un-experts-appalled-reported-human-rights-violations-against

انتهاكات مزدوجة تتعرّض لها الطالبة (أ، و)

استهدفت قوّات الاحتلال الطلبة والطالبات منذ بداية عام 2023، لكن ازدادت وتيرة الانتهاكات بعد السابع من أكتوبر. ففي تاريخ 3/12/2023، اقتحمت مجموعة من جيش الاحتلال منزل الطالبة (أ، و) الكائن في مدينة بيت لحم في حوالي الساعة 1:50 ليلاً، بعد الاقتحام باشرت القوة بتفتيش غرفتها وصادروا كتابين، وبعض الأوراق التي وُزّعت على الطلبة أثناء وجودهم في الحرم الجامعيّ في وقتٍ سابق من العام، بعد ذلك اقتادتها القوّة، وقامت بتفتيشها، ثمّ ارتدت معطفاً وأخذت معها حذاء رياضيّاً، وعندما خرجت من المنزل تمّ تقييدها بكلبشات حديديّة إلى الأمام، وتعصيب عينيها، وأجلسها الجنود على الأرضيّة الخلفيّة للجيب العسكريّ. لدى وصولهم إلى إحدى المعسكرات وقف الجيب في الشارع وخرجت سيّارة من المعسكر، وترجّل منها أحد الجنود الذي قام بفحص (أ، و) فحصاً طبيّاً، وسؤالها باللغة العربيّة إن كانت تتناول أيّ أدوية. ثمّ تمّ نقلها إلى السيّارة التي خرجت من المعسكر، وبدأ التحقيق الميداني معها داخل السيّارة، وأمسكتها المجنّدة ووضعت لها 3 قيود في اليدين إلى الوراء، اثنين من هذه القيود قيود بلاستيكيّة وواحد حديد، واستمر تقييدها حتّى اليوم الثاني ولم يزيلوها أبداً.

تعرّضت (أ، و) أثناء التحقيق الميدانيّ للتهديد والاعتداء من قبل الكابتين والمجنّدين، فكلّما كانت ترفض الإجابة عن الأسئلة المطروحة عليها من قبله، كان الكابتن يمسك رأسها ويضغط بقوة على عينيها ويقوم بتهديدها، وتمّ الاعتداء عليها بالضرب بكعب البارودة من قبل المجنّدة، وقامت أيضاً بضربها بيديها وإلقائها على أرضيّة السيّارة. واستمرّ التنكيل بالأسيرة (أ، و) في السيّارة، حيث كانت المجنّدة تقوم بتسجيل صوتها وهي تصرخ من شدّة الضرب، وتضعه على راديو السيّارة وتضحك عليها برفقة المجنّدين. وقام المجنّدون
أيضا بمحاولة إذلالها، حيث قاموا بإلقاء بقايا الطعام والسجائر عليها وكانوا يشتمونها بألفاظ بذيئة، وقاموا أكثر من مرّة أثناء النقل بإنزالها من السيّارة، ووضع رأسها على الأرض بين الحجار ويعتدون عليها، ويعيدونها إلى السيّارة، واستمرّ الجنود على هذه الحال منذ لحظة الاعتقال حتى الساعة الثانية ظهراً. وبعد وصولهم إلى عوفر تمّ التحقيق معها لمدّة ربع ساعة من قبل محقّقة، وبعدها نُقلت إلى هشارون.

تم تفتيشها تفتيشاً عارياً لدى وصولها لهشارون، وبقيت بملابس صلاه خفيفة لا تقيها من البرد، وبعد التفتيش قامت المجنّدة بالاعتداء عليها، وضرب رأسها في الحائط. وعند نقلها إلى الفحص الطبّيّ في هشارون كانت علامات التقييد على يديها واضحة، وكان مكانها محمّراً إلّا أنّهم لم يقدّموا لها أيّ علاج. وأثناء النقل من وإلى الفحص الطبّيّ كان يتمّ الاعتداء عليها بالضرب، وكانوا يجبرونها على إنزال رأسها إلى الأسفل وهي تمشي. بعدها نقلت (أ، و) إلى زنزانة هواؤها بارد جدّاً، تحتوي على فرشة وحرام خفيف جدّاً، ومرحاض مقابل الممرّ.

أثناء احتجازها بهشارون على الرغم من أنّها فترة احتجاز قصيرة إلّا أنّ السجّانين حرصوا على التنكيل بالأسيرات بشكل كبير، ووضعوا برفقة (أ، و) خمس أسيرات في زنزانة صغيرة، وكان الطعام المقدّم لهنّ يتكوّن من قطع جبنة وبندورة وخبز غير صالح للأكل، ولم تتوفر مياه معدنيّة، بل كانت الأسيرات تقوم بتعبئة المياه في عبوات الكولا. وفي الصباح الباكر من اليوم التالي، اقتحم السجّانون الغرفة وصادروا جميع ما فيها، وقاموا بتفتيش الأسيرات تفتيشاً عارياً أمام بعض، بعدها نقلوهنّ جميعاً منحنيات الرأس، مع قيود بالرجلين ووضعوهنّ في غرفة مليئة بالمياه، ثمّ نقلوهنّ بالبوسطة إلى سجن الدامون.

لدى وصول الأسيرة (أ، و) إلى سجن الدامون، أكّدت صعوبة الظروف التي تُحتجز بها الأسيرات قائلة: "الأكل في الدامون غير صالح للأكل، ويتمّ توفير نصف كيس خبز لكامل الغرفة ولا يكفي لأربع أسيرات، والمياه نجبر على شربها من الحنفيّة"، وأكملت عن باقي الظروف قائلة: "نخرج للاستحمام كلّ غرفتين معاً لمدّة نصف ساعة تقريباً".
أمّا أسيرات غزّة، يخرجن مدّة ربع ساعة، ولا يوجد اختلاط بيننا وبينهنّ نهائيّاً. كلّ أسيرة معها فقط غياران، ويسمحون لنا بغسيل الملابس كلّ 4-5 أيّام؛ لأنّ عدد الأسيرات في القسم كبير. ولا تزال قوّات السجن تقتحم غرفنا ويوجد تفتيش شبه يوميّ"[62].

[62]مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسيرة (أ، و) في سجن الدامون بتاريخ 17 كانون أول 2023

ADDAMEER
الضمير

سياسة

الحبس المنزلي

بدأت ظاهرة الحبس المنزليّ في الأراضي الفلسطينيّة منذ سنوات، وتركّزت على مدينة القدس بشكل خاصّ. وإنّ رقعة استهداف هذه السياسة تتّسع لتطال شريحة الأطفال بشكل خاصّ، إلّا أنّها تطال الصحفيّين والنساء والناشطين. فتحوّل سلطات الاحتلال مئات البيوت الفلسطينيّة إلى سجون تُفرض على أفراد أُسَرهم. وجعلت هذه السياسة مئات الأُسر تمارس دور السجّان على أبنائها الذين تُصدر المحاكم الإسرائيليّة بحقّهم شروطاً بالحبس المنزليّ؛ فيقيّدون حركتهم، ويتابعون نشاطاتهم، ويراقبون تحركاتهم، ويمنعونهم من تخطّي حدود المنزل، تنفيذاً لشروط الإفراج التي فرضتها عليهم المحاكم الإسرائيليّة بموجب قراراتها القضائيّة؛ وذلك تجنُّباً لاعتقال الكفيل، أو المتعهّد من أفراد الأسرة بتهمة عدم الالتزام بالشروط.

ويُقصد بالحبس المنزليّ احتجاز "الموقوف" داخل المنزل طوال الفترة التي تبحث المحكمة في الملفّ إلى حين انتهاء الإجراءات القضائيّة بحقّ الموقوف/ة، وإصدار المحكمة حكمها في القضيّة، والتي قد تمتدّ لبضعة أيّام أو أسابيع أو أشهر، وفي بعض الأحيان قد تصل فترة الحبس المنزليّ إلى أكثر من عام كامل. والجدير بالذكر أنّ فترة الحبس المنزليّ لا تُحسب من فترة الحكم الفعليّ الذي يصدر لاحقاً بحقّ الموقوف. ومع تعسُّفيّة سياسة الحبس المنزليّ، إلّا أنّ الاحتلال يستغلّها ويفرض عقوبات أخرى إلى جانبها؛ ما يجعل الأمر أكثر صعوبة.

تلجأ سلطات الاحتلال إلى سياسة الحبس المنزليّ[63]بالنسبة للأطفال دون سنّ 14 عاماً؛ لأنّ القانون "الإسرائيليّ" لا يُجيز حبسهم، وتفيد الإحصاءات الصادرة عن "نادي الأسير الفلسطينيّ" و"هيئة شؤون الأسرى والمحرّرين" بأنّ سلطات الاحتلال أصدرت نحو2200 قرار بالحبس المنزلي بين كانون الثاني 2018 وآذار 2022، بحقّ أطفال قُصّر، 114 طفلاً منهم كانت أعمارهم تقلّ عن 12 عاماً، مقارنة بنحو 228 قراراً بالحبس المنزليّ في الفترة بين 201-2017، وبحسب المصدر نفسه أصدر الاحتلال 316 قراراً بالحبس المنزليّ بحقّ مواطنين مقدسيّين خلال العام 202، وقد تمّ تحويل 70% من الأطفال المقدسيّين الذين تمّ اعتقالهم خلال السنوات الأخيرة إلى الحبس المنزليّ قبل البتّ في قضاياهم.

أمّا بالنسبة للبالغين فإنّ سلطات الاحتلال تحاول من خلال الحبس المنزليّ منعهم من مباشرة أعمالهم ونشاطاتهم في إطار وظائفهم، أو حياتهم اليوميّة، وغالبًا ما يطال الحبس المنزليّ القيادات الوطنيّة الفلسطينيّة في مدينة القدس، كما حدث في نهاية عام 2018 وحتّى مطلع العام 2021 عندما استُهدف محافظ محافظة القدس عدنان غيث.

[63]الحبس المنزليّ: هو احتجاز الشخص داخل منزله أو المكان الذي تحدده المحكمة الإسرائيليّة طوال الفترة التي تبحث فيها المحكمة في ملفه وإلى حين انتهاء الإجراءات القضائيّة بحقه وإصدار المحكمة حكماً في القضيّة. يمكن أن تستغرق فترة البحث في القضيّة بضعة أيام أو أسابيع، وقد تمتدّ إلى عدة أشهر أو عام كامل وأكثر، وهذه الفترة لا تُحسب من فترة الحكم الفعلي التي تصدر عن المحكمة. ويمكن أن يكون الحبس المنزلي داخل منزل عائلة الشخص، أو ممكن أن تحكم المحكمة بإبعاد الشخص عن الأسرة أو منطقة السكن أثناء قضاء فترة الحبس المنزلي.

ويلاحظ الارتفاع في استخدام هذه السياسة واستهدافها أطفال القدس بشكل خاصّ. إلّا أنّها لا تقتصر فقط على الأطفال من سكّان القدس، بل تطال الرجال والنساء. حيث فُرض على الصحفيّة لمى غوشة الحبس المنزليّ لما يزيد عن 10 أشهر، وفي قرار المحكمة إنهاء فترة الحبس المنزليّ للصحفيّة ألزمت المحكمة غوشة بالعمل 9 أشهر لصالح الجمهور، والسجن 6 أشهر مع وقف تنفيذ لمدّة 3 سنوات، إضافة إلى دفع غرامة ماليّة بقيمة 4500 شيكل (قرابة 1210 دولارات أميركيّ)، كما نذكر أنّ الصحفيّة سمية الجوابرة تعرّضت لسياسة الحبس المنزليّ والذي لا يزال مستمرّاً حتّى الآن.

إنّ القانون الدوليّ لحقوق الإنسان والقانون الدوليّ الإنسانيّ، يوفّر مساحة كبيرة لضمان حريّة الأطفال، وتمتّعهم بالأمن والحماية والكرامة، واتّفاقيّة حقوق الطفل لعام 1989 في مادّتها (37-أ) تكفل ألّا يتعرّض أيّ طفل للتعذيب أو لغيره من العقوبة القاسية، أو اللاإنسانيّة، أو المهينة، كما تنصّ الفقرة (ب) على أنه لا يجوز حرمان أيّ طفل من حريّته بصورة غير قانونيّة أو تعسُّفيّة، كما تؤكّد المادّة نفسها أنّه في حالة الاعتقال (كحالة استثنائيّة)، فإنه يجب أن يجري اعتقال الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقاً للقانون، ولا يجوز ممارسته إلّا كتدبير أخير، ولأقصر فترة زمنيّة مناسبة، إلّا أنّ دولة الاحتلال تلجأ إلى الحبس المنزليّ بشكل كبير، ويظهر ذلك من خلال أعداد الأطفال المحتجزين في الحبس المنزليّ الكامل. وهذا ينطبق على البالغين أيضاً، فطريقة تطبيق الحبس المنزليّ التي تمنع الشخص من الخروج خارج منزله يُعدّ تعسُّفاً في استخدام هذه السياسة.

أمّ، وامرأةٌ حامل وصحفيّة تتعرّض للاحتجاز داخل السجن، ثم إلى الحبس المنزليّ

تلقّى والد الصحفية (س، ج) بتاريخ 5/11/2023 اتّصالاً هاتفيّاً من شخص عرّف عن نفسه على أنّه ضابط في المخابرات الإسرائيليّة، وأبلغ الوالد بضرورة التواصل معه ليُخبر العائلة بأهميّة حضور (س، ج) إلى مركز شرطة الجبل الكائنة قرب مستوطنة (معاليه أدوميم) المقامة على أراضي جنوب شرق القدس وسط الضفة الغربيّة. بعد توجّه (س، ج) برفقة زوجها إلى مركز الشرطة، تمّ إدخالها إلى الداخل وإبلاغ الزوج بأنّها معتقلة، وجاء الاعتقال على الرغم من أنّها أمّ لثلاث أطفال أكبرهم يبلغ 6 سنوات، وهي حامل بشهرها السابع، وبحاجة إلى رعاية خاصّة.

جاء اعتقال الأسيرة (س، ج) بعدما يقارب أسبوعين من تحريض مستوطنين عليها على مجموعة عبر تطبيق التلغرام وتُدعى "صيادي النازيّة"، والتي استهدفت مجموعة كبيرة من الصحفيّين والمؤثّرين والفلسطينيّين الذين جرى اعتقال مجموعة كبيرة منهم بناء على تحريض هذه المجموعة التي ادّعت أنّ هؤلاء الفلسطينيّين يقومون "بالتحريض" على دولة إسرائيل، وهذا يُظهر عدم شرعيّة اعتقال هؤلاء الفلسطينيّين، وعدم وجود أساس قانونيّ لهذه الادّعاءات، واعتمادهم بشكل أساسيّ على هذه المجموعة.

قضت الأسيرة (س، ج) فترة احتجازها في سجن هشارون وسجن الدامون المخصّص للأسيرات. وتم نقلها مباشرة من معاليه أدوميم إلى معبار سجن هشارون، أثناء النقل تمّ الاعتداء عليها بالضرب من قبل المجنّدات بالأيدي على الرغم من أنّها حامل بشهرها السابع، ووصلت حوالي الساعة 12:00 فجراً إلى هشارون، واحتُجزت في غرفة صغيرة مراقبة بالكاميرات، خالية من كلّ شيء وتحتوي فقط على الأبراش دون الفرشات، حيث كانت الفرشات تعطى لهنّ الساعة 8:00 مساء وتُسحب منهنّ فجراً، وعند سحب الفرشات كانت الأسيرات تُجبر على الجلوس على الأرض في البرد الشديد. بسبب حمل (س، ج) أبقوا على فرشتها ولم يسحبوها، وعندما قالت للأسيرات أن تجلس معها على الفرشة، رأتها السجّانات من الكاميرات، وتمّ تهديدها بسحب الفرشة إذا حاولت أن تُجلس أيّاً من الأسيرات عليها. وفي حال كانت أيّ من الأسيرات تقوم بالنظر إلى أيّ من المجندات، كان يتمّ معاقبتها وضربها.

وتمّ التنكيل بالأسيرات بطرق عدّة أثناء وجودهنّ في هشارون، أوّلها التفتيش العاري التي أُجبرت الأسيرات عليه صباحاً ومساء، وكان يتخلّل التفتيش نعت الأسيرات بألفاظ بذيئة وشتمهنّ. وظروف السجن كانت سيّئة بشكل عام، حيث إنّ الطعام المقدم لهنّ سيّء من حيث الجودة ومن حيث الكميّة، ومياه الشرب ملوّثة، والوضع الصحيّ في الغرف سيّء بشكل عام، فبعض الأسيرات كان يوجد دماء على ملابسهنّ بسبب عدم توفّر الفوط الصحيّة. وبسبب خلو الغرف من أي شيء قد يرشدهنّ إلى الوقت، لم تكن الأسيرات تعرف أوقات النهار ولا أوقات الصلاة. وكانت النظافة في الغرفة معدومة، حيث كانت وجوههنّ تتلوّث عند الصلاة، وعلى الرغم من طلبهنّ موادّ تنظيف إلّا أنّ السجّانين لم يوفّروا لهنّ أيّ موادّ.

ولدى نقلها إلى سجن الدامون، لم يكن يوجد أيّ من مقتنيات الغرف، وكانت جميعها مصادرة، بما في ذلك ملابس الأسيرات، حيث بقيت الأسيرات مع غيار واحد فقط، وكانت الأسيرات يتبادلن الملابس والأحذية بفعل النقص. أما الحرامات فكمّياتها غير كافية ورقيقة لا تكفي للحماية من البرد، وعلى الرغم من ذلك كان هناك اكتظاظ في الغرف إذْ يصل عدد الأسيرات إلى 10 في الغرفة الواحدة، تنام ما يقارب 4 منهنّ على الأرض.
تم الإفراج عن (س، ج) بقرار مجحف من المحكمة الإسرائيليّة بتاريخ 12/11/2023، تحت شروط انتقاميّة قاسية، تمثّلت بكفالة ماليّة بقيمة 10 آلاف شيقل، وكفالة طرف ثالث بقيمة 50 ألف شيقل، إضافة إلى الحبس المنزليّ غير محدّد المدّة[64]، ومنعها من استخدام وسائل التواصل الاجتماعيّ، وإبقائها تحت الرقابة المنزليّة برفقة زوجها، ووالدة زوجها بحجّة تطبيق شروط الإفراج.

هذه الشروط هي جزء من السياسات الممنهجة الانتقاميّة التي تشارك فيها قوّات الاحتلال برفقة المحاكم الإسرائيليّة لتقويض العمل الصحفيّ الفلسطينيّ، وإسكات صوتهم وإرهابهم لعدم فضح جرائم الاحتلال. إنّ ظروف الحبس المنزليّ الكامل المفروض على (س، ج) يُعدّ تعسُّفاً في استخدام هذه السياسة، ويشكّل عقوبة جماعيّة على الأسرة بكامل أفرادها، فهذه السياسة تمنعهم من ممارسة حياتهم ونشاطاتهم اليوميّة بالشكل الطبيعيّ، فتُضطرّ العائلة بأكملها على البقاء في حالة خوف وتوتر؛ حرصاً منهم على عدم خرق شروط الحبس المنزليّ.

تأتي هذه الممارسات في ظلّ العدوان الذي يشنّه الاحتلال على أبناء الشعب الفلسطينيّ، والذي طال جميع شرائح المجتمع خاصّة الصحفيّون الذين يتمّ إدانة النسبة الأكبر منهم على تهم التحريض عبر تطبيق فيسبوك، وتتعامل المحكمة مع تهم التحريض على أنّ كلّ منشور يشكّل مخالفة مستقلّة بذاتها، مع الأخذ بالحسبان عند إصدار الحكم، عدد الأصدقاء، وعدد الإعجابات على كلّ منشور، وعدد التعليقات، وعدد المشاركات. ويأتي الاعتداء على الصحفيّين باعتبارهم مدافعين عن حقوق الإنسان مخالفاً للمواثيق الدوليّة كافّة التي تعدّ حرية الرأي والتعبير أحد الحقوق التي لا يمكن المساس بها. وتنصّ المادّة (23) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على حريّة التعبير والرأي، حيث تحرم سلطات الاحتلال الصحفيّين من ممارسة مهنتهم بحرّيّة، من خلال تجريم عملهم الصحفيّ، واستهدافهم بشكل مباشر في الاعتقال، وأشكالٍ أخرى من الانتهاكات كالاستهداف المباشر بالرصاص الحيّ وغيرها.

[64] هناك نوعان من الحبس المنزلي: الأول يُلزم الشخص، سواءً أكان طفلا أم فتاة، رجلًا أم امرأة، بالبقاء في بيته، وعدم الخروج منه مطلقًا طوال الفترة المحدّدة، أو يمكن أن تسمح المحاكم الإسرائيلية في بعض الحالات للأطفال بالتوجّه إلى المدرسة؛ والنوع الثاني (وهو أصعب من الأول) يتمثل بفرض "الحبس المنزلي" على الشخص في بيت أحد الأقارب أو الأصدقاء بعيدًا عن بيت العائلة ومنطقة سكناه؛ ما يشتت العائلة ويزيد من حالة القلق لديها. ولعل أحدث أشكال الحبس المنزلي ما يسمى بالحبس المنزلي "الليلي"، ويبدأ الحبس كل ليلة في تمام الساعة الثامنة مساءً وينتهي في السادسة صباحًا، قد يمتد ويمدد لعدّة أشهر بناء على قرار من القائد العسكري الإسرائيليّ، أو ما يسمّى بقائد الجبهة الداخليّة، الذي بدوره يستغل أنظمة الطوارئ الانتدابيّة في هذا المجال لما تمنحه من صلاحيّات واسعة تمكّنه من تضييق الخناق على المواطنين الفلسطينيّين.

لم تتوقّف انتهاكات الاحتلال ضدّ (س، ج) عند حرمانها من ممارسة مهنة الصحافة، بل تعدّتها إلى قرصنة أموالها، وفرض غرامات باهظة بشكل تعسُّفيّ وغير مبرر في إطار عقابهم، والضغط عليهم وعلى ذويهم اقتصاديّاً، لا سيّما أنّ هذه الغرامات تكون واجبة الدفع خلال فترات زمنيّة قصيرة؛ ما يشكّل عبئاً ماليّاً على عائلات الأسرى؛ لأنّه يُستبدَل بها فترة سجن إضافيّة في حال عدم الدفع.

نذكر أنّ (س، ج) لم تكن الأسيرة الوحيدة التي تعرّضت لسياسة الحبس المنزليّ، فقد اعتقل الاحتلال (ي، ق) وهي أم وحامل أيضاً تعرّضت إلى التنكيل وسوء التغذية والإهمال الطبّيّ أثناء فترة احتجازها في سجن الدامون، وأفرج عنها بشروط أحدها الحبس المنزليّ. وفرضت هذه السياسة أيضاً على الفنّانة الفلسطينيّة الحاصلة على شهادة الدكتوراة دلال أبو آمنة[65].

[65]لمعرفة المزيد عن تفاصيل اعتقال دلال أبو آمنة انظر فصل الاعتقال الإداري والتحريض

أطفال مقدسيّون في الحبس المنزلي

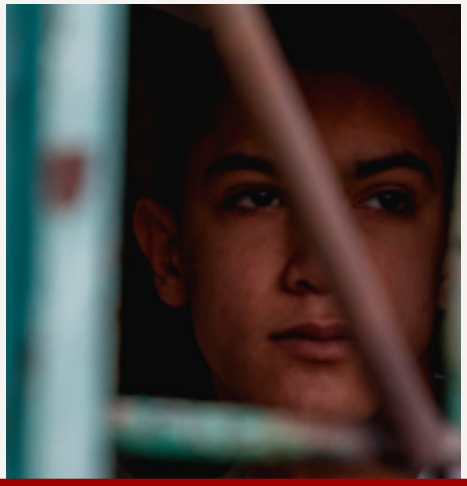
طفل مقدسي تحت الحبس المنزلي -مفتاح

بتاريخ 1/5/2023 اعتُقل الطفل (أ، ب) (14 عاماً) بعد أن داهمت قوّات الاحتلال حوالي الساعة 6:00 صباحاً منزلة الكائن في باب حطّة بالبلدة القديمة في القدس، إذْ تم تكبيله واقتياده إلى مركز تحقيق القشلة، ثمّ إلى تحقيق المسكوبيّة حيث قضي 8 أيّام فيها، وكان يتمّ يوميّاً نقله إلى القشلة في ساعات العصر للتحقيق معه، وأثناء التحقيق تعرّض للضرب بالأيدي على جسده ووجهه، وفي إحدى جلسات تمديد التوقيف عاين القاضي آثار الضرب على جسد (أ، ب)، وتمّ تثبيت ذلك في محضر الجلسة.

بتاريخ 8/5/2023، تمّ الإفراج عن (أ، ب) بقرار من المحكمة الإسرائيليّة، وفرض الحبس المنزليّ المفتوح عليه، وغرامة ماليّة بقيمة 25 ألف شيكل في حال عدم التزامه بشروط الإفراج والحبس المنزليّ، وحدّدت له جلسة للنظر في الحبس المنزليّ بتاريخ 6/9/2023، وفي هذه الجلسة تمّ تمديد الحبس حتى الجلسة القادمة التي تم تعيينها بتاريخ 17/12/2023، وسمح القاضي لِـ (أ، ب) بالخروج من المنزل فقط للذهاب إلى المدرسة برفقة أحد والديه، علماً أنّه منذ بداية اعتقاله حتّى انعقاد هذه الجلسة حُرم أيهم من الذهاب إلى المدرسة، أو الخروج خارج المنزل.

ولزيادة وطأة وقهر الحبس المنزليّ على طفل يبلغ من العمر 14 عاماً، كانت قوّات الاحتلال تتّجه إلى منزل (أ، ب) ما يعادل مرّتين يوميّاً، وذلك ليلاً، الأولى في حوالي الساعة 8 ليلاً والثانية كانت بين الساعة (2-5) صباحاً، حيث كان يتوجّه 7-8 جنود إسرائيليّين من مركز القشلة إلى منزل أيهم ليتفقدوا وجوده في المنزل دون سابق إنذار. فكانت العائلة تجبر على إيقاظ أيهم من النوم في ساعات الصباح الباكر ليخرج إلى باب لمنزل ليتأكّد الجنود من تواجده في المنزل. وفي أحد الأيام توجّه الجنود للمنزل إلّا أنّ (أ، ب) كان يعاني من حرارة وإنفلونزا، ومع تأكيد الأب وجود ابنه في المنزل، وطلب منهم الدخول إلى غرفته ليتأكّدوا بأنفسهم إلّا أنّهم رفضوا الدخول، وأجبروا الوالد على إيقاظ أيهم وحمله إلى باب المنزل؛ لأنّه كان غير قادر على الحركة بسبب المرض[66].

مع انتشار سياسة الحبس المنزليّ بشكل واسع في القدس، تعرّض أطفال عائلة السلايمة لسياسة الحبس المنزليّ، وبسبب تعسُّفيّة هذه السياسة، رفضتها عائلاتهم، وقاموا بتسليم أنفسهم إلى سلطات الاحتلال الإسرائيليّ لقضاء فترة محكوميّة فعليّة، بدلاً من قضاء أشهر في الحبس المنزليّ الذي لا يُعتدّ به أثناء قضاء فترة المحكوميّة الفعليّة.

مع انتشار سياسة الحبس المنزليّ بشكل واسع في القدس، تعرّض أطفال عائلة السلايمة لسياسة الحبس المنزليّ، وبسبب تعسُّفيّة هذه السياسة، رفضتها عائلاتهم، وقاموا بتسليم أنفسهم إلى سلطات الاحتلال الإسرائيليّ لقضاء فترة محكوميّة فعليّة، بدلاً من قضاء أشهر في الحبس المنزليّ الذي لا يُعتدّ به أثناء قضاء فترة المحكوميّة الفعليّة.

[66]مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الطفل (أ، ب) في تاريخ 7 أيلول 2023

يوم الأسير الفلسطيني

ADDAMEER
الضمير

سياسة

قرصنة الأموال وتدمير الممتلكات

جيش الاحتلال يصادر مركبة أحد المواطنين في بيرزيت - رام الله مكس

تكاد مظاهر العنف والتدمير لا تغيب عن أيّ اقتحام لقوّات الاحتلال سواء للمدن، والقرى، والمخيّمات، أو للمنازل مخلّفةً وراءها دماراً في البنية التحتيّة للشوارع والتي تتمثّل في قطع الماء، والكهرباء، والاتّصالات، والإنترنت عن المنازل؛ ما يكلّف البلديّات مبالغ طائلة لإصلاح الأضرار، وما أن يتمّ إصلاحها تقوم قوّات الاحتلال بالاقتحام مرّة أخرى مخلّفة وراءها دماراً آخر في البنية التحتيّة، وفي معالم البلد، وأيضاً تخريب المقابر، وصرح الشهداء وغيرها من الخراب.

أما فيما يتعلّق بالخراب الذي يحلّ بالمنزل بعد الاقتحامات فيُقدرّ بآلاف الدولارات، والذي يبدأ عادة بتفجير أبواب المنازل على الرغم من قدرتهم على الدخول إلى المنازل دون الحاجة إلى استخدام القنابل التي لا تلحق ضرراً فقط في الأبواب، بل يتعدّى ذلك إلى خراب في جدران المنزل، وتشقّقات في المنازل. وبعد دخول المنازل تبدأ عمليّات تخريب وتكسير الكنب، والأسرّة وغيرها. إلى جانب العبث بالمواد الغذائيّة والتموينيّة، وتطال أيدي جنود الاحتلال المصاغ الذهبيّة، والأموال السائلة الموجودة داخل المنازل، إضافة إلى المركبات، وغيرها. وهذا لا يقتصر فقط على حالات الاقتحام التي تهدف إلى الاعتقال، بل استهداف عائلات المعتقلين يتعدّى ذلك ويصل إلى حدّ السلوكيّات العدوانيّة التي تهدف إلى الملاحقة المستمرّة للأسرى وعائلاتهم، ويتجلّى ذلك في عمليّات الاقتحام لمنازل الأسرى المعتقلين، والعبث في محتوياتها، أو مصادرتها. ولربما تكون سياسة العقاب الجماعيّ المتمثّلة في هدم البيوت العقابيّ هي أفظع هذه الجرائم التي تمارسها دولة الاحتلال بحقّ الشهداء والأسرى. فخلال العام 2023 تمّ توثيق 11 حالة لهدم منازل أسرى[67]على خلفيّة اتّهامهم من قبل قوّات الاحتلال بتنفيذ عمليّات عسكريّة، وطالت هذه السياسة الشهداء أيضاً، حيث تمّ هدم 14 منزلاً يعود للشهداء خلال العام[68]، بالمقابل في العام 2022، تمّ هدم 8 منازل لأسرى. وكانت سلطات الاحتلال قد قامت بالاستيلاء على أموال عدد من الأسرى، والأسرى المحرّرين المقدسيّين، وذويهم، وزوجاتهم بذريعة تلقّيهم أموالاً من السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة.

وهذه السياسة القديمة الجديدة التي ظهرت معالمها بشكل واضح خلال هذا العام والتي تهدف إلى ضرب الوجود الفلسطينيّ في القدس، وتهجيرهم بشكل غير مباشر. علماً أنّ هذا الاستيلاء لا يوجد له أيّ مسوّغ قانونيّ، والاستيلاء على أموال الفلسطينيّين الموجودة في البنوك لم تُقدِم عليه أيّ حكومة إسرائيلية سابقة؛ ما يدلل على مدى التطرّف، والاستهداف المباشر، والسياسات العنصريّة التي تتّبعها الحكومة اليمينيّة الجديدة.

[67] انظر إلى الملحق الأول الذي يحتوي على أسماء الأسرى الذين هدمت منازلهم مع تواريخ الهدم
[68]إحصائيّة تم الحصول عليها من مؤسّسة الحقّ

صورة نشرها جيش الاحتلال أثناء اقتحامه لأحد المصارف في مدينة رام الله - الجزيرة

وكانت عائلة محمد الفيراوي أحد العائلات التي تأثّرت بهذه السياسة، حيث إنّه في تاريخ 16/2/2023 سُرّبت قائمة تحتوي على 200 اسم تقريباً لأسرى من القدس وعائلاتهم، وتتضمّن هذه القائمة قراراً بمصادرة أموالهم. ووصل للفيراوي هذه القائمة التي كانت تحتوي على اسمه واسم والدة موسى فيراوي. ونصّت القائمة على مصادرة مبلغ 107.585 ألف شيكل. وتوجّه المواطن موسى إلى بنك "ليؤمي" ليجد حجزاً على المبلغ المذكور، وهو المبلغ ذاته المطلوب للمصادرة، وعندما استفسر من البنك عن سبب الحجز، أبلغوه أنّه جاء بقرار من وزير الماليّة بتاريخ 10/2/2023 للحجز على المبلغ، وتجميده حتى تاريخ 1/5/2025. وعندما حاول الفيراوي سحب المبلغ أبلغوه أنّه لا يستطيع سحب أكثر من 3000 شيكل.

وفي اليوم ذاته، أيّ بتاريخ 16/2/2023، أفاق محمد فيراوي على صوت طرق شديد على أبواب منزله، فكانت المخابرات الإسرائيليّة وعددهم 8، يلبسون بنطلوناً زيتيّاً أو كحليّاً، وبلوزة عادية مع طاقيّة مكتوب عليها شرطة، وقال الفيراوي: "أنا أعرفهم أنّهم محقّقون من المسكوبيّة والقشلة، وكان معهم قوّات من اليسام، طبعاً جميعهم مسلّحون". وباشروا باقتحام المنزل، وظنّ محمد أنّهم جاؤوا لاعتقاله، فباشر بتغيير ملابسه، لكنّهم قالوا إنّ هدف الاقتحام ليس الاعتقال، بل البحث عن ممنوعات. وعندما سأل محمد عن أيّة ممنوعات يتحدثون، قالوا: "ممنوعات مثل الذهب، والأموال أنت تأخذ مصاري من أبو مازن، وهذه المصاري ممنوعة وبدنا نصادرها". وقاموا بتفتيش كلّ ركن في المنزل حتى تحت البلاط، وداخل كوابل الكهرباء، "نفلوا" كلّ الملابس، والخزائن، وغرف النوم، والصناديق بالبيت، واستمرّ وجودهم ما يقارب ساعتين، وقاموا بعمليّة تفتيش دقيق لكنّهم لم يأخذوا أي شيء. واكتشفت العائلة لاحقاً أنّ السيّارة التي باسم محمد، وهي تابعة لعمله حُجز عليها[69].

[69]مقابلة هاتفية أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع محمد فيراوي في تاريخ 19 شباط 2023

بعد السابع من أكتوبر، تصاعدت عمليّات السرقة التي تمارسها قوّات الاحتلال الإسرائيليّ، على مرأى الحكومة أو بأوامر منهم، حينما اقتحمت قوّات الاحتلال بالتزامن عدداً من محلّات الصرافة في محافظات عدّة (رام الله وجنين وطولكرم ونابلس والخليل) بتاريخ 28/12/2023، وسرقت مئات آلاف الدولارات، وملفّات، وكشوفات ماليّة، وخزائن حديديّة، واعتقلت أصحابها بعد اقتحام منازلهم، زاعمةً أنّ هذه المحلّات قدّمت الدعم لحركة حماس. وأعلنت إذاعة جيش الاحتلال، أن قوّاته داهمت 5 محلّات صرافة في الضفّة الغربيّة، صنّفها بـِ "إرهابيّة"، وصادروا نحو 10 ملايين شيكل منها. واقتحمت قوّات الاحتلال منزل عائلة العجولي في حيّ البالوع، ومحلّاً للصرافة مملوكاً لهم وسط رام الله، واعتقلت غازي العجولي وشقيقه أنور، كما اقتحمت محلّات نور الهدى للصرافة. واقتحمت قوّات الاحتلال محلّ فخر الدين للصرافة، وبيت المقدس للصرافة، والتي تعود ملكيّتهما للمواطن محمد أمين أحمد عوض، وأجرت عمليّة تفتيش واسعة داخلهما، والاستيلاء على بعض محتوياتهما. واعتقلت قوّات الاحتلال عدداً من العاملين في هذين المحلّين، بعد المداهمة.

وفي سياق استهداف عائلات الأسرى، قامت قوّات الاحتلال بتاريخ 5/2/2023 باقتحام منزل زوجة الأسير وليد دقّة الكائن في مدينة باقة الغربيّة، وقامت الشرطة الإسرائيليّة بالاستيلاء على بعض الممتلكات والصور العائدة للأسير. وفي تاريخ 16/2/2023 قامت قوّات الاحتلال باقتحام منزل عائلة الأسير أحمد مناصرة في بيت حنينا، وبحسب ما أفاد به صالح مناصرة (والد الأسير أحمد مناصرة)، قامت قوّات مخابرات الاحتلال بمصادرة مصاغ ذهبيّ لزوجته بقيمة 15 ألف شيكل، إضافة إلى مصادرة سيّارتين تعود ملكيّتهما للعائلة[70]. وبتاريخ 15/1/2024 قامت باقتحام منازل الأسرى نائل البرغوثي، وربيع البرغوثي، ومراد البرغوثي، الكائنة في قرية كوبر -رام الله، وإحداث عمليّات تخريب واسعة، وتدمير، وتمّت مصادرة مركبتين، وأموال تعود للعائلات.

[70]مقابلة أجراها الباحث الميدانيّ مع صالح مناصرة في تاريخ 19 شباط 2023

العدوان المستمر على مخيّمات الضفّة الغربيّة

جيش الاحتلال يقتحم مخيم جنين ويعمل على تدمير البنية التحتية - فسحة

دخل مخيّم عقبة جبر دائرة الاستهداف بشكل موسّع منذ بداية عام 2023، حيث صعّدت قوّات الاحتلال من عمليّات اقتحام المخيّم، واعتقال الفلسطينيّين، واستخدامهم دروعاً بشريّة، وتدمير الممتلكات، وتحويل بيوت المدنيّين إلى نقاط عسكريّة، إضافة إلى توسيع نطاق الاستخدام المفرط للقوة من خلال إطلاق النار العشوائيّ، والإعدامات خارج نطاق القانون.

في تاريخ 6/2/2023 انتشرت قوّات الاحتلال في مخيّم عقبة جبر، وتوجهوا إلى منزل عائلة عوضات، حيث كان يجلس عبد الحافظ عوضات (39 عاماً) و4 من أقربائه أمام منزلهم. وقام الجيش بتكبيل عبد الحافظ مع أقربائه بقيود بلاستيكيّة، وعصبوا أعينهم، وأجلسوهم على ركبهم وهم محنيّو الرأس، وأبقوهم في البرد القارس، ولم يسمحوا لهم بلبس أيّ ملابس دافئة، وبعد ما يقارب الساعتين اقتادوهم إلى معسكر دير حجلة، واحتجزوهم داخل بركس حتى الساعة 6:00، وأبقوا عليهم مغميّين ومكبّلين حتّى أثناء استخدام الحمّام. وأثناء احتجازهم في البركس دخل عليهم أحد الضباط الإسرائيليّين، وقال لهم:"هي بناتنا قتلوا ولادكم". ولم يبلّغهم من الذي استشهد.

وبعد ساعات قام الجنديّ بعرض مجموعة صور على عبد الحافظ: الصورة الأولى كانت لوجه للشاب مالك لافي وهو مغمضٌ عينيه، أمّا الصورة الثانية فكانت لأخ عبد الحافظ، لكنه لم يتمكّن من معرفة إذا كان لا يزال على قيد الحياة. ونقل بعد ذلك جميع المعتقلين بما فيهم عبد الحافظ إلى سجن عوفر، وقبل إدخالهم للزنازين تمّ تفتيشهم تفتيشاً عارياً، وبعد مرور 12 يوماً تم الإفراج عن عبد الحافظ دون تحقيق، ولا شروط، ودون عرضه على محكمة[71]، وحينها علم أن ليلة الاقتحام استهدفت قوّات الاحتلال 6 من أبناء المخيّم، وسقطوا شهداء.

جيش الاحتلال يقتحم مخيم عقبة جبر في أريحا - نبض

وفي ظلّ العقوبات الجماعيّة التي يتعرّض لها المواطنون أثناء اقتحام المخيّم، ففي 1/5/2023 بحوالي الساعة 6:00 أصيبت مها عبد الحافظ بشظايا في رجلها اليمنى بفعل تفجير قوّات الاحتلال باب منزلها، وبالرغم من الإصابة استمرّ 4 جنود باحتجازها في غرفتها. وأفادت مها لمؤسّسة الضمير قائلة: "عندما سقطت أرضاً، ودخل الجنود إلى الغرفة حملوا رجلي، بعدها حملوني ووضعوني على التخت لأنّ رجلي كانت تقريباً مفصولة عن جسدي، ولا يربط القدم والمفصل سوى اللحم"[72]. وباشر الجنود بإطلاق النار من نافذة غرفتها، واستهدفوا الشاب جبريل كمال -من سكان المخيّم- بشكل مباشر وأطلقوا عليه النار وسقط شهيداً. استمرّ الجنود بإطلاق النار في الغرفة لمدّة 20 دقيقة، ومها ملقاة على سريرها تنزف بفعل الإصابة، ولم يتمّ تقديم أيّ علاج إلّا بعدما انتهى الجنود من إطلاق النار. وبعد ذلك قام أحد الجنود بإعطاء مها إبرتين لإيقاف النزيف، واقتادوها إلى حاجز (DCO) بالقرب من مدينة أريحا، وانتظرت حتّى وصول الإسعاف الفلسطينيّ. بعد نقلها إلى المشفى تبيّن أنّه بفعل الانفجار أصيبت رجلها بشظايا؛ ما أدّى إلى حدوث كسرين في الرجل (6 سم من العظم في الرجل تهتّك)، وتمزّقت الأنسجة وأصابها حروق في قدمها أيضاً. أسفر الاقتحام بإصابة 6 شبان وارتقاء شهيد، ودمار في منزل مها، وأصبح غير مأهول للسكن.

ولم يكن مخيّم عقبة جبر هو الهدف الوحيد لقوّات الاحتلال، بل كان عام 2023 شاهداً على عمليّات الاقتحام المتكرّرة لمخيم جنين وتصعيد عمليّات الاقتحام التي كانت تستمرّ ساعات عدّة في السنوات السابقة إلى عدوان عسكريّ يستمرّ لأيّام.

ففي تاريخ 3/7/2023، بدأت قوّات الاحتلال بتنفيذ عدوان على مدينة جنين ومخيّمها، اقتحمت قوّات كبيرة تقدّر بـِ 150 آليّة عسكريّة المخيّم من محاور، عدّة، وفرضت عليه حصاراً، وقطعت التيار الكهربائيّ عن أجزاء كبيرة من المخيّم، واستولت على عدد من المنازل المطلّة على المخيّم، إضافة إلى بعض المنازل داخل المخيّم، وتحويلها إلى ثكنات عسكريّة، وتخلّل هذا العدوان قصف لمنازل المدنيّين، وتدمير الممتلكات والبنية التحتيّة للشوارع، وإقامة خيم التحقيق الميدانيّ، إضافة إلى سرقة الأموال والمصاغ من منازل المواطنين، وبسبب صعوبة الأوضاع الإنسانيّة في المخيّم أثناء العدوان، وبحسب الهلال الأحمر الفلسطينيّ أُجبر ما يقارب 3000 فلسطينيّ على النزوح من منازلهم بعد تهديدات من قبل قوّات الاحتلال بقصفها، والتوجّه إلى محافظة جنين. وتعمّدت قوّات الاحتلال منع سيّارات الإسعاف من الوصول إلى المصابين، وتقديم العلاج اللازم لهم، وقامت بتدمير عدد كبير من المنازل ومركبات المواطنين، إضافة إلى قصف واستهداف مسرح الحريّة بشكل مباشر، بصاروخ عبر طائرة مسيّرة وبداخلة مجموعة من المواطنين أغلبهم من النساء والأطفال.

[72]مقابلة ميدانية أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع مها عبد الحافظ بتاريخ 22 ايار 2023

وبحسب رصد مؤسّسة الضمير لأعداد المعتقلين، فقد بلغ (114) معتقلا، حيث عقدت لهم محكمة في تاريخ 6/7/2023 في محكمة سالم العسكريّة، وأفرج عن 54 معتقلاً منهم، وتمّ تمديد حوالي 60 معتقلاً. وبحسب وزارة الصحّة الفلسطينيّة أسفر العدوان عن سقوط 12 شهيداً من بينهم أطفال، إضافة إلى 120 إصابة.

وباشرت قوّات الاحتلال باقتحام البيوت برفقة الكلاب البوليسيّة، حيث قالت المواطنة فاطمة صالح: "قام الجنود باقتحام الغرفة التي نحتمي بها أنا وشقيقتي، وهجم عليّ الكلب البوليسيّ، وقام بعضّي من يدي والجنود قعدوا يضحكون ويستمتعون بالمشهد فقط دون تدخّل، وبعد حوالي ربع ساعة جاء جنديّ، وحاول يبعد الكلب عنّي، ولكن ما قدر يمسك الكلب أو يسيطر عليه، والكلب دفع الجندي على الأرض". وأكملت "جاء جنديّ ثاني وحاول يبعد الكلب، وفتح سكّين بحجم 40سم، لونها سكني فتحها مثل الموس، وجاء بده يقص ايدي وصرت أصرخ، وجاء جندي ثالث، حاول يفتح فم الكلب وقدر يفلته عن إيدي ولما فلته عني، هجم الكلب على أختي الثانية، ولكن ما مسكها وعلى طول الجنود وضعوا له الكمّام على فمه"[73].

صورة يد المواطنة فاطمة بعد عضّها من قبل الكلب والتدخّل الطبّيّ

[73]مقابلة ميدانيّة أجرتها موظّفة مؤسسة الضمير مع فاطمة صالح في تاريخ 17 تموز 2023

ومع عمليّات الاقتحام والتحقيق الميدانيّ التي تعرّض لها قسم كبير من أهالي المخيّم، صرّح عدد من المواطنين بتعرّضهم للتحرّش الجنسيّ واللفظي على يد قوّات الاحتلال، حيث أفاد الطفل (م، ن) قائلاً: "بعدما كنت أتواجد في الديوان برفقة عدد من عائلتي، قامت قوّات الاحتلال باعتقالي واحتجازي في بيت جيرانا برفقة ابن عمي، وكلبشونا واقتادونا إلى مطبخ المنزل، وقام الجنود باللعب بأعضائهم التناسلية أمامنا وأمام باقي الأطفال"[74]. كما أفادت المواطنة (م، خ) أنّه بتاريخ 4/7/2023 حوالي الساعة 10:00 صباحاً، قام جنود الاحتلال بتفجير منزل جيرانهم أثناء تواجدها في منزلهم، وباشر الضابط بالتحقيق الميدانيّ معها، واستمرّ التحقيق حوالي نصف ساعة. وقالت (م، خ): "أثناء التحقيق هدّدوني بالاغتصاب أمام جميع الجنود، والضابط نفسه صار يمسك إيدي ويمسك وجهي ويحسس عليّ، وأنا كنت أنزّل إيده وكرّر هذا الفعل حوالي ثلاث مرّات"[75]. ابقى الجنود على احتجازها برفقة طفلها الذي يبلغ 3 سنوات، وكان الضابط يحاول الضغط عليها طوال الوقت ليأخذ منها معلومات. وبعدها حاول الضابط استجواب ابنها وسؤاله أسئلة عن موقع منزلهم، وعن الشبّان في المخيّم.

وشهد مخيّم نور شمس عدواناً مشابهاً لمخيّم جنين، حيث قامت قوّات الاحتلال بتفجير عدد من منازل المواطنين شرق المخيّم؛ ما تسبّب في أضرار بالمنازل المستهدفة والمنازل المجاورة، كما دمّرت جرّافات الاحتلال أسوار عدد من المنازل والمدارس والمساجد في المخيّم، وسحقت سيّارات المواطنين، ودمّرت البنية التحتيّة للمخيّم، كما تمّ الإعلان عن أنّ المنطقة هي منطقة عسكريّة مغلقة، ومنعت الدخول إلى المخيّم أو الخروج منه، وأقامت ثكنات عسكريّة في منازل عدّة في مختلف أحياء المخيّم.

وتشنّ قوّات الاحتلال حملات اعتقال مستمرّة تطال مختلف المناطق الفلسطينيّة ففي تاريخ 8/8/2023 حيث شنّت قوّات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة في قرية كوبر طالت ما يقارب 25 مواطناً، أُفرج عن غالبيّتهم بعد ساعات من الاحتجاز داخل القرية، والإبقاء على 8 مواطنين قيد الاعتقال. وفي تاريخ 29/8/2023 شنت قوّات الاحتلال حملة اعتقالات في مختلف مناطق الضفّة الغربيّة، تركزت في قرية دير سامت قضاء مدينة الخليل، حيث اعتقلت قوّات الاحتلال حوالي 31 مواطناً، من بينهم أسرى محرّرون وطلبة.

[74]مقابلة ميدانيّة أجراها موظّف مؤسّسة الضمير مع الطفل (م، ن) في تاريخ 6 تموز 2023
[75]مقابلة ميدانيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع (م، خ) في تاريخ 6 تموز 2023

كما تمّ اجتياح مخيّم طولكرم في تاريخ 17/1/2024، واستمرّ الاجتياح لأكثر من 40 ساعة، وقامت قوّات الاحتلال بالسيطرة على عدد من المنازل وتحويلها إلى نقاط للتحقيق الميدانيّ، وشنّت قوّات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة طالت أكثر من 500 معتقل، وقامت بتخريب واسع أثناء عمليّات تفتيش واقتحام المنازل والمحالّ التجاريّة، واستشهد خلال هذا الاجتياح 8 شهداء من بينهم 3 أطفال.

صورة من اقتحام مخيم جنين ومداهمة احد المنازل - معًا

يوم الأسير الفلسطيني

ADDAMEER
الضمير

استخدام الدروع البشريّة
أثناء عمليّات الاعتقال

تقوم دولة الاحتلال الإسرائيليّ باستخدام الدروع البشريّة أثناء عمليّاتها العسكريّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، وبدأت هذه الظاهرة بالانتشار والتوسُّع حيث يتمّ استخدام المدنيّين الفلسطينيّين، من ضمنهم الأطفال والنساء من قبل الجنود لحماية أنفسهم أثناء الاقتحامات والاعتقالات، وحتى أثناء تنفيذ عمليّات الاغتيال. على الرغم من حظر القانون الدوليّ لهذه الجريمة في سياق النزاعات المسلّحة الدوليّة، ترد هذه القاعدة في اتفاقيّة جنيف الثالثة (بخصوص أسرى الحرب)، واتّفاقية جنيف الرابعة (بخصوص المدنيّين المحميّين)، والبروتوكول الإضافيّ الأول (بخصوص المدنيّين عامة). وبمقتضى النظام الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة، يشكّل "استغلال وجود شخص مدنيّ أو أشخاص آخرين متمتّعين بحماية؛ لإضفاء الحصانة من العمليّات العسكريّة على نقاط، أو مناطق، أو وحدات عسكرية معيّنة" جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدوليّة. وفيما يتعلّق بالنزاعات المسلّحة غير الدوليّة، لا يشير البروتوكول الإضافيّ الثاني بشكل واضح إلى استخدام الدروع البشريّة، غير أنّ هذه الممارسة يحظرها الواجب الذي يقضي بأن: "يتمتّع السكّان المدنيّون والأشخاص المدنيّون بحماية عامّة من الأخطار الناجمة عن العمليّات العسكرية"[76].

ومن المهمّ، علاوة على ذلك، أنّ استخدام الدروع البشرية يُعدّ في أغلب الأحيان مساوياً لأخذ الرهائن، الذي يحظره البروتوكول الإضافيّ الثاني[77]، والقانون الدوليّ العرفيّ (انظر القاعدة 96)، وإضافة إلى ذلك، فإنّ تعمّد استخدام المدنيّين لستر العمليّات العسكريّة يخالف مبدأ التمييز، وينتهك الواجب في اتّخاذ الاحتياطات المستطاعة لفصل المدنيّين عن الأهداف العسكريّة (انظر القاعدتين 23-24)

[76]البروتوكول الإضافيّ الثاني، المادة (13) (1)
[77]اللجنة الدولية للصليب الأحمر. قواعد بيانات القانون الدولي الإنساني القاعدة 97. الدروع البشرية https://ihl-databases.icrc.org/ar/customary-ihl/v1/rule97

وعلى الرغم من حظر استخدام الدروع البشريّة في القانون الدوليّ، وتحديد مثل هذه الأفعال بوضوح على أنّها جرائم حرب بموجب القانون الدوليّ الإنسانيّ، إلّا أنّ دولة الاحتلال لا تمتنع عن هذه الجريمة؛ فقامت المؤسّسات الحقوقيّة برصد وتوثيق عشرات حالات استخدام الدروع البشريّة. حيث وثّقت مؤسّسة الضمير استخدام أطفال عائلة شلون دروعاً بشريّة أثناء اقتحام مخيّم عقبة جبر في تاريخ 1/3/2023، ففي حوالي الساعة 11:30-12:00 ظهراً اقتحمت قوّات خاصّة حارة الشهيد جمال شلون في المخيّم، وكان الاقتحام بالأصل لمنزل ماهر شلون، إلّا أنّهم قاموا بإلقاء قنبلة على منزل محمد عيوش الذي كان يتواجد فيه 5 أشخاص أثناء الاقتحام، منهم طفل بعمر العامين يدعى أحمد عبد الناصر شلون برفقة والدته. ومع خروجهم من المنزل، كان محمد عيوش يحمل الطفل أحمد شلون، في هذه الأثناء نادى على الجنود، وقال لهم إنّه يريد أن يضع الطفل مع أمّه، إلّا أنّهم أمروه بإحضار الطفل معه. وقال عيوش: "بالبداية كبّلوني ببلاستيك للخلف، ورموني ربع ساعة والطفل بجانبي واقف يصرخ، ولأنّ الطفل بكى كثيراً فكّوني عشان أحمله وحملت الطفل ولكنّ الطفل استمرّ بالصراخ، وأمّه جاءت مرتين تحاول تؤخذه ولكن هددوها بالسلاح". وأضاف قائلاً: "بعدها أخذونا وقفونا عند الجيبات المتواجدة أمام المنازل، وكانت باقي العائلة واقفين مش بعيد، وقّفوني أنا والطفل أمام الجيبات والجنود كحماية إلهم، الاشتباكات بين جنود الاحتلال والشباب"[78].

واستمرّ الاقتحام لمنزل العائلة ما يقارب الساعتين، وأبقت قوّات الاحتلال على عيوش والطفل دروعاً بشريّة في منتصف المواجهات، وطوال الوقت كان الجنود يصوّبون بنادقهم باتّجاه عيوش والطفل، ومع بداية الانسحاب أمر أحد الجنود عيوش بألّا يتحرك حتى ينسحب آخر جيب عسكريّ من المنطقة.
وأكّدت مؤسّسة الدفاع عن الطفل- فلسطين أنّ خلال خمسة الأشهر الأولى من عام 2023 تمّ استخدام حوالي 5 أطفال دروعاً بشريّة في مختلف المناطق الفلسطينيّة. كما ووثقت المؤسّسات الحقوقيّة خلال العام استخدام عشرات الفلسطينيّين من جميع الأعمار دروعاً بشريّة في الأراضي الفلسطينيّة كافّة. كما وأنّها اتّبعت سياسة الدروع البشريّة في عدوانها على قطاع غزّة خلال عام 2023، تحاول دولة الاحتلال إخفاء هذه الجرائم الفظيعة وراء اعتبارات سياسيّة وأمنيّة لشرعنه هذه الجرائم، حيث أفاد الشاب محمود حمدان في شهادته: "اعتقلوني من داخل مجمع الشفاء الطبّيّ في مدينة غزّة، وطُلب مني فتح حفر مياه الصرف الصحيّ، وخطوط الاتّصالات، والنزول بها والتأكّد من خلوّها من أيّ مقاومين". وأكّد حمدان أنّ القوّات قامت بتركيب كاميرات على رأسه وأمرته بالذهاب إلى جميع فتحات "مناهل" الصرف الصحيّ الموجود أسفل الأرض، وفتحها والتحرّك بداخلها وفقاً لتعليمات الجنود داخل إحدى الدبابات[79].

[78]مقابلة ميدانيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع محمد عيوش في تاريخ 22 آيار 2023
[79]الخليج أون لاين. "الدروع البشرية... جريمة إسرائيليّة مكرّرة في حربها على غزة". 19 كانون أول 2023 https://khaleej.online/VJZdx8

وهذه شهادة من مئات الشهادات التي تمكّنت المؤسّسات من رصدها وتوثيقها. ومع جميع هذه التوثيقات لا يوجد محاسبة أو مساءلة فعليّة على ما يرتكبه جنود الاحتلال مع الفلسطينيّين، حيث صدر تقرير عن "هيومن رايتش ووتش" يقضي بأنّ حكم المحكمة العسكريّة الإسرائيليّة في 21/11/2010 على جنديّين أُدينا باستخدام طفل فلسطينيّ "درعاً بشريّاً" أثناء الاعتداء 2008 و2009 على قطاع غزّة، يبدو أنّه عقاب غير كافٍ، ولا يتناسب مع جسامة الجريمة. وقالت سارة ليا ويتسن، المديرة التنفيذيّة لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في "هيومن رايتس ووتش": "الضرب الخفيف على أيدي هؤلاء الجنود هو صفعة جديدة لوجه ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أثناء عمليّة الرصاص المصبوب. إذ لا يقتصر الأمر على أنّ هذه العقوبات تبدو مُخفّفة بشكل غير مبرّر، بل أيضاً أنّه وبعد مرور سنتين على انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة وسط مزاعم كثيرة ظهرت أثناء الهجوم على غزّة، فهذه هي الأحكام الوحيدة التي ظهرت"[80].

[80]هيومن رايتس وواتش. "إسرائيل: عقاب الجنود على استخدام الطفل درعاً بشريّاً غير كافٍ ". 26 تشرين الثاني 2010 https://www.hrw.org/ar/news/2010/11/26/241204

الاعتداء على المقدّسات، مشاهد متكرّرة يوميّاً وسنويّاً

شرطة الاحتلال تعتدي على أحد رجال الدين في كنيسة القيامة - اللجنة الرئاسية العليا للكنائس

الاعتداء على المقدّسات، مشاهد متكرّرة يوميّاً وسنويّاً

قناة المشهد اليمني

لا تعدّ الاعتداءات على المسجد الأقصى والمصلّين هي ظاهرة جديدة، بل يوميّاً يشهد المسجد الأقصى اقتحامات من قبل المستوطنين، ويفرضون قيوداً على أعداد الفلسطينيّين المسموح لهم بالدخول والصلاة داخل المسجد، وغيرها العديد من الاعتداءات التي تنتهك حقّ الفلسطينيّين في العبادة وممارسة الشعائر الدينيّة. تتجلى هذه الانتهاكات في شهر رمضان المبارك من كلّ عام، ففي العام المنصرم اقتحمت قوّات الاحتلال المسجد الأقصى واعتدت على المصلّين. وتكرّر المشهد بالانتهاكات الصارخة ذاتها للقانون الدوليّ عام 2023.

ففي تاريخ 5/4/2023 كانت مجموعة من الفلسطينيّين يعتكفون داخل المسجد الأقصى "المسجد القبليّ" لممارسة الشعائر الدينيّة، وتواجد داخل المسجد الأقصى ما يقارب 400-450 مصلّياً، وبعد صلاة التراويح قامت قوّات الاحتلال تحديداً وحدة اليمام بتطويق المسجد من جميع الجهات، واقتحمت داخل المسجد عن طريق العيادة الملحقة به والتي يفصل ما بينها وبين المسجد جدار جبص، قاموا بكسره والدخول داخل المسجد، واعتلى قسم آخر من الجنود أسطح المسجد. قطعوا الكهرباء عنه، وقاموا بتكسير النوافذ لكي يتمكّنوا من إلقاء قنابل الغاز والصوت لداخل المسجد، وباشروا بإطلاق الرصاص المطّاطي عشوائيّاً باتّجاه المصلّين. وبعد دخول أعداد كبيرة من الجيش داخل المسجد استخدموا القوّة المفرطة تجاه المصلّين العُزّل، وقاموا بالاعتداء عليهم بالهراوات والبواريد، حيث أفاد إيهاب زلوم أحد المصلّين الذي تمّ الاعتداء عليه قائلاً: "أنا شخصيّاً قاموا بضربي مدّة خمس دقائق أول ما دخلوا على المسجد الأقصى، حيث كنت من الصفوف الأولى، فقاموا بضربي بالهراوات والبواريد على راسي أكثر من مرّة وعلى يدي وعلى جميع أنحاء جسدي، واستمرّ الضرب مدّة خمس دقائق، وأخذ الدم ينزف من راسي، ورفضوا طبعاً أن يسعفوني، أو يقدّموا لي أيّ علاج"[81].

وأفاد الطفل (ح، ص) بخصوص الاعتداء قائلاً: "كان يوجد جنديّ بجانب الباب، أطلق على رجلي رصاصة مطّاطية من مسافة 5-7 أمتار. وجلست بجانب الباب، وجاء شخص بلباس مدنيّ وطاقيّة شرطة، قام بضربي بالبسطار 5-6 شلاليط على جسدي ورجلي ومعدتي"[82]. وبعد دقائق عدّة من هذه الاعتداء قامت قوّات الاحتلال بتكبيل المتواجدين داخل المسجد بقيود بلاستيكيّة، ورميهم على الأرض بحيث تكون منطقة البطن والوجه باتّجاه الأرض، بعدها تمّ اقتياد المصلّين إلى الساحة الخارجيّة للمسجد، وبدأت عمليّة فرز المصلّين بين سكّان القدس والضفّة الغربيّة، وتخلّل هذه العمليّة الاعتداء بالضرب.

[81]مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع إيهاب زلوم في تاريخ 9 آذار 2023
[82]مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع الطفل (ع، ص) في تاريخ 9 نيسان 2023

وبعد ما يقارب ساعة كاملة من الاعتداء، نُقل جميع المحتجزين من المسجد الأقصى إلى باب المغاربة مشياً على الأقدام، وبسبب وجود قسم منهم داخل المسجد الأقصى للصلاة كانوا حفاة، وتعمّد الجنود الدوس على أقدامهم بطريقة مؤلمة جدّاً. أجبروا المحتجزين في باب المغاربة الجلوس على ركبهم وهم لا يزالون مكبّلين، وبعد حوالي 3 ساعات نقلوا إلى مركز شرطة "عطروت" بالحافلات، وفي عطروت أيضاً أجبروهم على الجلوس على ركبهم وهم محنيّو الرؤوس. وفي حوالي الساعة 6:00 صباحاً جرى إدخال المعتقلين لدى محقّقي الشاباك والشرطة، حيث كان محقّق الشاباك ملثّماً، ولم يتمّ التحقيق معهم على أيّة تهم أو شُبهات، بل فقط استخدم المحقّقون لغة التهديد والوعيد مع المحتجزين.
لم تكتفِ دولة الاحتلال بجميع هذه الانتهاكات والإذلال، بل قامت بفرض العقوبات التعسُّفيّة على المصلّين، فقسمٌ منهم تمّ إبعاده عن المسجد الأقصى لفترات متفاوتة، وهناك بعض الفلسطينيّين الذين جرى نقلهم إلى سجن عوفر، واحتجازهم في قسم المعبار رقم (14)، وبسبب قلّة المساحة المخصّصة تمّ احتجاز بعض الأسرى في زنازين العزل.

عُرض قسم من معتقلي الضفّة الغربيّة على المحكمة بتاريخ 7/4/2023، والمحكمة قامت بتمديد اعتقالهم مدة 72 ساعة، وذلك لغاية يوم الاثنين 10/4/2023. وكانت الشبهات الموجّهة ضدّهم هي دخول القدس دون تصريح. وعند مثول الأسرى أمام المحكمة المقرّر انعقادها في 10/4/2023 قرّر القاضي الإفراج عنهم بكفالة ماليّه بقيمة 3000 شيكل دون أن يتمّ توجيه أيّة لوائح اتّهام بحقّ أيٍّ منهم. وبسبب عدم قدرة الأهل على دفع الكفالة المقرّرة من المحكمة وصل للأسرى خبر أنّ محكمه الصلح بالقدس قدّمت لهم لوائح اتّهام، وتمّ نقل الأسرى الذي كان عددهم (17) لمحكمة الصلح بالقدس. وقدّمت المحكمة لوائح اتّهام بحقّهم جميعاً، تتضمّن الدخول للقدس دون تصريح، وعرقلة عمل الشرطة، وتعرّض المسّ بأمن الجمهور. وحكمت محكمة الصلح عليهم بغرامة ماليّة بقيمة 1000 شيكل تدفع لغايه 20/5/2023، وحكمت باسترداد الكفالة التي دفعت بالمحكمة العسكرية بعوفر حتى تاريخ 20/5/2023، مع وقف التنفيذ لمدّة سنتين. بعد صدور الحكم تمّ إرجاعهم إلى عوفر، وإنهاء جميع المعاملات وإجراءات الخروج، وأُطلق سراح 17 أسيراً[83].

[83]مقابلة هاتفيّة أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع أشرف رمان في تاريخ 13 آذار 2023

ومع هذه الانتهاكات نذكر أنّ دولة الاحتلال لا تستهدف الجوامع فقط، بل يقوم المستوطنون باقتحام الكنائس، وتدمير ممتلكاتها، وتوجيه كلام عنصريّ للمصلّين والاعتداء عليهم، إضافة إلى إحراق الجوامع والكنائس، فجميع هذه الانتهاكات الممنهجة والمستمرّة والتي لا تُقابل بآليّات ردع، أو محاسبة من قبل دولة الاحتلال لا تشكّل إلّا جريمة ممنهجة ضدّ الحقّ في العبادة، والتي تتصاعد بشكل ملحوظ في فترات الأعياد والأشهر التي يمارس فيها الشعب الفلسطينيّ الطقوس الدينيّة، كشهر رمضان المبارك من كلّ عام.

تشكّل جميع هذه الاعتداءات على أماكن العبادة ممارسات عنصريّة من قبل دولة الاحتلال، وانتهاكاً صارخاً وفقاً للقانون الدوليّ، فالاعتداء على أماكن العبادة يصنَّف كجريمة حرب في القانون الدوليّ الإنسانيّ، وأيضاً وفقاً للنظام الأساسيّ للمحكمة الجنائيّة الدوليّة لعام 1998 الذي اعتبر الاعتداء على المباني الدينيّة أحد جرائم الحرب، وذلك وفقاً لما جاء في الفقرة (2) من المادّة (8).

يوم الأسير الفلسطيني

ADDAMEER
الضمير

إعدامات خارج نطاق القانون
ترافق عمليّات الاعتقال

إعدامات خارج نطاق القانون ترافق عمليّات الاعتقال

يُعدّ الحقّ في الحياة حقّاً دستوريّاً مكفولاً لجميع البشر، ولا يمكن احترام أيّ من الحقوق الأخرى دون احترام الحقّ في الحياة. وتعدّ الإعدامات خارج نطاق القانون، أو بإجراءات موجزة، أو تعسُّفاً انتهاكاً لهذا الحقّ الأساسيّ. وتمّت صياغة بروتوكول (مينيسوتا) المتعلّق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة (2016)[84] والذي نصّ على أنّ الإعدام خارج نطاق القانون يمكن أن يحدث في حالات عدّة، منها:

1- حالات الوفاة التي قد تنجم عن أفعال أو امتناع عن أفعال من جانب الدولة، أو أجهزتها، أو وكلائها، أو يمكن أن تُعزى إلى الدولة في انتهاك لواجبها باحترام الحقّ في الحياة.
2- حالات الوفاة التي يمكن أن تحدث عندما يكون الشخص معتقلاً أو محتجزاً لدى الدولة، أو أجهزتها، أو وكلائها.
3- حالات الوفاة التي تحدث عندما تتقاعس الدولة عن الوفاء في التزاماتها بحماية الحياة.

وبالعودة إلى الممارسات التي تتّبعها دولة الاحتلال أثناء الاقتحامات في الضفّة الغربيّة، والاستخدام المفرط للقوّة، وإطلاق النار العشوائيّ الذي يؤدّي إلى الإعدام خارج نطاق القانون، والذي توسّع بشكل كبير جدّاً خلال عام 2023، حيث وثّقت مؤسّسة الضمير 3 حالات إعدام خارج نطاق القانون لأفراد من عائلات المعتقلين، ومنهم سمير أصلان، ومحمد مناصرة، ومحمد حمدان. وما يُظهر نيّة الاحتلال في الإعدام بدم بارد هي ممارسات القنص المتّبعة في قطاع غزّة بعد السابع من أكتوبر، حيث أعدمت قوّات الاحتلال أعداداً كبيرة من السكّان الفلسطينيّين، ومنهم الأطفال والنساء أثناء حملهم الرايات البيضاء، والنزوح إلى المناطق الآمنة، وعلى الرغم من ذلك تعمّدت قوّات الاحتلال استهداف جميع شرائح المجتمع وإعدامهم.

[84]أوصى المجلس الاقتصاديّ والاجتماعيّ بإعداد هذه المبادئ في قراره 1989/65 المؤرّخ 24 أيار/ مايو 1989 وتم تنقيحُه عام 2016
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/MinnesotaProtocol_AR.pdf

إعدام الأب واعتقال الابن

مع بداية العام تحديداً في تاريخ 12/1/2023، اقتحمت قوّات الاحتلال مخيّم قلنديا بالقرب من مدينة رام الله. وحوالي الساعة 2:30-3:00 فجراً تمّ إغلاق جميع مداخل المخيّم ومخارجه، وتوجّهت القوّات إلى حارة من حارات المخيّم التي تسكن فيها عائلة أصلان بحثاً عن الشاب رمزي أصلان الذي يبلغ 19 عاماً. أثناء عمليّة البحث اقتحم حوالي 20-25 جنديّاً أحد المنازل، وتوجّهوا إلى غرفة النوم ليتفاجأ الجنود بأنّه ليس المنزل المطلوب. بعد ذلك اتّجهوا إلى العمارة السكنيّة الخاصّة بعائلة أصلان والتي تتكوّن من 3 طوابق، وجميعها مأهولة بالسكّان، وقاموا بتفجير الباب عن طريق كسر القفل، ودخلوا إلى منزل عمّ رمزي، وقام الجنود بالتحقيق معه وسؤاله عن رمزي، والأخير أجاب أن رمزي ليس ابنه، ومع ذلك لم يخرجوا من المنزل وكان معهم كلب بوليسيّ.

وفي هذه الأثناء وبسبب الضوضاء التي سبّبها الجنود أستيقظ سمير أصلان (والد رمزي) ووالدته وقاموا بإيقاظه. وبعدها دخل الجنود إلى منزل أصلان، وسألوا عن رمزي. أثناء تواجدهم في منزل رمزي قاموا بالصراخ وتهديد العائلة بالقنابل، وقاموا بتفتيش غرفة رمزي وعاثوا فيها خراباً. استمرّ الاقتحام للمنزل حوالي ساعة، ثمّ قاموا بتكبيل رمزي بأصفاد بلاستيكيّة، واقتياده خارج المنزل. وفي هذه الأثناء صعدت عائلة رمزي على شرفة المنزل تطلّ على الشارع، وقال والد رمزي "مهونة يابا"، وهنا بدأت المواجهات بين الشبان والجنود، فدخلت عائلة أصلان داخل المنزل وتوجّهت العائلة إلى الطابق الثالث في العمارة، وقام سمير بالنظر من الشرفة ليطمئنّ على رمزي، وفي هذه اللحظة قام الجنود بإطلاق النار تجاه العائلة، فأصابت سمير رصاصة قاتلة في الصدر. وفي هذه اللحظة كانت أم رمزي متّجهة إلى أسفل لكي ترى ماذا حصل مع رمزي، ولكن عند سماعها صوت الصراخ القادم من العمارة رجعت إلى المنزل، ورأت (سمير) قد سقط على ظهره مغطّى بالدماء، وطلبت الإسعاف على الفور، إلّا أنّ قوّات الاحتلال منعت الإسعاف من الوصول إلى سمير. وبقي سمير في الطابق الثالث وهو ينزف حوالي 20 دقيقة حتّى تمكّنت العائلة من إنزاله عن الدرج وهو فاقد للوعي[85]. وضعه أشقاؤه في سيّارتهم الخاصّة، وحاولوا إيصاله إلى المشفى إلّا أنّ الجنود اعترضوا طريقهم بعدما مشوا حوالي 20 متراً، وجّه الجنود السلاح عليهم وأنزلوهم من السيّارة ووضعوا (سمير) على الأرض، ولم يسمحوا لأحد الاقتراب منه. ثمّ جاء شخص يزعم الجنود أنّه طبيب وحقنه بإبرة، وحتّى هذه اللحظة كانت العائلة تظنّ أنّ إصابة سمير في اليد، حتّى قام الجنود برفع سترته، وعرفوا أنّ الإصابة خطيرة. وجاء أحد الجنود قائلاً "هذا ميّت خليهم يوخدوا". بعدها قاموا برفعه إلى السيّارة مرّة أخرى وساروا حوالي 4-5 أمتار حتّى وصلوا إلى سيّارة الإسعاف، وسمح لهم الجنود بالذهاب إلى المشفى. وعند وصولهم حاول الأطبّاء أن يقوموا بإنقاذ حياة سمير إلّا أنّهم أعلنوا استشهاده[86].

[85] مقابلة ميدانية أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع ميرفت أصلان في تاريخ 23 أيار 2023
[86]مقابلة ميدانية أجرتها موظّفة في مؤسّسة الضمير مع نضال أصلان في تاريخ 23 أيار 2023

إعدام الأب واعتقال الابن

صورة الشهيد سمير أصلان

تُعدّ عمليّات الإعدام خارج نطاق القانون التي تمارسها القوّات الإسرائيليّة انتهاكاً جسيماً للقانون الدوليّ، وبالتحديد انتهاك للحقّ في الحياة، الواجب التطبيق في جميع الأوقات وفي الظروف كافّة، ويجب عدم الانتقاص منه أثناء النزاعات المسلّحة، أو غيرها من حالات الطوارئ العامة. إلّا أنّ سلطات الاحتلال تمنح جنودها سلطة مطلقة في إطلاق النار على الفلسطينيّين التي تقع ضمن سياسة الاستخدام المفرط للقوّة مع الفلسطينيّين، حتى الذين لا يشكّلون خطراً، وهذا يُعدّ بحسب مبادئ القانون الدوليّ الإنسانيّ، وبحسب ميثاق روما جريمة ضدّ الإنسانيّة.

لم تنته انتهاكات الاحتلال مع عائلة أصلان عند هذا الحدّ، بل بعد اعتقال رمزي من المنزل بدأوا بالسير للخروج من المخيم، وكان الجنود يطلقون النار، وساروا باتّجاه الجبل ومستوطنة "كوخاف يعقوب"، وأجلسوه في العراء وهو مكبّل اليدين، ومعصوب العينين لساعات طويلة، وبدأوا بشتمه وقام أحد بالتبوّل عليه، حيث أفاد رمزي أثناء زيارة المحامي "شعرت أنّه بول من رائحته وحرارته وكميّة التدفّق التي تنزل عليّ"[87] وعندما أراد استعمال الحمّام كانوا يبقون على يديه مكبّلتين.

نُقل بعد ذلك إلى عوفر، حيث تمّ تفتيشه تفتيشاً شبه عارٍ، واحتُجز في زنزانة مساحتها 2*2 تحتوي على برش وحمّام، ويوجد باب بارتفاع 40 سم عن الأرض يفصل الحمّام عن باقي الزنزانة. استمرّ التحقيق معه حوالي 41 يوماً، وكان التحقيق يستمرّ لساعات طويلة أحياناً. وحاولت قوّات الاحتلال الحصول على معلومات من خلال وضعه مع "العصافير" لمدّة أسبوع. وفي نهاية المطاف، وبعد كلّ هذا التنكيل قُدّم لرمزي لائحة اتّهام مكوّنة من بندين، هما إلقاء الحجارة، وإلقاء الأكواع.

ونذكر أنّ هذه الحالة لم تكن الوحيدة، ففي تاريخ 5/12/2023 حوالي الساعة 6:00 صباحاً، اقتحمت قوّات الاحتلال حارة الجبل في مخيّم قلنديا شمال مدينة القدس، وتوجّهت القوّات إلى منزل عائلة مناصرة، وقبل اقتحام المنزل قام عبدالله مناصرة بإيقاظ شقيقه إسلام مناصرة (21 عاماً)، وقال له: "قوم في جيش برا"، وتوجّه إسلام إلى صالة المنزل وجلس برفقة أخية محمد (26 عاماً) ووالدتهم على كنب الصالة. وبعد حوالي 5 دقائق سمعت العائلة صوت كسر زجاج وصراخ، فنهض محمد باتجاه الباب ليقوم بفتحه، ولكّن قوّات جيش الاحتلال المقنّعين قاموا بتفجير الباب وامتلأ المنزل بالدخان الرماديّ. وما كان من إسلام إلّا الاحتماء بغرفة المنزل التي كان يتواجد فيها أخوه عبدالله مناصرة (25 عاماً)، أمّا والدتهم فبقيت في الصالة، وبعد زوال الدخان من المنزل شاهدت ابنها محمد على الأرض ممدّداً على بطنه وهو ينزف، إلّا أنّ قوّات الاحتلال منعتها من الاقتراب منه على الرغم من أنّها طلبت منهم ذلك، وأجبروها على الدخول إلى غرفتها[88]، وبعد 5 دقائق توجّهت القوّات إلى الغرفة التي كان يتواجد فيها عبدالله، وتعرّفوا عليه، وسحبوه إلى خارج الغرفة، أمّا إسلام فقد اقترب منه جنديّ يوجد على كتفه علامة نجمة داوود، وكانت يداه ملطّخة بالدماء قبل أن يعاين إسلام الذي أصيب بأنفة بفعل شظايا الانفجار، وكان ينزف.

[87] مقابلة أجراها محامي الدفاع مع الأسير رمزي أصلان في سجن عوفر بتاريخ 1 حزيران 2023
[88] مقابلة ميدانية أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع شيرين مناصرة في تاريخ 22 كانون الثاني 2024

وبعد تواجد القوّات الإسرائيليّة في المنزل لمدّة 15 دقيقة، انسحبت من المنزل، وخرج إسلام من الغرفة وشاهد أخاه ملقًى على بطنه وعلى الأرض، وتحته بقعة دماء كبيرة ولم يكن يتحرّك، وبعد محاولة إسعافه في المشفى، عند وصولهم أعلنوا عن استشهاده، وبحسب تقرير الطبّ الشرعيّ الذي قامت العائلة بتزويد مؤسّسة الضمير بنسخة عنه، أكّد التقرير إصابة محمد بشظايا برقبته بفعل الانفجار؛ ما أدّى إلى وفاته. أمّا إسلام، فهو أيضاً أصيب في أنفه بشظايا من الانفجار، وخضع إلى عمليّة في الأنف[89].

أحمد الغرابلي - منزل الشهيد سمير اصلان

[89]مقابلة ميدانية أجرتها موظّفة مؤسّسة الضمير مع إسلام مناصرة في تاريخ 22 كانون الثاني 2024

الهدم العقابيّ لمنازل الأسرى

اسم الأسير	مكان السكن	تاريخ الهدم
يونس هيلان	حجة -قلقيلية	أيار 3 2023
إسلام الفروخ	رام الله	حزيران 8 2023
أسامة الطويل	نابلس	حزيران 15 2023
كمال جوري	نابلس	حزيران 22 2023
ماهر شلون	أريحا	تشرين أوّل 21 2023
خالد خروشه	نابلس -مخيّم عسكر	تشرين الثاني 3 2023
محمد الزلباني	القدس -مخيم شعفاط	تشرين الثاني 8 2023
الأخوة محمد وصقر الشنتيري	الخليل	تشرين الثاني 10 2023
حامد صباح	عوريف -نابلس	كانون الأوّل 15 2023
أسامة فضل	عقربا -نابلس	كانون الأوّل 19 2023
زياد صفدي	عوريف -نابلس	كانون الأول 15 2023